

Distr.: General
2 November 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن
الصومال وإريتريا

يشرفني، باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦)، أن أحيل طيه التقرير المتعلق بالصومال الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) خيرت عمرو

رئيس

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة من فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

يشرفنا أن نحيل طيه التقرير المتعلق بالصومال الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وفقا للفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٧ (٢٠١٦).

(توقيع) جيمس سميث

منسق

فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) جاي بمادور

خبير في الجماعات المسلحة

(توقيع) تشارلز كيتز

خبير في الموارد الطبيعية

(توقيع) ديردرية كلانسي

خبيرة في الشؤون الإنسانية

(توقيع) تاباني هولوباينن

خبير مالي

(توقيع) نازانين موشيري

خبيرة أسلحة

(توقيع) ريتشارد زابوت

خبير أسلحة

المحتويات

الصفحة

٧	أولا - مقدمة
٧	ألف - الولاية
٧	باء - المنهجية
٨	ثانيا - الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال
٨	ألف - حركة الشباب المجاهدين
١٤	باء - فصليل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال
١٧	جيم - النزاع القبلي
١٩	دال - الإدارة المالية العامة
٢٥	هاء - إدارة الموارد
٢٩	واو - عودة القرصنة
٣٠	زاي - سوء إدارة الانتخابات
٣١	ثالثا - حظر توريد الأسلحة
٣١	ألف - التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الصومال
٣٤	باء - امتثال الحكومة الاتحادية للالتزامات المفروضة في إطار الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة
٣٨	جيم - مؤسسات قطاع الأمن الصومالي الأخرى: الامتثال لحظر توريد الأسلحة
٣٩	دال - إنشاء قاعدة عسكرية للإمارات العربية المتحدة في بربرة
	هاء - المعدات العسكرية التي استولت عليها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية أثناء عمليات هجومية
٤٠	واو - إصلاح قطاع الأمن
٤١	رابعا - عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية
٤٢	ألف - حركة الشباب
٤٣	باء - العقوبات البيروقراطية
٤٤	جيم - طرق الإمدادات الرئيسية
٤٥	دال - تحويل مسار المعونة الإنسانية
٤٥	هاء - الهجوم على العاملين في المجال الإنساني

٤٦	واو -	التلاعب بالمعونة لاستبعاد المجتمعات المهمشة وتأجيج النزاع
٤٦	خامساً -	انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استهداف المدنيين
٤٧	ألف -	حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
٤٨	باء -	القوات الاتحادية والإقليمية والمليشيات العشائرية والعناصر الإجرامية الأخرى
٤٩	جيم -	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الدولية
٥١	دال -	تجنيد الأطفال واستخدامهم
٥١	سادساً -	انتهاكات الحظر المفروض على الفحم
٥٢	ألف -	الإنتاج والنقل والمخزونات
٥٢	باء -	تصدير الفحم بصورة غير مشروعة
٥٣	جيم -	المستندات والشبكات الإجرامية
٥٤	دال -	تنفيذ الحظر المفروض على الفحم
	سابعاً -	تصويب لتقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا العامل بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥)
٥٥		(S/2016/919)
٥٥	ثامناً -	تعاون الدول والجهات الأخرى من غير الدول مع فريق الرصد
٥٥	تاسعاً -	تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف
٥٦	عاشراً -	التوصيات
٥٦	ألف -	الأخطار التي تهدد السلام والأمن
٥٦	باء -	حظر توريد الأسلحة
٥٧	جيم -	القانون الدولي الإنساني
٥٧	دال -	الحظر المفروض على الفحم
٥٧	هاء -	قائمة الجزاءات
٥٧	واو -	الفصل
٥٩		المرفقات*

* تُعمَّم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

في أعقاب عملية انتخابية طويلة وشائكة، اختار أعضاء البرلمان رئيساً جديداً لحكومة الصومال الاتحادية، هو عبد الله محمد عبد الله "فارماجو"، في مقديشو بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وجرى تعيين رئيس وزراء جديد، هو حسن علي خيري، وأعضاء الحكومة بحلول أواخر آذار/مارس. وطوال الأشهر الستة الأولى على تعيينها، واجهت الإدارة تحديات متعددة.

فقد توترت العلاقات بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية في البلد بسبب تراجع الحكومة الواضح عن التزاماتها بتفويض السلطة إلى المناطق في ظل هيكل أمني وطني جديد، واستمرار عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جوانب في حوكمة الموارد. وفي الوقت نفسه، واصلت الإدارات الإقليمية التفاوض من جانب واحد مع الكيانات الأجنبية فيما يتعلق بالموانئ والمنشآت العسكرية والموارد الطبيعية.

وقد تفاقمَت هذه الضغوط بسبب تصاعد التوترات بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونظراً لأن العديد من الدول الأعضاء في المنطقة اضطرت إلى اتخاذ مواقف بشأن أزمة الخليج في حزيران/يونيه ٢٠١٧، فقد وجدت إدارة فارماجو نفسها معزولة بشكل متزايد بسبب قرارها بأن تظل محايدة. وقد عارضت الإدارات الإقليمية والعديد من أعضاء البرلمان وأجزاء من مجتمع الأعمال في مقديشو المؤثر علناً هذا الموقف.

وفي الوقت نفسه، لا تزال جماعة حركة الشباب المجاهدين تشكل التهديد الأشد إلحاحاً للسلام والأمن في الصومال. وعلى مدى فترة الولاية، لم يحرز أي تقدم يذكر في التخفيف من حدة هذا التهديد. وتواصل حركة الشباب سيطرتها على نسبة كبيرة من الأراضي الريفية، ولا تزال تسيطر على بعض المراكز الحضرية في جنوب ووسط الصومال. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في مقديشو، فجرت حركة الشباب ما يرجح أن يكون أكبر جهاز متفجر مرتجل في تاريخ الجماعة. وقد كشف التحليل المختبري للانفجار وجود آثار لنترات البوتاسيوم، مما يشير إلى أن حركة الشباب ربما تكون قد بدأت في صنع متفجرات محلية الصنع.

وتوسع وجود حركة الشباب في بونتلاندا، في شمال شرق الصومال، مما فاقم حدة التحديات التي تواجهها السلطات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن الفصل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يقتصر وجوده إلى حد كبير على منطقة باري في شمال شرق بونتلاندا، قد تنامت أعدادُه وأصبح يجتذب طائفة متزايدة الاتساع من المجندين. وقد استولى هذا الفصل لفترة وجيزة على مدينة قندلا على الساحل الشمالي لبونتلاندا، ونفذ أول هجوم انتحاري له في بوساسو. ورغم أن قدرته ظلت محدودة، فإن تدفق المقاتلين الأجانب الهاربين من الضغوط العسكرية في العراق والجمهورية العربية السورية وأماكن أخرى يمكن أن يشكل تهديداً كبيراً للمنطقة.

ولا يزال فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا يشعر بالقلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى الصومال، لا سيما عبر الساحل الشمالي لبونتلاندا. وتحول محدودية سبل الدخول إلى البلد من قدرة الفريق على التحقق من تواتر الشحنات وحجمها، إلا أن الأدلة التي تم جمعها تشير إلى معدل شحنة واحدة تقريباً من الأسلحة شهرياً تدخل بونتلاندا وحدها، وتكون في الغالب قادمة من اليمن.

وفي الوقت نفسه، دعت الحكومة الاتحادية مراراً إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة رغم عدم قدرتها على الامتثال الكامل للالتزامات الحالية بموجب الرفع الجزئي. وكانت هناك عدة شحنات أسلحة لم يبلغ عنها أو تم الإبلاغ عنها جزئياً، جرى توريدها إلى كل من الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية على مدى السنتين الماضيتين. وعلى الرغم من التحسينات المتواضعة، لا تزال هناك عيوب في إدارة الحكومة

الاتحادية للأسلحة والذخائر، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع العتاد وتتبعه. وبالنظر إلى ضعف النظام أمام احتمال تحويل مسار الأسلحة، والتهديد الذي يشكله ذلك على السلام والأمن، لا سيما في ظل التوترات المستمرة بين المركز والأطراف، لا يوصي فريق الرصد بأي تخفيف إضافي لحظر توريد الأسلحة.

وعلى الرغم من التحسينات المحدودة في الإدارة المالية العامة، لا تزال المؤسسات الاتحادية عاجزة عن التصدي للفساد المتفشي. واستمر التحايل على الآليات المنشأة لاستعراض العقود الحكومية، ويؤدي الافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بملكية الشركات إلى أن تكون جميع العقود الحكومية معرضة لمخاطر المحسوبية. وتواصل الوزارات الحكومية تجاوز حساب الخزينة الموحد في المصرف المركزي الصومالي، وتتفادى رقابة السلطات المالية للحكومة الاتحادية على إيراداتها. ويتواصل التملك غير المشروع للأراضي العامة وإساءة استخدامها في مقديشو رغم تعهدات الإدارة السابقة بمعالجة المشكلة. وما زالت طباعة العملة الصومالية المزيفة في بوتلاند تقوض الاستقرار الاقتصادي، وقد أدت إلى اندلاع اضطرابات مدنية.

وكانت حركة الشباب مسؤولة عن أكبر عدد من خسائر الضحايا المدنيين خلال فترة الولاية، وذلك نتيجة لهجمات واسعة النطاق على أهداف مدنية، وفرض عقوبات عنيفة على الأفراد والمجتمعات المحلية. وأدى النزاع القبلي، الذي تفاقم في كثير من الأحيان بسبب تورط قوات وطنية وإقليمية، وحركة الشباب، إلى إلحاق ضرر بالغ بالمدينين. وتضاعفت التوترات المستمرة لفترات طويلة في غالكاوي وشبيلي السفلى إلى نزاع مسلح مفتوح، مما أدى إلى تشريد أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ مدني. وفي حزيران/يونيه، بدأت حركة الشباب أيضاً حملة شرسة لتجنيد الأطفال، مما أجبر مئات الأطفال على الانضمام إلى نظام المدارس الدينية للحركة.

وعقب إعلان حالة التأهب قبل انتشار المجاعة في شباط/فبراير، أدى الحظر المستمر الذي تفرضه حركة الشباب على العمليات الإنسانية والحصار العنيف للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى تشريد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ مدني. ومع اتساع نطاق الاستجابة لأزمة الجفاف، زاد الابتزاز عند نقاط التفتيش غير القانونية على طرق الإمداد الرئيسية، التي غالباً ما يشغلها أفراد من قوات وطنية و/أو من الإدارات الإقليمية، من التكاليف الإجمالية لتقديم المعونة. كما واجه العاملون المحليون في المجال الإنساني مخاطر متزايدة فيما يتعلق بالاختطاف وتدمير الإمدادات ونهبها على يد حركة الشباب. وقد حالت الجهود التي يبذلها الشركاء الإنسانيون الدوليون والمنظمات المجتمعية الصومالية دون وقوع الصومال في براثن مجاعة أخرى.

وأخيراً، فإن الحجم الكلي للصادرات غير المشروعة للفحم النباتي من جنوب الصومال لا يزال مماثلاً للمستويات السابقة. وخلافاً لمعظم فترة عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، عندما حظرت حركة الشباب بشكل متقطع تجارة الفحم في المناطق الخاضعة لسيطرتها، استأنفت الحركة فرض ضرائب منتظمة على الفحم عند نقاط التفتيش بين أماكن التخزين وميناءي بورغابو وكيسمايو. ويشير تقدير متحفظ إلى أن حركة الشباب تتلقى ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار سنوياً من تجارة الفحم غير المشروعة. ولا تزال دبي، بالإمارات العربية المتحدة، هي وجهة التصدير الرئيسية، إضافة إلى كونها مركزاً للشبكات الإجرامية التي تنتهك الحظر المفروض على الفحم في إفلات شبه كامل من العقاب. ومع استثناء ملحوظ للكويت، ظل تنفيذ الحظر على الفحم ضعيفاً، لا سيما من جانب إدارة جوبا المؤقتة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتعد الإمارات العربية المتحدة من ضمن البلدان المستوردة. ويؤدي عدم الالتزام فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات بصورة متسقة، وفي بعض الحالات التعمد الواضح لعدم الامتثال لحظر الفحم، إلى تسهيل تمويل حركة الشباب وتقويض جهود مكافحة الإرهاب في الصومال.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٣٨ من قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦)، ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بصيغتها المحددة في الفقرة ١٣ من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، والمستكملة في الفقرة ٤١ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) والفقرة ١٥ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤).

٢ - وعملاً بالفقرة ٤٠ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) والفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، زود فريق الرصد مجلس الأمن، عبر لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال والعراق، بإحاطة عن مستجدات نصف المدة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقدم الفريق أيضاً إلى اللجنة إحاطات مرحلية شهرية طوال فترة ولايته.

٣ - وفي سياق التحقيقات التي أجراها فريق الرصد، سافر أعضاؤه إلى كل من إثيوبيا وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبحرين وبلجيكا وتركيا وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسري لانكا والسودان والصومال وفرنسا وقطر وكوت ديفوار والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وكان مقر فريق الرصد في نيروبي، وكان الفريق يتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: جيمس سميث (المنسق)، وجاي باهادور (الجماعات المسلحة)، وتشارلز كيتو (الموارد الطبيعية)، وديري كلانسي (الشؤون الإنسانية)، وتاباني هولوباين (الشؤون المالية)، ونازانين موشيري (الأسلحة)، وريتشارد زابوت (الأسلحة).

باء - المنهجية

٥ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في التقارير السابقة لفريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال الولاية المستعرضة في هذا التقرير. وقد أكد الفريق مجدداً منهجيته تبعاً لتقاريره السابقة. وترد أدناه المنهجية المستخدمة في هذا التقرير:

- (أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، قدر الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، قدر الإمكان؛
- (ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛
- (د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبراء المختص في فريق الرصد والتقييم الجماعي للفريق في الحسبان فيما يتعلق بمصادقية المعلومات وموثوقية المصادر؛
- (هـ) جمع الأدلة المادية و/أو الفوتوغرافية و/أو السمعية و/أو المرئية و/أو المستندية، دعماً للمعلومات التي يجري جمعها؛
- (و) تحليل الصور الساتلية، حيثما كان ذلك منطبقاً.

- ٦ - وقد بذل فريق الرصد جهداً متأنياً ومنهجياً للوصول إلى الضالعين في انتهاكات التدابير الجزائية بواسطة الأفراد الذين لديهم معرفة مباشرة بتفاصيل الانتهاكات، أو يعرفون أشخاصاً لديهم معرفة مباشرة بها. وفي بعض الحالات، شهد الفريق نفسه انتهاكات أثناء ارتكابها.
- ٧ - وأجرى فريق الرصد مقابلات مع طائفة واسعة من المصادر التي لديها معلومات مهمة، بما يشمل مسؤولين حكوميين وممثلي البعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات المعونة. واجتمع أعضاء الفريق أيضاً أو تواصلوا مع مسؤولين من بونتالاند وصوماليلاند ومن الإدارات الإقليمية المؤقتة، ومع ممثلين لجماعات سياسية وجماعات مسلحة، ومنشقين، ورجال أعمال، وأعضاء من المجتمع المدني الصومالي.
- ٨ - ووفقاً لنشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وسريتها وكيفية التعامل معها (ST/SGB/2007/6)، قدم فريق الرصد إلى اللجنة، مع هذا التقرير، عدة مرفقات سرية للغاية تتضمن معلومات قد يؤثر كشفها سلباً على حسن سير العمل في الأمم المتحدة أو رفاه وسلامة موظفيها أو أطراف ثالثة أو قد يؤدي إلى انتهاك الالتزامات القانونية للمنظمة. ولن تصدر هذه المرفقات بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

ثانياً - الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال

ألف - حركة الشباب المجاهدين

- ٩ - لا تزال حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب) تشكل أكبر تهديد مباشر للسلام والأمن والاستقرار في الصومال. وقد توقفت العمليات الهجومية الرئيسية التي قامت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي ضد حركة الشباب منذ تموز/يوليه ٢٠١٥، وهو الشهر الذي شهد المرحلة الأخيرة من عملية ممر جوبا. ونتيجة لذلك، لا تزال الحركة تسيطر على جزء كبير من وادي جوبا، بما في ذلك بلدات جلب وجمامه وبوعلي، مما يسمح لها بمواصلة فرض الضرائب على المزارع في المنطقة، وهو ما يشكل مصدراً رئيسياً لإيراداتها. وحتى في المراكز الحضرية في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال التي تحتلها قوات الأمن الوطنية أو الإقليمية و/أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تواصل حركة الشباب السيطرة على الأرياف وطرق الإمداد الرئيسية، مما يحد من قدرة الحكومة من قطع الإمدادات عن شرائح عريضة من السكان.
- ١٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أصدرت الولايات المتحدة أمراً توجيهياً يصنف أجزاء واسعة من جنوب الصومال باعتبارها منطقة حرب، مما يسمح بتوسيع عمليات المعارك البرية والجوية. وفي الفترة بين حزيران/يونيه ومنتصف أيلول/سبتمبر، نفذت الولايات المتحدة ٩ ضربات جوية علنية معترف بها في الصومال، في مقابل ١٣ ضربة جوية طوال عام ٢٠١٦. وأسفرت الغارات عن مقتل مؤكد لثلاثة من قادة حركة الشباب على الأقل من المستوى المتوسط إلى الأعلى^(١). ومع ذلك، وكما ورد في تقارير سابقة لفريق الرصد (انظر S/2016/919، الفقرة ١١)، فإن تآكل قيادة حركة الشباب كان له تاريخياً تأثير ضئيل في تدهور قدرة الجماعة على تنفيذ هجمات غير متكافئة وهجمات تقليدية داخل الصومال. وتظل الأهداف الرئيسية لعملياتها هي أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة ومسؤولي حكومة الصومال الاتحادية أو الإدارات الإقليمية، الذين تعتبرهم الحركة من المرتدين.

(١) Bureau of Investigative Journalism, Somalia: Reported US actions 2017 database. متاح على الرابط: www.thebureauinvestigates.com/drone-war/data/somalia-reported-us-covert-actions-2017، (تم الاطلاع عليه في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

العمليات المحلية والإقليمية

١١ - تواصل حركة الشباب شن هجمات منتظمة ومعقدة في مقديشو، تتم عادة بنشر جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة، يليه اعتداء ينفذه أربعة إلى خمسة رجال ممن يُطلق عليهم لقب المسلحين الانتحاريين، ضد فنادق ومطاعم يرتادها مسؤولون من الحكومة الاتحادية وأفراد من قوات الأمن. ومنذ بداية الولاية الحالية، نفذت الجماعة ثلاث هجمات من هذا القبيل في مقديشو: على فندق دياح في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفي مقهى إيطاليان في ٨ أيار/مايو، وعلى فندق بوش ومطعم بيتزا هاوس المجاور له في ١٤ حزيران/يونيه. وقد قُتل ما لا يقل عن ٧٧ شخصاً.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قامت حركة الشباب بتفجير جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة في نقطة تفتيش تابعة للوكالة الوطنية للاستخبارات والأمن في بوابة المدينة بمجمع مطار آدم عبد الله الدولي في مقديشو. وقد قُدرت قوة هذا الجهاز المتفجر بما يكافئ حوالي ٢٠٠ كيلوغرام من مادة ت. ن. ت، ومن المرجح أن يكون أكبر جهاز متفجر من حيث الوزن تستخدمه الحركة على الإطلاق (انظر المرفق 1.3)^(٢).

١٣ - ولا تزال حركة الشباب تشكل أيضاً تهديداً عسكرياً تقليدياً عرضياً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الإقليمية. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، داهم مقاتلو حركة الشباب قاعدة تابعة لقوات الدفاع الكينية في كوليبو، الواقعة على طريقي الحدود بين كينيا ومنطقة جوبا السفلى في الصومال، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٦٧ جندياً من قوات الدفاع الكينية. وكان هذا أول هجوم تقليدي واسع النطاق ضد قاعدة تابعة لبلد مساهم بقوات في البعثة منذ الهجوم الفاشل على وحدة تابعة لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية في هلقان بمنطقة هيران في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (انظر S/2016/919، الفقرة ٢٣).

١٤ - وعلى العكس من ذلك، ظلت العمليات الإرهابية التي تقوم بها حركة الشباب عبر الحدود في حالة الخسار، حيث لم تنجح الجماعة في شن أي هجوم كبير خارج الصومال. ومع ذلك، فإن حركة التمرد في جيش/أيمن المرتبطة بحركة الشباب لا تزال نشطة في غابة بوني بكينيا، وتواصل شن هجمات متكررة داخل مقاطعة لامو، بكينيا، تستهدف الجيش والشرطة والمدنيين الكينيين. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أعلن مسؤولون كينيون أن الشرطة قد ألقت القبض على ما لا يقل عن ٣٣ عضواً من حركة الشباب داخل كينيا، مما أدى إلى إحباط هجومي إرهابيين كبيرين، وذلك منذ بداية عملية مكافحة الإرهاب "ليندا بوني" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(٣).

(٢) مقابلات أجريت مع خبراء في أجهزة التفجير المرتجلة في مقديشو، في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، وكذلك مع مهندس متفجرات مستقل أجرى تحليلاً لمكان عصاف الانفجار بالاستناد إلى الصور الساتلية وأبعاد الحفرة، مع أخذ متوسط القيم التي جرى تقييمها باستخدام ثلاث منهجيات منفصلة. وفي المقابل، قُدِّر ضابط عمليات، يعمل في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بمقديشو أن كتلة المتفجرات في الجهاز المتفجر المرتجل المحمول على مركبة تبلغ ما بين ٢٠٠ كيلوغرام و ٥٠٠ كيلوغرام من مكافئ مادة ت. ن. ت. رسالة إلكترونية موجهة إلى فريق الرصد بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٣) Galgalo Bocha, "Official: Police foiled planned Jamhuri Day Shabaab attack", *Daily Nation*, 18 May 2017 (٣) متاح على الرابط: www.nation.co.ke/counties/tana-river/33-suspected-Shabaab-terrorists-arrested/3444928-3931876-iyplcyz/index.html

حركة الشباب في الشمال الشرقي في بونتلان

١٥ - أبلغ فريق الرصد باستفاضة عن تمرد حركة الشباب في الشمال الشرقي ضد سلطات بونتلان في جبال غوليس، معرباً عن قلقه من أن تصبح بونتلان ملاذاً محتملاً لمقاتلي حركة الشباب الفارين من ضغط الجيش في جنوب ووسط الصومال، وأن تصبح صلة وصل بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (انظر، على سبيل المثال، S/2016/919، الفقرات ٣٠-٣٢ والمرفق 1.3). وفي تقرير عام ٢٠١٦، أفاد فريق الرصد بأن قوام حركة التمرد يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ مقاتل (S/2016/919، الفقرة ٣١). ومع ذلك، فإن الدلائل تشير إلى أن المجموعة قد زادت أعدادها بشكل كبير خلال عام ٢٠١٧، ربما رداً على الوجود المتزايد للفصيل المنافس التابع للدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة باري في بونتلان^(٤).

المهجوم على أف أرور وسياسة "الأسر فإطلاق السراح" التي تنهجها بونتلان

١٦ - في فجر يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، شنت حركة الشباب هجوماً عسكرياً تقليدياً هو الأشد دموية على الإطلاق في بونتلان، أسفر عن اجتياح قاعدة أف أرور العسكرية وقتل ما يقرب من ٦٠ جندياً من الدراويش (القوات النظامية في بونتلان). ويعد الحادث أول اشتباك مسلح كبير بين قوات بونتلان وتمردي حركة الشباب في الشمال الشرقي في جبال غوليس منذ الهجوم الكبير الذي شنته بونتلان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والذي استرجعت من خلاله مدينة غلغلا من المسلحين. وكانت أف أرور، الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً تقريباً جنوب غرب مدينة غلغلا، بمثابة نقطة مرور رئيسية على طول طريق الإمداد الجنوبي لحركة الشباب في جبال غوليس، بيد أن قوات بونتلان أصبحت تسيطر عليها منذ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

١٧ - وكان أحد قادة عملية أف أرور هو عبد الله عبيدي حجي، المعروف أيضاً باسم مرسال مادوبي، وهو عضو في حركة الشباب منذ عام ٢٠٠٦ (انظر S/2016/919، المرفق 1.5 (سري للغاية)). وعلى النحو المفصل في تقرير فريق الرصد لعام ٢٠١٦، اعتقلت سلطات بونتلان حجي في أغسطس/آب ٢٠١٥، ولكنها أفرجت عنه بعد ذلك في إطار عفو عام عن أعضاء حركة الشباب الذين أعلنوا توبتهم منحه الرئيس عبد الولي محمد علي "غاس" (المرجع نفسه). وكان الإفراج عن حجي مثالا على سياسة إدارة بونتلان المتمثلة في "الأسر فإطلاق السراح" فيما يتعلق بالمشتبّه فيهم من حركة الشباب، التي يقوم فريق الرصد بتوثيقها منذ عام ٢٠١٤ (انظر S/2014/726، المرفق 1.4، و S/919/2016، المرفق 1.5 (سري للغاية)).

١٨ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، أعلنت قيادة أفريقيا التابعة للولايات المتحدة القبض على عبد الرزاق حسين تحليل وأربعة من نشطاء حركة الشباب الآخرين في عملية أمنية مشتركة مع القوات الصومالية بالقرب من غالكايو متهمه تحليل "بتسهيل استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في الصومال"^(٥). ووفقاً لوسائل الإعلام

(٤) أجرى فريق الرصد مقابلات مع أربعة من أعضاء حركة الشباب في الشمال الشرقي في سجن بوصاصو المركزي يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ وفي حين تبين من هذه المقابلات وجود أفرة متعددة تتألف من حوالي ٣٠ مقاتلاً منتشرين في جبال غوليس، لم يتمكن أي من المستجوبين من تزويد فريق الرصد بتقدير لحجم الحركة ككل.

(٥) Farah Abdi Warsameh (Associated Press), "Suspected Al-Shabab associate captured in U.S.-Somali raid", CBS News, 26 July 2017. متاح على الرابط: www.cbsnews.com/news/al-shabab-suspected-associate-captured-in-us-somali-raid/.

المعروفة في الولايات المتحدة، كان تحليل مقيماً قانونياً في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩^(٦). وكانت وكالة استخبارات بوتلاند قد قبضت سابقاً على تحليل في غاروي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وهو يحمل مواد متفجرة في سيارته، وتحكم عليه بالإعدام في وقت لاحق. غير أنه أُطلق سراحه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بناءً على أوامر من رئيس بوتلاند "غاس"، إلى جانب شريك له يدعى محمد نور عدن، الذي كان قد أُلقي القبض عليه على خلفية المؤامرة نفسها^(٧).

اقتناء حركة الشباب لأسلحة عقب تنفيذ هجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٩ - في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أبلغ فريق الرصد عن شواغل إزاء ضعف القواعد الأمامية للعمليات التابعة للبعثة وللجيش الوطني الصومالي أمام هجمات حركة الشباب (انظر S/2016/919، الفقرة ١٤، و S/2015/801، الفقرة ٩١). وقد نُفذت هجمات كبيرة على قوات البعثة في العدي بمنطقة غيدو، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛ وفي ليغو بمنطقة باي، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ وفي جبال، بمنطقة شبيلي السفلى، في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢٠ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نُفذ أكثر من ١٢ هجوماً بدرجات متفاوتة الحدة على قواعد تابعة للبعثة. وكان أهم هجوم قد نُفذ خلال هذه الولاية قد وقع في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ضد قاعدة أمامية للعمليات تابعة لقوات الدفاع الكينية في كوليبو على الحدود الكينية الصومالية. ويبدو من الصور وتسجيلات الفيديو التي نشرها الذراع الإعلامي لحركة الشباب، الكتائب، وتلك التي نشرتها مصادر إعلامية كينية، أنها تؤكد استيلاء المقاتلين على أسلحة وذخيرة ومركبات^(٨). ومن بين قطع العتاد المهمة التي استولت عليها حركة الشباب هناك مدفع هاويتزر من طراز OTO-Melara Mod 56 من عيار ١٠٥ ملم، وناقلة أفراد مدرعة من طراز WZ-551، وما لا يقل عن مدفع هاون واحد من عيار ٨١ ملم ورشاش ثقيل من طراز M240B.

٢١ - ومن بين عواقب تلك الهجمات تمكّنت حركة الشباب من الاستيلاء على قذائف هاون يمكنها استخدامها في الهجمات المتكررة التي تشنها على قوات الحكومة الاتحادية وقوات البعثة^(٩). ومنذ عام ٢٠٠٩، استخدمت حركة الشباب إلى حد كبير قذائف هاون من عيار ٨٢ ملم و ٦٠ ملم. بيد أن فريق الرصد حصل على أدلة تشير إلى أن الحركة قد استخدمت في هجوم واحد على الأقل قذائف أكبر من عيار ١٢٠ ملم، وذلك في الهجوم الذي شنته في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على قاعدة مشتركة بين أوغندا والجيش الوطني الصومالي في باليدوغلي، وهو ما يشكل تهديداً جديداً وكبيراً على السلام والأمن

(٦) المرجع نفسه.

(٧) يتضمن التقرير النهائي لعام ٢٠١٣ لفريق الرصد تفاصيل عن اعتقال كل من تحليل ونور. انظر S/2013/413، المرفق 1.7.a.

(٨) Conway Waddington, "The Kulbiyow Attack Uncovered," Africa Defence Review, 22 March 2017. متاح على الرابط: <https://www.africandefence.net/analysis-of-competing-claims-about-the-january-2017-al-shabaab-attack-on-the-kdf-base-at-kulbiyow/>

(٩) وفقاً للمعلومات مقدمة من مستشار أممي كبير في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بواسطة رسالة إلكترونية مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، فقد نُفذ ١٢ هجوماً باستخدام قذائف الهاون في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٧ في مقديشو. ووفقاً لباحث محقق في شؤون الصومال يوجد في مقديشو، فقد نفذت حركة الشباب حوالي ١٧ هجوماً بقذائف الهاون في مقديشو في عام ٢٠١٦، وهو ما يشير إلى أن إجمالي عدد الهجمات التي تنفذ باستخدام الهاون في العاصمة قد يزيد في هذه السنة. رسالة إلكترونية من مستشار أممي تابع للأمم المتحدة، مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٧.

في الصومال. ومن المرجح أن تكون قذائف الهاون تلك قد تم الاستيلاء عليها أثناء هجوم حركة الشباب على الوحدة البوروندية التابعة للبعثة في ليغو^(١٠).

٢٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، استحوذت قوات تابعة للإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية والبعثة في غفغدود بوري، بمنطقة باي، على قاذفة قنابل فراغية صاروخية من طراز DZT-02 وعيار ٤٠ ملم كانت بحوزة حركة الشباب، والتي يُرجَّح أن الحركة حصلت عليها أثناء هجومها على ليغو^(١١).

٢٣ - وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن اقتناء حركة الشباب للأسلحة عقب تنفيذها لهجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، انظر المرفق 1.1.

استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة المرتجلة

٢٤ - استحدثت حركة "الشباب" خلال هذه الولاية طريقة واحدة على الأقل لتصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وزادت أيضاً حمولة المتفجرات المستعملة؛ وعلى سبيل المثال، كما ذكر أعلاه، ففي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ فجرت الجماعة المسلحة جهازاً متفجراً مرتجلاً محمولاً على مركبة يعادل ما وزنه ١ ٢٠٠ كغ من مادة ت. ن. ت.^(١٢).

٢٥ - وفي عام ٢٠١٦، أبلغ فريق الرصد عن استخدام حركة الشباب غير المؤكد لمتفجرات منزلية الصنع في أجهزة متفجرة مرتجلة (S/2016/919، المرفق 7.1). وفي يونيو/حزيران ٢٠١٧، تلقى فريق الرصد تحليلات مختبرية من المركز التحليلي للأجهزة المتفجرة الإرهابية التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي التابع للولايات المتحدة بشأن الهجمات باستخدام أجهزة التفجير المرتجلة التي وقعت في الصومال بين ٢ فبراير/شباط ٢٠١٦ و ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧^(١٣). وتؤكد ستة تقارير وجود نترات البوتاسيوم المؤكسد، الذي يشيع استخدامه كسماد في بعض البلدان، في ما لا يقل عن ستة هجمات كبيرة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة المحملة على مركبات أو في عمليات الاستيلاء على الأجهزة المتفجرة المرتجلة منذ عام ٢٠١٦^(١٤). واحتوت ثلاث أجهزة متفجرة مرتجلة على الأقل آثار كلورات الصوديوم وكلورات البوتاسيوم، اللذين يستخدمان لتعزيز فعالية الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحملة على المركبات^(١٥).

(١٠) مراسلة بواسطة الرسائل النصية القصيرة مع مستشار كبير في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(١١) رسالة إلكترونية من ضابط عمليات في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧. تُعد القنابل الفراغية أشد تدميراً بكثير من القنابل الصاروخية القياسية، نظراً لشدة تفجيرها وقوة إحراقها ولتطاير شظاياها عند إصابة الهدف.

(١٢) مقابلات أجريت خلال هذه الولاية مع عدد من أخصائيي التخلص من الذخائر المتفجرة في الصومال الذين أجروا تحليل ما بعد الانفجار للأجهزة المتفجرة المرتجلة المحملة على المركبات.

(١٣) أكد المركز التحليلي للأجهزة المتفجرة الإرهابية أن وجود مواد مؤكسدة مثل نترات البوتاسيوم في التحليلات المخبرية لا يقدم أدلة قاطعة على تصنيع حركة الشباب للمتفجرات المنزلية الصنع.

(١٤) على الرغم من أن نترات البوتاسيوم الخالص لا يشيع استخدامه كسماد زراعي في الصومال، فإن فريق الرصد لديه أدلة على وجود شركة واحدة على الأقل تصدر سماد نترات البوتاسيوم الخالص بكميات كبيرة إلى اليمن. وتُوقَّر المواد المؤكسدة، مثل نترات البوتاسيوم، الأكسجين اللازم الذي يزيد من قوة الانفجار عند اقترانه بالوقود. ولم تتضح بعد الكيفية التي تقوم بها حركة الشباب بشراء نترات البوتاسيوم. رسالة إلكترونية من ضابط عمليات في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧؛ ومقابلة هاتفية مع أخصائي في الطب الشرعي في مقديشو، في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٥) تُستخدم كلورات البوتاسيوم في صناعة أعواد الثقاب والوقود الدافع والصناعات التي ليس لها وجود في الصومال حالياً. وكلورات الصوديوم هي مكون شائع متداول تجارياً في صناعة مبيدات الأعشاب والألعاب النارية ولوازم اللحام ومولدات الأكسجين الكيميائية. ولم تتضح بعد الكيفية التي تقوم بها حركة الشباب بشراء كلوريت البوتاسيوم وكلورات الصوديوم.

٢٦ - ووجود هذه المركبات يمثل تنوعاً محتملاً من جانب حركة الشباب في أوجه استخدامها التقليدي للمتفجرات المطوّرة في مصانع عسكرية والتي تُجمع من مخلفات الحرب، أو الذخائر التي تم الاستيلاء عليها مؤخراً من قواعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لأغراض صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومن شأن الاستخدام المحتمل للمتفجرات المنزلية الصنع من جانب حركة الشباب أن يتيح للحركة الاعتماد بدرجة أقل على عملية جمع المتفجرات من الذخائر، وهي عملية بطيئة وشاقة^(١٦). وبالتالي من المرجح أن تواصل حركة الشباب محاولات شراء المواد المؤكسدة من خلال الأسمدة و/أو غيرها من المنتجات الصناعية الشائعة، مما سيسمح للجماعة المسلحة بزيادة وتيرة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ووزنها المتفجر.

٢٧ - وأجرى فريق الرصد أيضاً تحقيقاً في عمليتي ضبط مكونات أجهزة متفجرة مرتجلة نفذتهما القوات الأمنية في بونتلاندي في ٢٦ نيسان/أبريل و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧. وكان من بين المكونات الرئيسية للأجهزة المتفجرة المرتجلة التي وصلت إلى بونتلاندي وأجزاء أخرى من الصومال المفجرات الكهربائية للأجهزة المتفجرة المرتجلة. والعديد من هذه المفجرات قد صنعتها شركة تجارية موجودة في الهند^(١٧)، هي شركة C-DET Explosive Industries. انظر المرفق 1.2 (سري للغاية) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن استعانة حركة الشباب بمصادر للحصول على مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وعن تقنيات حركة الشباب الآخذة في التطور.

تمويل حركة الشباب

٢٨ - خلال هذه الولاية، واصلت حركة الشباب فرض الضرائب على أوساط الأعمال التجارية في الصومال (انظر، S/2016/919، المرفق 1.6، و S/2015/801، الفقرة ٩٢). وتشير المقابلات التي أجراها فريق الرصد إلى أن الضريبة الشهرية التي تفرضها حركة الشباب في مقديشو تتراوح بين ١٠ دولارات يدفعها تجار السوق إلى ما يناهز ٧٠ ٠٠٠ دولار تدفعها الشركات الكبرى^(١٨). وأصدرت أجهزة الأمن التابعة للحكومة الاتحادية كتاباً في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ تحذر فيه أوساط الأعمال التجارية من دعم حركة الشباب مالياً. ومع ذلك، ونظراً إلى محدودية قدرة حكومة الصومال الاتحادية ووكالات الأمن على رصد ما يُدفع إلى حركة الشباب، فمن غير المرجح أن يؤثر التحذير تأثيراً كبيراً في قدرة حركة الشباب على جمع الضرائب من أوساط الأعمال التجارية.

٢٩ - وخلال الولاية السابقة، لاحظ فريق الرصد تزايد اعتماد حركة الشباب على التمويل من فرض الضرائب على الإنتاج الزراعي وتربية المواشي والتجارة (انظر S/2016/919، الفقرة ٨٣ والمرفق 1.8)^(١٩).

(١٦) مقابلة مع طائفة من أخصائيي الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مقديشو في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٧. في مقابلة هاتفية أجريت في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أبلغ أحد أخصائيي التخلص من الذخائر المتفجرة فريق الرصد أنه يجب جمع ٥٠٠ كيلوغراماً من الذخائر للحصول على محتوى متفجر زنته ١٠٠ كيلوغرام.

(١٧) انظر S/2014/726، المرفق 6.6، للاطلاع على دراسة حالة سابقة شملت مفجرات C-DET التي هربتها حركة الشباب إلى بونتلاندي عن طريق اليمن.

(١٨) مقابلات مع محلل في شؤون مكافحة الإرهاب، نيروبي، ٧ آذار/مارس ٢٠١٧؛ ومع أحد أصحاب الأعمال التجارية، مقديشو، ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ ومع موظف مسؤول عن إنفاذ القانون متخصص في تمويل حركة الشباب، لندن، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

(١٩) طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٢١ من قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦)، من فريق الرصد مواصلة الإبلاغ بشأن هذه المسألة.

ويعرض الملحق 1.5 تقييما للضرائب التي تفرضها حركة الشباب على تربية المواشي والأسواق الزراعية في منطقتي باي وباكول.

٣٠ - وتواصل حركة الشباب أيضا فرض الضرائب على السلع عند نقاط التفتيش على طول طرق الإمداد الرئيسية، ولا سيما الواردات والصادرات على طول الطرق المؤدية إلى الموانئ الرئيسية، بما في ذلك السلع المتجهة إلى كينيا. وعادة ما تفرض ضرائب قدرها ١ ٠٠٠ دولار على الشاحنات الكبيرة، وتُحرر حركة الشباب الإيصالات لمنع الازدواج الضريبي عند نقاط التفتيش اللاحقة^(٢٠).

٣١ - وتبرر حركة الشباب فرض الضرائب على الإنتاج الزراعي والماشية باعتبارها فريضة زكاة، وهي ضريبة دينية عرفية تُفرض على الثروة والممتلكات وتجمع عادة سنويا. وقد أصبحت جهود الحركة الرامية إلى جمع الزكاة أكثر عدوانية من حيث كمية البضائع المصادرة، ووتيرة تحصيل الزكاة، والطرق القسرية المستخدمة فيها^(٢١).

باء - فصليل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال

٣٢ - إن فصليل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الموالي للشيخ عبد القادر مؤمن، الذي أشارت التقديرات بحسب تقرير فريق الرصد لعام ٢٠١٦ أن عدد أفراده لا يتجاوز بضع عشرات (انظر S/2016/919، الفقرة ٢٨)، قد تنامي بصورة كبيرة من حيث القوام، وقد يناهز عدد أفراده، في وقت كتابة هذا التقرير، ٢٠٠ مقاتل^(٢٢).

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استولى فصليل تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة قندلا في منطقة باري في بونتلانند، معلنا أنها مقر ما يسمى بالخلافة الإسلامية في الصومال. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، شنت مجموعة من القوات البرية والبحرية في بونتلانند، بدعم من مستشارين عسكريين أمريكيين، هجوما نجح في استعادة المدينة في ٧ كانون الأول/ديسمبر بعد عدة اشتباكات مسلحة. ومع ذلك، لا يزال وجود تنظيم الدولة الإسلامية منتشرا في المناطق الريفية المحيطة؛ وتشير بيانات مواقع الهواتف المحمولة لأعضاء التنظيم إلى حدوث نشاط متكرر في محيط برج الهاتف المحمول في أفباشاشين، التي تقع على بعد حوالي ٥٠ كيلومترا جنوب شرق قندلا^(٢٣).

(٢٠) مقابلات مع مسؤول مالي سابق في صفوف حركة الشباب، بيدواه، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧؛ وضابط استخبارات متخصص في مجال تمويل حركة الشباب، بيدواه، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧؛ وخبير استشاري، كيسمايو، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٢١) مقابلات مع مسؤول مالي سابق في حركة الشباب، بيدواه، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، ورجل أعمال صومالي، مقديشو، ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ ومقابلات مع شيوخ وأفراد من المجتمعات المحلية في منطقتي شبيلي السفلى وجوبا الوسطى.

(٢٢) استنادا إلى مقابلات أجراها فريق الرصد في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مع ١٠ منشقين ومقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية ممن أُلقي القبض عليهم وهم محتجزون في سجن بوضاصو المركزي، وكذلك مع مصادر استخباراتية وأمنية ملمة ببونتلانند. وكان معظم المقاتلين الذين قابلهم فريق الرصد قد تركوا تنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولذلك فإن المعلومات التي قدموها كانت معلومات حالية حتى ذلك الوقت.

(٢٣) أكد مسؤول بارز في الاستخبارات في بونتلانند في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ دور أفباشاشين بوصفها مركزا لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما قبل آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٤ - وفي حين أن فصيل تنظيم الدولة الإسلامية لم يشتبك مع قوات بونتلاندا في أي مواجهات تقليدية واسعة النطاق منذ استعادة السيطرة على قندلا، فهو ينفذ هجمات غمطية على نحو روتيني. وأظهرت الجماعة علامات على زيادة القدرات التكتيكية خلال هجومها الأول الذي استهدف فندقا عندما اقتحم مسلحان فندق "إنترناشونال فيليدج هوتيل" في بوصاصو، العاصمة الاقتصادية لبونتلاندا، فجر ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ (انظر المرفق 2.4). وفي ٢٣ أيار/مايو، نفذت الجماعة أول هجوم انتحاري لها، حيث فجرت جهازا متفجرا مرتجلا محمولا عند نقطة تفتيش تابعة للشرطة بالقرب من فندق "جوبا هوتيل" في بوساسو، مما أسفر عن مقتل ٥ أشخاص وجرح ما لا يقل عن ١٢ آخرين (انظر المرفق 2.5، سري للغاية). ووفقا لسلطات بونتلاندا، فإن زعيم تنظيم الدولة الإسلامية عبد الرحمن فاهية عيسى محمود (دارود/هارتي/ديشيشي)، المعروف أيضا باسم أحمد عدن، وخالد، ويعقوب، وبوراني، هو المنسق الرئيسي للهجوم^(٢٤).

٣٥ - وفي حين أن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية على إدارة بونتلاندا ليس تهديدا وجوديا في الوقت الراهن، فإن ضعف سيطرة الإدارة على منطقة باري يجعلها ملاذا محتملا لمقاتلي التنظيم الأجانب. ومن شأن تدفق المقاتلين الأجانب ذوي الخبرة أن يشكل خطرا يتمثل في التغلب على قوات الأمن في بونتلاندا التي لا تتقاضى مرتباتها بانتظام وتعاني ضعفا في الروح المعنوية.

الصلات القائمة مع تنظيم الدولة الإسلامية الأوسع نطاقا

٣٦ - في حين لم يجد فريق الرصد بعد أدلة قوية تشير إلى أن فصيل مؤمن له صلات على مستوى العمليات بشبكة تنظيم الدولة الإسلامية الأوسع نطاقا، فقد أظهرت سجلات رقم هاتف ثبت أن استخدمه مؤمن سابقا إجراء اتصالات متكررة مع مقيّم هاتف يعني في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦ (انظر S/2016/919، المرفق 1.2). وكشف مصدر استخبارات إقليمي هوية مستخدم المقيّم واسمه خليل دير، وهو عضو سابق في حركة الشباب ترك الجماعة وانتقل إلى اليمن في عام ٢٠١٣. ويضطلع دير حاليا وفقا للتقارير بدور الوسيط بين مؤمن وكبار قياديي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية، على الرغم من أن الطبيعة الدقيقة لهذا الاتصال غير واضحة.

٣٧ - وأفاد أعضاء سابقون في فصيل تنظيم الدولة الإسلامية انشقوا عن الجماعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأن قياديي الجماعة تلقوا أوامر، وكذلك تمويلا من خلال تحويل الأموال عن طريق نظام الحوالة المصري، من العراق والجمهورية العربية السورية. وذكر أحد الأعضاء السابقين أنه شاهد قادة الجماعة، بمن فيهم عبد القادر مؤمن وأحمد عدن، وهم يستخدمون برنامج التشفير "تروكرت" للتواصل مع قيادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية باستخدام تسجيلات صوتية. ومع ذلك، لم يتمكن فريق الرصد من التحقق بصورة مستقلة من تلك المزاعم.

التجنيد

٣٨ - أثبت فصيل تنظيم الدولة الإسلامية استخدامه أساليب تجنيد آخذة في التطور، استهدفت في جزء كبير منها أعضاء حركة الشباب الساخطين في جنوب الصومال. فعلى سبيل المثال، أفاد مقاتلان

(٢٤) مقابلة مع أحد كبار المسؤولين الأمنيين في بونتلاندا، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

سابقان في تنظيم الدولة الإسلامية قابلهما فريق الرصد أنهما تلقيا تذاكر سفر من مقديشو إلى غالكعيو، مما مكنهما من تفادي نقاط التفتيش المسلحة العديدة التي كان سيفرضها السفر برا من جنوب الصومال إلى بونتلاندا. ونتيجة لانتهاج تنظيم الدولة الإسلامية التجنيد على نحو أكثر استباقا فلم يعد حركة تسيطر عليها عشائر دارود/ماجرتين/علي ساليبان، وأصبح مقاتلوه الآن يمثلون شريحة من القبائل من مختلف أنحاء الصومال.

٣٩ - ويقدم تنظيم الدولة الإسلامية - باعتباره حركة عالمية تتوخى تحقيق الخلافة - نداء أقرب لطابع المقاتلين الإرهابيين الأجانب مقارنة بما تقدمه حركة الشباب، التي تقتصر أهدافها المباشرة على طرد غير المسلمين من الصومال وإقامة دولة تحكمها الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، اجتذب فصيل تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة باري حتى الآن عددا محدودا من المقاتلين الأجانب. ومن بين هؤلاء مواطن سوداني فرضت وزارة المالية الأمريكية عليه عقوبات، وهو سهيل سالم عبد الرحمن، المعروف أيضا بأبي فارس. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، كان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة قد أدرج اسم عبد الرحمن في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المحمّدة أموالهم لدوره في تسهيل دخول المقاتلين الأجانب إلى الصومال باسم حركة الشباب^(٢٥). وقد تعرف أحد المقاتلين السابقين في تنظيم الدولة الإسلامية الذي قابله فريق الرصد، والذي كان قد انشق عن الفصيل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، على عبد الرحمن باعتباره رئيسه المباشر في الجماعة. وأفاد مقاتلان سابقان آخران بوجود مقاتل أجنبي سوداني يتكلم بالعربية، على الرغم من إشارتهما إلى أنه كان يستخدم اسم "بلال"^(٢٦).

٤٠ - وإضافة إلى ذلك، زعم أحد المقاتلين السابقين الذين قابلهم فريق الرصد أنه مواطن كيني - على الرغم من أن الفريق لم يتمكن من التحقق من وثائق هويته، بينما زعم مقاتل آخر يبلغ من العمر ١٧ عاما أنه ولد في الكويت^(٢٧). وأفاد اثنان أيضا من الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم بوجود مواطن من جيبوتي في الجماعة يعرف باسم "أبتيدون" فقط وقد توفي في القتال مع قوات بونتلاندا أثناء استعادة السيطرة على قندلا^(٢٨).

المرتبات

٤١ - كشفت المقابلات التي أجراها فريق الرصد مع مقاتلين سابقين في تنظيم الدولة الإسلامية أن المرتبات التي تدفع لأعضاء الجماعة زهيدة للغاية أو حتى معدومة. وأفاد مقاتلون سابقون بأن مقاتلي

(٢٥) انظر وزارة الخزانة بالولايات المتحدة، "Treasury Targets Regional Actors Fueling Violence and Instability in Somalia"، بيان صحفي، ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢. متاح على الرابط: www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/tg1630.aspx. كان سهيل سالم عبد الرحمن معاوننا للشخص المحدد على قائمة الجزاءات ١٨٤٤، عبود روجو محمد (SOi.011)، وهو رجل دين كيني متطرف قتله مهاجمون مجهولو الهوية في مومباسا في آب/أغسطس ٢٠١٢.

(٢٦) مقابلات أجريت مع مقاتلين سابقين في تنظيم الدولة الإسلامية في بوصاصو، ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٢٧) كان كل من الفردين عضوا في حركة الشباب في الصومال قبل الانضمام إلى فصيل تنظيم الدولة الإسلامية.

(٢٨) أفاد ضابط سابق في المخابرات في بونتلاندا لفريق الرصد في ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ بأن مقاتلا أجنبيا جيبوتيا في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد توفي على يد قوات بونتلاندا. ووفقا للمقاتلين السابقين الذين قابلهم فريق الرصد، كان "أبتيدون" ملما بصنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة واستخدامها. وأفاد كل منهما بأن قوات الأمن في بونتلاندا أرتقما صورة لجنة أبتيدون.

تنظيم الدولة الإسلامية غير المتزوجين لا يتلقون مرتبات على الإطلاق^(٢٩)، في حين يتلقى المقاتلون المتزوجون ٥٠ دولاراً في الشهر، إضافة إلى مبلغ إضافي يتراوح بين ١٠ دولارات و ٢٠ دولاراً لكل طفل، بحسب سنه^(٣٠). وينتج عن مدفوعات الرواتب هذه تقديرات لكشوف مرتبات التنظيم تتراوح بين ٣٠٠٠ و ٩٠٠٠ دولار شهرياً، أو ٣٦٠٠٠ دولار و ١٠٨٠٠٠ دولار سنوياً^(٣١). وتمكّن كشف المرتبات المتدنية هذه قيادة تنظيم الدولة الإسلامية من تمويل تمردها بميزانية محدودة، وعلى الأرجح دون الحاجة إلى الاعتماد على دعم مالي خارجي. بيد أن عدم دفع المرتبات للمقاتلين ذوي الرتب الدنيا يجعل أيضاً من المحتمل أن تشهد فصائل تنظيم الدولة الإسلامية انشقاقات متكررة، وهي مشكلة تؤثر بالمثل على حركة الشباب.

٤٢ - وترد في المرفق 2.2 معلومات إضافية عن فصائل تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك وصف مفصل لقيادة الجماعة.

جيم - النزاع القبلي

٤٣ - خلال الولايتين الأخيرتين، ازداد تعقّد النزاعين القبليين الطويلي الأمد، في منطقتي شيبلي السفلى وغالكعيو، مع تطور الديناميات الإقليمية و/أو الاتحادية و/أو الدولية الأوسع نطاقاً. وما زال كلا النزاعين، اللذين أصبحت حركة الشباب أكثر مشاركة فيهما، يشكلان تهديداً للسلام والأمن الأوسع، والاستقرار الطويل الأجل في الصومال.

شيبلي السفلى

٤٤ - منذ عام ٢٠١٤، وثّق فريق الرصد كيف أصبح النزاع القبلي الراسخ في شيبلي السفلى، وخاصة بين عشائر هبر غدر، وبيمال، وديغيل، أكثر تعقيداً بسبب الهيمنة النسبية لعشيرة هبر غدر في الهياكل السياسية والأمنية المحلية والفيدرالية، وتزايد مشاركة حركة الشباب. وتحت قيادة الرئيس حسن شيخ محمود، كانت سلطة الدولة الممتدة في شيبلي السفلى، وبالتالي الدعم الدولي، متحالفاً مع شبكات هبر غدر. ولم تكتفِ عناصر من الجيش الوطني الصومالي الذي تهيمن عليه قبيلة الحوية بالمشاركة في هجمات واسعة النطاق على قبيلتي بيمال وديغيل في شيبلي السفلى، بل قامت في بعض الأحيان بهذه عمليات بالاشتراك مع حركة الشباب (انظر S/2016/919، المرفق 6.1). وفي الوقت نفسه، كانت حركة الشباب أيضاً تقيم تحالفات مع المجتمعات المحلية المعارضة للحكومة، وتقدم نفسها في دور الحامي من الدولة غير الشرعية والانتهازية^(٣٢).

(٢٩) زعم أحد المقاتلين السابقين غير المتزوجين في تنظيم الدولة الإسلامية أنه كان يحصل على نحو ٢٠ دولاراً شهرياً لتعبئة الهاتف المحمول.

(٣٠) مقابلات أجريت مع مقاتلين سابقين في تنظيم الدولة الإسلامية، بوصاصو، ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٣١) استناداً إلى تقديرات النطاق الأدنى لـ ١٢٠ مقاتلاً في الجماعة، ٤٠ في المائة منهم متزوجون، وتقديرات النطاق الأعلى لـ ٢٠٠ مقاتل، ٦٠ في المائة منهم متزوجون.

(٣٢) أثناء فترة الولاية، ظلت محكمة حركة الشباب في أفجوي هي الولاية القضائية التي يقصدها الكثيرون فيما يتعلق بالمنازعات على الأراضي، حتى في مقديشيو.

٤٥ - وبحلول أواخر عام ٢٠١٦، كانت ولايات حركة الشباب في المنطقة أكثر رسوخا. ونتيجة لسيطرة الحركة مؤقتا على مركا في شباط/فبراير ٢٠١٦ - التي تدعمها بدرجات متفاوتة ميليشيا هير غدر وعناصر من الجيش الوطني الصومالي، تحوّل ولاء قبيلة بيمال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأصبحت مناهضة لقوات حركة الشباب (انظر S/2016/919، المرفق 7.5). ولجأت شبكات هير غدر في المنطقة إلى حركة الشباب ووطدت تحالفها معها. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كانت حركة الشباب قد بدأت حرق ونهب قرى بيمال على نطاق واسع، وصعدت هجماتها في أيار/مايو ٢٠١٧^(٣٣). وفي آب/أغسطس، اندلع نزاع مفتوح بين ميليشيا بيمال وميليشيا هير غدر وحركة الشباب للسيطرة على ماركا (انظر أيضا المرفق 10.2 (سري للغاية)).

غالكيو

٤٦ - تعود جذور النزاع في غالكيو إلى التوتر الطويل الأمد بين القبائل المتنافسة - وبصورة أساسية قبائل دارود/ماجرتين والحوية/هير غدر - الذي خفت حدته لأكثر من ٢٠ عاما بفضل اتفاق تم التوصل إليه في عام ١٩٩٣. ومع ذلك، تُوجت عملية بناء النظام الاتحادي في عام ٢٠١٥ بإدخال عناصر فاعلة جديدة على الديناميات القائمة وأدت إلى تصعيد الأمر: "فتحولت مناطق كانت تحيمن عليها العشائر سابقا إلى ولايات قائمة على العشائر، تتنافس الآن، لا للوصول إلى المراعي والمياه والموارد المحلية الأخرى فحسب، بل أيضا للمطالبة بالأراضي والشرعية السياسية والسيطرة على الأصول الوطنية"^(٣٤).

٤٧ - وشهدت مرحلتا النزاع المفتوح في غالكيو في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وجود إدارتين مسلحتين تسلحا كثيفا، هما الإدارة المؤقتة لغالمودوغ وبونتالاند، اللتين تواجهان بعضهما البعض جنبا إلى جنب مع ميليشيات العشائر المتحالفة وعناصر من قوات الأمن الوطني. وأتاح فشل المفاوضات المتكررة بين الجانبين لحركة الشباب إقحام نفسها كطرف مخترّب نشط، مما زاد من تفاقم انعدام الثقة بين الطرفين وأسهم بصورة مباشرة في أعمال العنف. واستفادت حركة الشباب من تدخلها، وعززت وجودها ونفوذها في بونتالاند وغالمودوغ، وأحكمت سيطرتها على عناصر الهياكل السياسية والعسكرية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، لم يوجه أي عقاب لقيادتي الإدارة المؤقتة لغالمودوغ وبونتالاند، اللتين دخلتا مرتين في نزاع خلال سنة واحدة.

٤٨ - ويرد في المرفق 3.1 وصف لجذور ودوافع النزاع في غالكيو، وأثره على المدنيين، والخطوات الجارية للتخفيف من تواصل أعمال العنف.

التوترات القبلية الأخرى

٤٩ - منذ إنشاء بونتالاند، وظهور ولاية خاتومو المعلنة ذاتيا لاحقا في عام ٢٠١٢، أدت المطالب المتنافسة بالسيطرة على سول وسناغ وأجزاء من توغطير (التي يشار إليها غالبا باسم كين) إلى اندلاع نزاع مسلح متكرر ولكنه خفيف بين قوات بونتالاند وصوماليلاند وخاتومو، وأسهمت في تخلف نمو

(٣٣) للمزيد من المعلومات انظر هيومن رايتس ووتش، "Somalia: Al-Shabab Forces Burn Villages"، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الرابط www.hrw.org/news/2017/07/26/somalia-al-shabab-forces-burn-villages.

(٣٤) Interpeace and Peace and Development Research Centre Galkacyo, Conflict Assessment, December 2016 to March 2017.

المنطقة^(٣٥). وعلى الرغم من الاشتباكات المسلحة والمناورات السياسية - بما في ذلك اتفاق أبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بين فصيل من خاتومو وصوماليلاند رفضه شيوخ خاتومو - تم تفادي النزاع المفتوح^(٣٦). ومع ذلك، في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٧، ومع الاستعدادات الانتخابية الجارية في صوماليلاند، نقلت بونتلانند قواتها إلى منطقة سول، وشنت ميليشيا دولباهنتي هجمات على أهداف متصلة بالانتخابات^(٣٧). وفي الوقت نفسه، تلقى فريق الرصد تقارير عن تزايد وجود حركة الشباب في أجزاء من سول، وخاصة في لاسعانود - وسناغ، وقد زاد وجودها في أعقاب هجومها على أفورور^(٣٨).

٥٠ - وفي مقاطعة هيرال، في منطقة غلغدود، قتل في تموز/يوليه ٢٠١٧ ما لا يقل عن ٢٧ شخصا وشرد أكثر من ١٣ ٨٠٠ شخص لدى إرسال تنظيم أهل السنة والجماعة قوات إلى بلدة هيرال قبل زيارة مقررة لرئيس الإدارة المؤقتة لغالمودوغ أحمد دوالي غيلي "هاف" إلى المنطقة^(٣٩). وبحلول أواخر آب/أغسطس، كان النزاع قد اشتد مع اندلاع معارك في ضواحي دوسمريب بين قوات تنظيم أهل السنة والجماعة وقوات الإدارة المؤقتة لغالمودوغ، وقد تفاقم حسب التقارير بسبب عناصر من القطاع ٢١ التابع للجيش الوطني الصومالي وقوات وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في عذاذو.

دال - الإدارة المالية العامة

لحة عامة عن تطورات الإدارة المالية العامة

٥١ - خلال هذه الولاية، أحرز تقدم متواضع في الإدارة المالية العامة على الصعيد الاتحادي^(٤٠).

٥٢ - في ١٠ آب/أغسطس، وافق مجلس وزراء الحكومة الاتحادية على مشروع قانون الإدارة المالية العامة، الذي كان قيد موافقة البرلمان وقت كتابة هذا التقرير. وفي ٢١ آب/أغسطس، وافق مجلس

(٣٥) هذه مناطق تسكنها أساسا قبيلة دولباهنتي. انظر أيضا S/2016/919، المرفق 7.4، الفقرة ٣٨.

(٣٦) أدى اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى مواجهات بين الميليشيات المؤيدة لاتفاق صوماليلاند وجبهة تحرير دولباهنتي المنافسة. انظر "The Guurti of Khatumo State of Somalia's position on talks with Somaliland", press release, 17 June 2017، متاح على الرابط www.somalilandsun.com/images/PDF/THE_GUURTI_OF_KHATUMO_STATE_OF_SOMALIAS_POSITION_ON_TALKS_WITH_SOMALILAND.pdf.

(٣٧) في ١٢ آب/أغسطس، هاجمت قوات ميليشيات مركز الاقتراع في هلين، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين وإصابة جندي من صوماليلاند أثناء دفاعه عن قافلة تنقل بطاقات الناخبين في لههل. رسالة إلكترونية من موظف في الأمم المتحدة، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٣٨) مقابلة هاتفية أجراها فريق الرصد مع شخص زار لاسعانود في الآونة الأخيرة، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ ومجموعة من الرسائل الإلكترونية الواردة من موظفي الأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٣٩) تقرير بالبريد الإلكتروني ورد إلى فريق الرصد من أحد العاملين في المجال الإنساني في مدج، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧. قبل يومين من الاشتباكات اجتمع رئيس الإدارة المؤقتة لغالمودوغ أحمد دوالي غيلي "هاف" مع شيوخ هيرال في أبودواق ووعد بزيارة المدينة لمناقشة الدعم في مجالي التنمية والتعاون.

(٤٠) في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، نشر صندوق النقد الدولي بيانا صحفيا عقب انتهائه من الاستعراض الثاني في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق في الصومال، يثني فيه على "التزام السلطات المتواصل تجاه تنفيذ السياسة والإصلاحات... [و] استمرار التقدم في إصلاح العملة والخطط الرامية إلى انتعاش القطاع المالي". IMF، "IMF management completes the second review under the Staff-Monitored Program for Somalia and IMF Managing Director approves a New Staff-Monitored Program", press release, 11 July 2017، متاح على الرابط: www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/07/11/Somalia-Second-and-Final-Review-Under-the-Staff-Monitored-Program-and-Request-for-a-New-45065.

الشيوخ في البرلمان على قانون الاتصالات الوطنية. ومع ذلك، لا تزال السياسات المذكورة أعلاه إما غير منفذة أو أن تنفيذها دون المستوى المطلوب، أو أنها ببساطة غير قابلة للإنفاذ في المناخ السياسي والاقتصادي الحالي^(٤١).

٥٣ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مددت الحكومة الاتحادية ولاية لجنة الإدارة المالية، وهي هيئة رقابية أنشئت لأول مرة في منتصف عام ٢٠١٤ وتضم ممثلين من مؤسسات دولية مختلفة، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥٤ - ويُستخدم نظام معلومات الإدارة المالية الصومالي، الذي أنشئ في أواخر ٢٠١٥ لتيسير التشغيل الآلي لإجراءات الإدارة المالية العامة وتكاملها، في الحساب الموحد لدى الخزنة، إلا أن معظمفرادى الوزارات والإدارات والوكالات وإدارة بنادير الإقليمية لا تستعين به أو لا تستخدمه بالمستوى المطلوب. وبناء على ذلك، على الرغم من أن المعلومات عن معاملات الحساب الموحد لدى الخزنة معلومات مفصلة نسبياً، فإن المعلومات عن معاملات الوزارات والإدارات والوكالات وإدارة بنادير الإقليمية، التي ظلت تُنجز نقداً في الغالب، لا تزال محدودة للغاية^(٤٢).

٥٥ - وظل تحصيل الإيرادات يمثل تحدياً رئيسياً يواجه الحكومة الاتحادية التي ما زالت تعتمد على الموارد الشحيحة المتأتية في المقام الأول من مقديشو. وحققت الشركات الخاصة المكلفة بتحصيل الضرائب باسم الحكومة الاتحادية نتائج متفاوتة في عام ٢٠١٦ (انظر المناقشة بشأن شركة "سمارت جنرال سيرفسز" المحدودة أدناه) إلى حين إلغاء عقودها بموجب رسالة موقعة من وزارة المالية في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧.

إدارة العملة

٥٦ - أبلغ فريق الرصد في تقريره السابق عن شواغله المتعلقة بطباعة الشلن الصومالي غير المنظمة (انظر S/2016/919، المرفق 4.1). وخلال هذه الولاية، واصل فريق الرصد توثيق طباعة ١٠٠٠ ورقة شلن صومالي بطريقة غير منظمة في مصرف ولاية بونتلاندي بوضاصو، بمشاركة سلطات بونتلاندي. وخلال الولاية الحالية، اشتد توزيع العملة المزورة والتضخم والاضطرابات المدنية ذات الصلة وانتشر من بونتلاندي إلى منطقة هيران وصوماليلاندي. وأنكرت السلطات المحلية في بونتلاندي طباعة العملة ملقبة اللوم في الآن ذاته على حركة الشباب بشأن العواقب. وتشمل التدابير المضادة التي اتخذتها السلطات المحلية إدخال أسعار صرف ثابتة والقيام باعتقالات جماعية لسماسرة العملة.

٥٧ - انظر المرفق 4.1 للحصول على مزيد من المعلومات عن تأثير الطباعة غير النظامية للعملة الصومالية.

(٤١) تظل قيمة بعض التدابير أيضاً موضع شك. وقبل إقرار المشروع، أزيلت العناصر الرئيسية لقانون الاتصالات الوطني، الذي تم التفاوض بشأنه وقوضه في نهاية المطاف تعاقب البرلمانين وممثلي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ ٢٠٠٤. ويسمح مشروع قانون الإدارة المالية العامة في صيغته الحالية للحكومة الاتحادية بالتماس قروض دولية تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار دون موافقة البرلمان.

(٤٢) تبين سجلات نظام معلومات الإدارة المالية الصومالي بالنسبة لإدارة بنادير الإقليمية نفقات مقدارها ١٢٦,٣٥ ٧٩٠٥ دولار في عام ٢٠١٦ بنفس التوصيف، Banaadir Gobalka Maamulka Khidmada، ١٥ دولار في المائة، لجميع المعاملات التي تتراوح من ٦٧ ٧٠٧,٣٥ دولارات إلى ١٤٠,٢٠ ٣٣٥ دولاراً.

العقود العامة والامتيازات

٥٨ - خلال فترة الولاية، واصل فريق الرصد التماس معلومات بشأن طائفة من العقود العامة والامتيازات. وردا على مراسلات تلتبس معلومات بشأن عدد من عقود الحكومة الاتحادية وملكية شركات مختلفة، ذكرت الحكومة الاتحادية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أنه من الواضح أنها قد ورثت عقودا من الإدارة السابقة تحمل غموضا من حيث كيفية إبرامها وتفتقر إلى البيانات عن ملكية الشركات، بما في ذلك مسائل أخرى مثل غياب الفعالية والقيمة الفعلية مقابل الأموال المصروفة^(٤٣).

٥٩ - وعلى الصعيد الاتحادي، أعرب فريق الرصد للحكومة الاتحادية عن قلقه الشديد بشأن العقود والاتفاقات مع شركتين، على النحو المبين أدناه:

شركة "بخاري لوجستيكس إيسست أفريكا"

٦٠ - وفقا للتقارير التي تلقاها فريق الرصد، تعاقدت شركة "بخاري لوجستيكس إيسست أفريكا" مع الحكومة الاتحادية من أجل توفير حصص الإعاشة إلى قوات حرس السجون التابعة لها^(٤٤). ومُنح هذا العقد دون أن تستعرضه لجنة الإدارة المالية ولا المجلس الوطني المؤقت للمشتريات. واستنادا إلى سجلات الحساب الموحد لدى الخزانة في المصرف المركزي الصومالي، للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم تحويل قرابة ٧٤٠ ٠٠٠ دولار إلى حساب باسم شركة "بخاري لوجستيكس إيسست أفريكا" لدى مصرف السلام الصومالي، مما يشير إلى تحويل سنوي بحوالي ٣ ملايين دولار^(٤٥).

٦١ - والتمس فريق الرصد معلومات عن شركة "بخاري لوجستيكس إيسست أفريكا" - بما في ذلك تفاصيل عن العقد وملكية الشركة - من الحكومة الاتحادية الحالية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وأبلغت الحكومة الاتحادية، في رده المؤرخ ١٨ آب/أغسطس، الفريق بأن وزارة المالية ليست على علم بوجود أي عقود مع شركة "بخاري لوجستيكس إيسست أفريكا" وبأنها "وتود الحصول على مزيد من المعلومات من الفريق لتتمكن الوزارة من إمعان النظر في هذه المسألة"^(٤٦).

٦٢ - وتقاسم فريق الرصد المعلومات المتاحة مع الحكومة الاتحادية برسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتلق الفريق أي معلومات إضافية عن ملكية الشركة أو العقد المبرم مع الحكومة الاتحادية.

شركة "سمارت جنرال سيرفسز"

٦٣ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تعاقدت وزارة المالية مع شركة "سمارت جنرال سيرفسز لمتد" لتتكلف بتحصيل الضرائب على الطرق ورسوم تسجيل المركبات نيابة عن حكومة الصومال الاتحادية. وعلى الرغم من الأمر التوجيهي الدائم من الحكومة بتوجيه جميع إيرادات الدولة إلى الحساب الموحد

(٤٣) رسالة من الحكومة الصومال الاتحادية إلى فريق الرصد، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومع ذلك، من الواضح أيضا أنه اعتبارا من منتصف آب/أغسطس، لم تكن وزارة المالية على علم بالعقود العامة التي سبق أن استعرضتها لجنة الإدارة المالية، وهي هيئة يرأسها وزير المالية.

(٤٤) مقابلة مع خبير استشاري دولي يعمل لدى الحكومة الاتحادية، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٤٥) توجد بيانات الحساب الموحد للخزانة لدى المصرف المركزي الصومالي في ملف محفوظ لدى الأمانة العامة.

(٤٦) رسالة من حكومة الصومال الاتحادية إلى فريق الرصد، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

للخزينة لدى المصرف المركزي الصومالي، تم إيداع الضرائب والرسوم التي حصلت عليها شركة "سمارت جنرال سيرفسز" في حساب خاص لدى مصرف السلام الصومالي في مقديشو^(٤٧). وعلى هذا النحو، تقدم شركة "سمارت جنرال سيرفسز" مثالا لنظام مواز لجمع الإيرادات - باستخدام حسابات مصرفية خاصة، أو حسابات غير رسمية لدى المصرف المركزي الصومالي، بهدف التحايل على مراقبة وزارة المالية.

٦٤ - ووفقا لشروط الاتفاق الأصلي بين وزارة المالية وشركة "سمارت جنرال سيرفسز"، يجب أن تعود إلى الحكومة الاتحادية ٦٠ في المائة من جميع الإيرادات التي تجمعها الشركة^(٤٨). وكان يتعين تحويل صافي الإيرادات، بعد أن تخصم الشركة حصتها البالغة ٤٠ في المائة، من مصرف السلام الصومالي إلى الحساب الموحد للخزينة كل ١٥ يوما^(٤٩). بيد أن البيانات المالية من حساب الشركة لدى مصرف السلام الصومالي، التي حصل عليها فريق الرصد، تُبرز أن الحساب الموحد للخزينة تلقى ٦٢ ٦٤٨ دولارا (٤,٢ في المائة) فقط من مبلغ ١ ٤٨١ ٦٩٥ دولارا التي حصلت عليها شركة "سمارت جنرال سيرفسز" خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، جرى تحويل الإيرادات بشكل غير متسق^(٥٠)، مع وجود مخالفات^(٥١).

٦٥ - ولاحظ فريق الرصد مزيدا من المخالفات في المحاسبة، بما في ذلك سحب مبلغ ٢٧٥ ٠٠٠ دولار في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ جاء تبويبه ببساطة على أنه "مآل غالين" ("استثمار"). وإضافة إلى ذلك، تم في عدد من تقارير فريق الرصد توثيق دفع أكثر من ٤٠ في المائة من إيرادات شركة "سمارت جنرال سيرفسز" (١٨٧ ٦٠٠ دولارا) مباشرة إلى شركة "كولمبيي جنرال سيرفسز"، وهي شركة بناء مقرها في مقديشو يديرها عبد القادر أبوكار عمر "عدي"، وهو الابن والشريك التجاري للمتعاقد السابق مع برنامج الأغذية العالمي أبوكار عمر "عدي"، والذي وثقت العديد من تقارير فريق الرصد دوره في زعزعة استقرار الصومال^(٥٢). وكانت هذه الأموال مدفوعة ظاهريا لشركة كولمبيي لبناء الطرق في مقديشو بمقتضى عقد مبرم مع إدارة بنادير الإقليمية ممنوح دون مراعاة الأصول القانونية^(٥٣).

٦٦ - والتمس فريق الرصد من الحكومة الاتحادية توضيحا بشأن ملكية كل من شركة "سمارت جنرال سيرفسز" وشركة "كولمبيي جنرال سيرفسز" لكنه لم يتلقَ ما يكفي من معلومات لتحديد حقيقة ملكية

(٤٧) توجد تفاصيل الحساب والبيانات في ملف لدى الأمانة العامة.

(٤٨) يوجد ملخص للعقد المبرم مع شركة "سمارت جنرال سيرفسز" في المرفق 4.3.a من تقرير فريق الرصد لعام ٢٠١٦ (S/2016/919)، وترد فيه أيضا نسخة من الصفحتين الأولى والأخيرة من العقد.

(٤٩) مقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين في وزارة المالية بالحكومة الاتحادية، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٥٠) على سبيل المثال، أنجزت جميع تحويلات الإيرادات إلى الحساب الموحد للخزينة في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ولم يتم تحويل أي أموال في ٢٠١٧.

(٥١) على سبيل المثال، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أشار بيان الحساب المصرفي لدى مصرف السلام الصومالي إلى تحويل ٢٦ ٠٠٠ دولار إلى المصرف المركزي الصومالي؛ ومع ذلك، تشير سجلات هذا المصرف إلى تلقي ١٤ ٠٠٠ دولار فقط.

(٥٢) للاطلاع على العناصر المرجعية بشأن أنشطة أبو بكر "عدي"، انظر S/2010/91 الفقرة ٢٣٩ (تحويل مسار المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي)؛ و S/2006/913، الفقرتان ١٢ و ١٤٣ (توفير التمويل لاتحاد المحاكم الإسلامية؛ وإقامة تسهيلات تدريبية والقيام بعمليات شحن الأسلحة)؛ و S/2006/229، الفقرة ١٣٦ (الاقتتال بشأن ميناء المعن)؛ و S/2005/625، الفقرة ١٨ والمرفق الأول (تقديم الدعم المسلح للمعارضة وشراء الأسلحة)؛ و S/2005/153، الفقرة ٢٩ (شحنات الأسلحة الموجهة إلى الجماعات المعارضة)؛ و S/2004/604، الفقرات ٧٦-٧٧ و ١٠٠ (تحويل الجماعات المسلحة وتيسير النزاع).

(٥٣) مقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين في وزارة المالية في الحكومة الاتحادية، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

الشركتين. وطلب فريق الرصد أيضا تأكيدا بشأن الطرق التي أنشأتها شركة "كولمبيه جنرال سيرفسز" لكنه لم يتلق أي رد على هذا الطلب.

٦٧ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، ألغت وزارة المالية في الحكومة الاتحادية العقد الذي تحمله شركة "سمارت جنرال سيرفسز" بموجب مرسوم يمنع الشركات الخاصة من جمع الإيرادات باسم حكومة الصومال الاتحادية.

الاستيلاء على الأراضي العامة في مجمع مطار مقديشو والمناطق المحيطة

٦٨ - واصل فريق الرصد التحقيق في تملك الأراضي العامة في مقديشو منذ أن أبلغ عن هذه المسألة في عام ٢٠١٦ (انظر S/2016/919، الفقرتان ٧٩-٨٠ والمرفق 4.6). وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، أرسل الفريق رسالة رسمية إلى الحكومة الاتحادية يطلب فيها نسخا من عقود الإيجار بين الحكومة و ٢٢ شركة تعمل في مجمع المطار الكبير في مقديشو. وفي رد مؤرخ ١٨ آب/أغسطس، ذكرت الحكومة الاتحادية أن شركتين فقط من تلك الشركات، هما شركة "إس. كي. إي. إنترناشيونال غروب" وشركة "آر. إيه. إنترناشيونال إف. زي. إي"، تدفعان الإيجار في الوقت الراهن إلى المصرف المركزي الصومالي. واعترفت الحكومة الاتحادية بأن التعاقد بشأن الأراضي العامة يتم على يد "كيانات محلية" دون مراعاة الأصول القانونية، مضيفة أن الممارسة "قد تصبح تهديدا للسلام والأمن والاستقرار"^(٥٤).

٦٩ - وخلال الولاية الحالية، حدد فريق الرصد حالتين لاستيلاء محتمل على الأراضي العامة تورط فيهما عبد الله محمد نور، وزير الدولة للمالية السابق في الحكومة الاتحادية وعضو في البرلمان حاليا^(٥٥). وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، تمكن نور من الحصول على ٣٤٤ هكتارا من الأراضي العامة الساحلية المتاخمة لمجمع المطار بهدف تشييد فندق فاخر تابع للقطاع الخاص. وبناء على طلب من رئيس الوزراء في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، طلبت إدارة بنادير الإقليمية من نور تعليق عمليات البناء وتقديم وثائق تثبت حقوقه في ملكية تلك الأرض^(٥٦). وأبلغت الحكومة الاتحادية الفريق بأن نور رفض التعاون^(٥٧) ووفقا لما ذكره العديد من المسؤولين في الحكومة الاتحادية، فقد حشد نور عناصر من الجيش الوطني الصومالي، لا سيما أحد كبار القادة، الذي هو أحد أقربائه، للدفاع قسرا عن دعواه في امتلاك الأرض^(٥٨). وأنكر نور استخدام جنودا من الجيش لإثبات حقوقه في الأرض، واتهم إدارة بنادير الإقليمية بمحاولة استخدام ضباط من الشرطة ومن وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية بصورة غير قانونية من أجل الاستيلاء على تلك الأرض^(٥٩).

(٥٤) رسالة من الحكومة الاتحادية إلى فريق الرصد، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٥٥) يشغل نور حاليا منصب أمين اللجنة البرلمانية المعنية بالميزانية والشؤون المالية والتخطيط والتعاون الدولي والإشراف المالي على المؤسسات العامة.

(٥٦) رسالة من الحكومة الاتحادية إلى فريق الرصد، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في إدارة بنادير الاتحادية، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ ومع مسؤول آخر في إدارة بنادير الاتحادية، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ وكذلك وزير سابق في الحكومة، نيروبي، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٥٩) مقابلة مع عبد الله محمد نور، نيروبي، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٧٠ - وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٦، التمسست شركة نور المسماة شركة "إيست أفريكا براذرز كامباني" أرباحا يصل مجموعها إلى ٢٥٠.٠٠٠ دولار على الأقل من شركة "سي. إيه. دي. جي إنجنيرينغ لمتد"، الكائن مقرها في سنغافورة، مقابل حصول الشركة على قطعة أرض داخل مجمع المطار. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال إيجار قطعة الأرض يُدفع مباشرة إلى وزارة النقل والطيران المدني في الحكومة الاتحادية، بتجنب سلطات الرقابة المالية في الحكومة الاتحادية.

٧١ - وترد دراستا الحالة هاتان كاملتان في المرفق 4.2.

٧٢ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس، ذكرت الحكومة الاتحادية أن لجنة الممتلكات العامة، التي أنشأها رئيس الوزراء السابق عمر شرمركي في تموز/يوليه ٢٠١٦ من أجل جمع البيانات عن الأراضي العامة التي تم امتلاكها بطريقة غير قانونية، لم تجتمع منذ عام ٢٠١٦ كما أنها لم "تكن فعالة". ومع ذلك، أكدت الحكومة الاتحادية أيضا أنها تعتبر إدارة الأراضي العامة مجالا "ذا أولوية"، وأعربت عن استعدادها للتعاون مع فريق الرصد والهيئات الدولية الأخرى، بما في ذلك لجنة الإدارة المالية، لتوضيح حالة الأراضي داخل مجمع المطار^(٦٠).

الإصلاح المالي لقطاع الأمن واستمرار اختلاس الأموال

٧٣ - خلال الولايتين السابقتين، أبلغ فريق الرصد عن شواغله بشأن اختلاس الأموال داخل الجيش الوطني الصومالي (انظر S/2015/801، المرفق 3.1 (سري للغاية)، و S/2016/919، المرفق 2). وعلى مدى الولاية الحالية، ازداد الاهتمام الدولي بالإصلاح المالي في القطاع الأمني، بمشاركة بناءة من البنك الدولي، ووزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، وشركة أبرينت الكائن مقرها في النرويج، لا سيما فيما يتعلق بكشف مرتبات عناصر. وكان التقدم المحرز داخل الجيش محدودا، واستمر المسؤولون في الجيش يعرقلون جهود الإصلاح^(٦١).

٧٤ - وفي الأشهر الستة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، تم سحب ما مجموعه ١٤ ٢٤٩ ٥٩١ دولارا نقداً، من حسابين منفصلين يملكهما الجيش الوطني الصومالي لدى المصرف المركزي الصومالي. والتمس فريق الرصد وثائق تثبت استخدام هذه الأموال عن طريق رسالتين رسميتين في ٣١ تموز/يوليه، ثم في ٢٢ آب/أغسطس، لكن، حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتلق أي رد شامل عن هذه المسألة^(٦٢).

٧٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، عين الرئيس فارماجو الجنرال محمد حسين غارابي ليحل محل العميد عبد الله معلم نور في منصب رئيس إدارة اللوجستيات^(٦٣). وجاء في تقرير داخلي للجيش الوطني الصومالي مؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، استنادا إلى استنتاجات لجنة مالية منشأة حديثاً للجيش،

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) مقابلات فريق الرصد مع أعضاء في البرلمان وممثلين عن الوكالات الدولية، في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٧.

(٦٢) استنادا إلى الوثائق الداخلية للجيش الوطني الصومالي، يدير الجيش أيضا حسابا خاصا لدى بنك السلام الصومالي الذي لم يكن فريق الرصد على علم به سابقاً. وتوجد الوثائق في ملف لدى الأمانة العامة.

(٦٣) أبلغ فريق الرصد عن شواغله فيما يتعلق بتورط عبد الله معلم نور ومحمد حسين نور في إدارة اللوجستيات، في الوثيقة S/2016/919، المرفقين 2.2 و 2.4.

واستعرضه فريق الرصد، أنه تبين أن عبد الله معلم نور ونائبه العقيد محمد حسين نور قد اختلسا أموالاً مخصصة للجيش الوطني الصومالي^(٦٤). وذكر التقرير أن سوء إدارة أموال الجيش ظل يجري لفترة طويلة، ولا سيما الأموال المخصصة لحصص الإعاشة.

٧٦ - ويستمر قلق فريق الرصد بشأن المدفوعات إلى شركات خاصة من أجل توفير حصص الإعاشة^(٦٥). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استعرضت لجنة تقييم عروض عطاءات لتوريد حصص الإعاشة إلى الجيش الوطني الصومالي، وهي لجنة عينتها وزارة المالية وترأسها محمد حسين نور. وفازت الشركة المتعاقد معها سابقاً، شركة أجيتكو للتجارة العامة والتخليص، بتلك المناقصة بعد أن قدمت العطاء الأقل. وتعد مشروعية هذه العملية موضع شك بالنظر إلى مشاركة محمد حسين نور بصفته رئيساً في عملية تقديم العطاءات، بعد توثيق ارتباطه سابقاً بشركة أجيتكو للتجارة العامة والتخليص والنتائج التي خلصت إليها مؤخرًا اللجنة المالية التابعة للجيش الوطني الصومالي^(٦٦).

٧٧ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، ألغى الجيش الوطني الصومالي عقد حصص الإعاشة مع أجيتكو للتجارة العامة والتخليص ومنحه لشركة كاسرام للتجارة، وهي كيان يملك ثلثه عبد الله محمد نور، وزير المالية السابق وعضو البرلمان الحالي (انظر الفقرتين ٦٩ و ٧٠ أعلاه). وكانت عملية تقديم العطاءات في هذا العقد غير قانونية إلى حد بعيد لأنها تشمل أربع شركات، ثلاث منها يملكها نور^(٦٧). وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان من غير الواضح ما إذا كانت كاسرام للتجارة قد اضطلعت بمسؤولية توفير حصص الإعاشة بالفعل. وأبلغت حكومة الصومال الاتحادية فريق الرصد بأن العطاء قد ألغي وأن القضية أحيلت إلى المدعي العام.

٧٨ - انظر المرفق 4.2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن شركة كاسرام للتجارة.

هاء - إدارة الموارد

٧٩ - يظل القلق يساور فريق الرصد من أن النزاعات المستمرة بين الحكومة الاتحادية، والولايات الاتحادية، والإدارات المؤقتة، بما في ذلك غياب الاتفاق بشأن الجوانب الأساسية لإدارة الموارد مثل السلطة السياسية وتقاسم الموارد، لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن في الصومال.

(٦٤) تدّعي الوثائق أن عبد الله معلم نور ومحمد حسين نور حصلوا بصورة غير قانونية على مبلغ ٥٧٤ ٣٢ دولاراً و ٤٠٤٣ دولاراً، على التوالي. واستناداً إلى الأدلة المجمعة على مدى الولايات الثلاث الماضية، يرى فريق الرصد أن هذه المبالغ تمثل جزءاً صغيراً من مجموع المبالغ التي اختلسها هذين الشخصين. وفي الوقت الذي تأمر فيه الوثيقة محمد حسين نور بقضاء ١٠ أيام في سجن عسكري وإعادة الأموال، طالبت عبد الله معلم نور بإعادة الأموال فقط. وتوجد الوثائق في ملف لدى الأمانة العامة.

(٦٥) أبلغ فريق الرصد عن شواغله بشأن الشركة المتعاقد معها لتوفير حصص الإعاشة إلى الجيش الوطني الصومالي في الوثيقة S/2015/801، المرفق 3.1 (سري للغاية)، و الوثيقة S/2016/919، المرفق 2.4.

(٦٦) يتضح من بيانات حسابات أجيتكو للتجارة العامة والتخليص الموجودة في ملف لدى الأمانة العامة أن محمد حسين نور سحب مبالغ كبيرة من حساب الشركة.

(٦٧) هذه الشركات هي شركة كاسرام للتجارة، وساحل إنتربرايز لمتد، وفولكروم، وشركة واداجير. ونور هو مالك الحصة في شركة كاسرام للتجارة، وساحل إنتربرايز، وفولكروم. ولا يزال فريق الرصد يعمل على تحديد ملكية شركة واداجير.

الموانئ

٨٠ - ظلت الموانئ لعهد طويل تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في الصومال. وأكدت مريم عويص، وزيرة الموانئ والنقل البحري، أن جميع الموانئ البحرية في الصومال هي أصول عامة مملوكة لجمهورية الصومال الاتحادية وأن جميع اتفاقات الامتيازات فيما يتعلق بالموانئ "تخضع للاستعراض والموافقة والتأييد على مستوى وزارة الموانئ والنقل البحري تحت سلطة الحكومة الاتحادية"^(٦٨). وعندما تعقد الحكومات الإقليمية اتفاقات مع شركاء أجنبية من أجل مشاريع مشتركة رامية إلى إنشاء وإدارة الموانئ، دون التشاور المسبق مع الحكومة الاتحادية، فإن تصرفها يتم عن تفسير متضارب للسلطة السياسية.

٨١ - وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، وافق مجلس النواب في برلمان صوماليلاند على منح شركة موانئ دبي العالمية، عقد امتياز لمدة ٣٠ سنة من أجل إنشاء ميناء بربرة وإدارته؛ وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، وافق أيضاً مجلسا برلمان صوماليلاند كلاهما على تشييد قاعدة عسكرية تابعة للإمارات العربية المتحدة في بربرة. وإضافة إلى الآثار المتعلقة بحظر توريد الأسلحة (انظر أدناه)، أثار هذان التصويتان شواغل بشأن الفساد واحتمال اختلاس الموارد المالية العامة (انظر المرفق 5.1).

٨٢ - ولا يزال فريق الرصد يساوره القلق بأن الخلاف بين الحكومة الاتحادية والمناطق بشأن السيطرة على الموانئ وما يتصل بها من إيرادات يمكن أن يزيد من تقويض الاستقرار في الصومال^(٦٩).

الموارد الطبيعية

٨٣ - على غرار إدارة الموانئ، يمكن فهم إدارة الموارد الطبيعية جزئياً على الأقل في سياق عملية تشكيل غير مكتملة للدولة الاتحادية في الصومال. فلا تزال الخلافات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالجهة التي تملك صلاحية الإذن بالعمليات التجارية وتحديد الطريقة التي ينبغي من خلالها تقاسم الإيرادات من الموارد الطبيعية، شائعة في قطاع صيد الأسماك وقطاع النفط والغاز. والنتائج التي يحتمل أن تنجم عن ضعف إدارة الموارد الطبيعية كبيرة، وهي تشمل سوء التصرف في الموارد العامة وإعاقة التنمية السياسية والاقتصادية والنزاع المسلح.

صيد الأسماك

٨٤ - لا يزال ضعف إدارة قطاع صيد الأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يشكلان تهديداً للسلام والأمن في الصومال. وعلى المستوى الكلي، يؤدي ضعف إدارة قطاع صيد الأسماك وانتشار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى خسائر كبيرة في إيرادات الدولة التي كان يمكن لولا ذلك أن تتأتى من رسوم منح التراخيص والضرائب. وهناك أيضاً دلائل أولية تشير إلى احتمال وجود صلات على صعيد التمويل بين الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وشبكات القرصنة في

(٦٨) رسالة بالبريد الإلكتروني من مريم عويص، وزيرة الموانئ والنقل البحري، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٦٩) في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وافق برلمان بونتلاندا على منح شركة "بي أند أو بورتس" عقد امتياز لمدة ٣٠ سنة من أجل إدارة وتطوير ميناء بوصاصو. وفي ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٧، أعلن شريف حسن شيخ عدن، رئيس الإدارة المؤقتة للجنوب الغربي، أيضاً مشروعاً جديداً بين شركة "فيرست هكتارز كابيتال"، الكائن مقرها في الإمارات العربية المتحدة، وشركة "فرونتيير سيرفسز غروب لميتد"، الكائن مقرها في هونغ كونغ، والشركة المحلية "ساوث وست صوماليا سيرفسز" فيما يتعلق، في جملة أمور، بتشديد منطقة حرة وميناء بحري في براوه.

بونتلاند^(٧٠). وإضافة إلى ذلك، يؤدي ضعف إدارة قطاع الصيد وعدم توافر القدرة المؤسسية على زيادة فعالية الأمن البحري، بما في ذلك رصد ما قد يزيد على ٢٠٠ مركب شراعي إيراني ويمضي تعمل قبالة ساحل بونتلاند، إلى تفاقم خطر استخدام المراكب الشراعية لأغراض غير مشروعة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة الصغيرة^(٧١).

٨٥ - ويشمل ضعف الإدارة عدم اتساق في تنفيذ الاتفاقات وإنفاذ القوانين. وفي أواخر شباط/فبراير ٢٠١٧، منحت بونتلاند تراخيص لسبع سفن صيد مزودة بشباك تملكها جهات تايلندية وتحمل علم جيبوتي للعمل قبالة ساحل بونتلاند على مدى ثلاثة أشهر، وجمعت رسوم ترخيص بقيمة ٧٠٠ ٠٠٠ دولار^(٧٢). وينتهك ذلك قانون مصايد الأسماك الصومالي (لعام ٢٠١٤) الذي أنشئت بموجبه "منطقة حماية" لـ "صيادي الأسماك الساحليين" ضمن نطاق ٢٤ ميلاً بحرياً من الساحل والذي يمنع استخدام شبكات الصيد في مياه جمهورية الصومال الاتحادية^(٧٣). واستناداً إلى الرصد الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، لم تلتزم سفن الصيد المزودة بشباك جر بمنطقة حظر تمنع صيد الأسماك ضمن ستة أميال بحرية من الشاطئ وفق ما اتفق عليه في بونتلاند^(٧٤). وفي رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس أرسلت إلى وزارة الثروة السمكية في بونتلاند، اعترضت وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية في الحكومة الاتحادية على تراخيص تشغيل سفن الصيد المزودة بشباك جر (انظر المرفق 5.2). وفي ٤ أيار/مايو، طلبت وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية في رسالة موجهة إلى إدارة الثروة السمكية، في تايلند، أن تمنع تايلند دخول السفينة تشوتشينافي ٣٥ لغرض التفرغ، لأنها شاركت في هذا النوع من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المياه الصومالية (المرجع نفسه). ولأسباب لا تزال غير واضحة بالنسبة إلى فريق الرصد، سحبت وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية طلبها في رسالة ثانية موجهة إلى تايلند بعد ذلك بفترة وجيزة.

٨٦ - وفي الوقت نفسه، في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٧ استضافت لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، وهي منظمة حكومية دولية تأسست برعاية الفاو لغرض إدارة التونة والسماك الشبيهة بالتونة في المحيط الهندي والمناطق البحرية المتاخمة، مفاوضات في فيكتوريا، بين ممثلين عن الحكومة الاتحادية وخمس إدارات إقليمية بشأن منح التراخيص المتعلقة بسمك التونة في المنطقة الاقتصادية الخالصة في الصومال. وفي ٧ أيار/مايو، بدا أنه تم التوصل إلى اتفاق لأن ممثلي الإدارات الإقليمية الخمس وقعوا على الاتفاق المؤقت بشأن منح تراخيص التونة والسماك الشبيهة بالتونة في المنطقة الاقتصادية الخالصة في الصومال. بيد أن ممثلي الحكومة الاتحادية، نائب وزير مصايد الأسماك والموارد البحرية ونائب وزير الشؤون المالية، لم يوقعوا الاتفاق (المرجع نفسه). وشكّل ذلك على ما يبدو مفاجأة للموقعين والمراقبين من المجتمع الدولي لأن المسائل الرئيسية المثيرة للخلاف قد حُلّت خلال المفاوضات لصالح الحكومة الاتحادية، مثل مسألة إيداع إيرادات التراخيص في البنك المركزي الصومالي، أو أرجئت، مثل صيغة تقاسم إيرادات

(٧٠) مقابلة مع خبير في صيد الأسماك يعمل في وكالة تنمية، نيروبي، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٧١) قدم خبير في صيد الأسماك في وكالة تابعة للأمم المتحدة العدد المقدّر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للمراكب الشراعية الإيرانية واليمنية التي تعمل قبالة ساحل بونتلاند، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٧٢) اجتماع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا مع سلطات بونتلاند، غاروي، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٧٣) Federal Republic of Somalia, Somali Fishery Law, No. 23, of 30 November 1985, arts. 3 (c) and 33 (1).

(٧٤) بيانات الخرائط لمنظمة الأغذية والزراعة التي جرى تقاسمها مع فريق الرصد، ٦ آذار/مارس ٢٠١٧.

التراخيص المتعلقة بسمك التونة. ويشكل عدم توقيع الحكومة الاتحادية على الاتفاق فرصة ضائعة لجني الإيرادات إلى جانب تنظيم صيد سمك التونة ضمن نطاق ٥٠ إلى ٢٠٠ ميل بحري من الخط الساحلي للبلد.

الصناعات الاستخراجية

٨٧ - لا يزال القلق يساور فريق الرصد من أن تستمر الإدارة الضعيفة للصناعات الاستخراجية في تهديد السلام والأمن في الصومال، وتحديدًا في إطار النزاع المسلح الجاري والفساد المستشري وغياب إطار قانوني ملائم وقدرة مؤسسية كافية. وتشكل المناطق الحدودية التي تضم امتيازات متداخلة، مثل التداخل بين بونتلانند وصوماليالاند، خطراً على الاستقرار (انظر S/2014/726، المرفق 6.7). وفي غياب زيادة الشفافية المالية وزيادة المساءلة المالية، من المرجح أن تفاقم الصناعات الاستخراجية أيضاً سوء التصرف في الموارد العامة في الصومال (انظر المرفق 5.4).

٨٨ - ويواصل الفريق رصد الإطار القانوني والقدرات المؤسسية في الصومال فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، ولا سيما قطاع النفط والغاز (انظر المرفق 5.3). وتشمل التطورات الإيجابية: صياغة مشروع نموذج اتفاق لتقاسم الإنتاج بمساعدة من مرفق الدعم القانوني الأفريقي الذي استضافه مصرف التنمية الأفريقي وقيام وزارة النفط والثروة المعدنية بتنقيح نموذج اتفاق تقاسم الإنتاج لكي تدمج فيه توصيات لجنة الإدارة المالية؛ وتنقيح قانون النفط (لعام ٢٠٠٨) بمساعدة خبيرين استشاريين من البنك الدولي وتقديمه لينظر فيه البرلمان في عام ٢٠١٧ باعتباره قانوناً جديداً. ولكن على الرغم من أنه جرى التفاوض على اتفاق تقاسم النفط المؤقت بصورة ثنائية مع إدارتين مؤقتتين في عام ٢٠١٦، لم يجرز سوى تقدم ضئيل نحو اتفاق عام لتقاسم الموارد بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية^(٧٥). وفي السياق نفسه، لا يزال السجل المركزي للامتيازات النفطية الذي التزمت الوزارة بجمعه ناقصاً ولم يكن واضحاً حتى في وقت كتابة هذا التقرير ما إذا كانت توصيات لجنة الإدارة المالية المتعلقة بإدارة الإيرادات من الموارد الطبيعية ستدمج في قانون الإدارة المالية العامة^(٧٦). وأخيراً، لا يبدو أن القدرة التقنية للوزارة قد تحسنت رغم أن احتياجات الموظفين الكبيرة قد حددت تحت إشراف الوزير السابق، ولم تؤسس بعد هيئة فعالة للنفط في الصومال وشركة نفط وطنية صومالية فعالة، حسبما هو مطلوب بموجب قانون النفط (لعام ٢٠٠٨).

٨٩ - وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من أنه لا توجد أي صفقات نفطية جديدة مؤكدة في ظل الإدارة الحالية، تشير الأدلة المتاحة إلى أن الحكومة الاتحادية تعطي الأولوية لمعاودة التفاوض مع الشركات. وتتضمن خطة العمل السنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية لعام ٢٠١٧ ما يلي: ٣٧٧ ٠٠٠ دولار لإجراء "عروض متنقلة" متعلقة بالمواد الهيدروكربونية، وإقامة جولات عطاءات، ومنح عقود استناداً إلى البيانات السيزمية البحرية (انظر S/2016/919، الفقرة ٨٥ والمرفق 5.1)؛ و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار مخصصة للتفاوض مع شركات رويال دتش شل (Royal Dutch Shell) وإكسون موبيل (ExxonMobil) وصوما أويل آند غاز (Soma Oil & Gas) وبتروكويس (ليبرتي) (Liberty) Petro Quest إضافةً إلى مبلغ

(٧٥) تم التوصل إلى اتفاقات ثنائية مع الإدارة المؤقتة في غلمودوغ وفي الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي.

(٧٦) تتعلق التوصيات بمبادئ إدارة إيرادات الموارد الطبيعية، بما في ذلك مكان وجود الأموال وطريقة صرفها وطريقة ادخارها. انظر Financial Governance Committee، "FGC Advisory Note: strengthening the draft Public Financial Management Bill"، May 2017.

١٠٠ ٠٠٠ دولار مخصص لـ ”إقامة حفلات منح العقود“^(٧٧). وفي رسالة موجهة إلى فريق الرصد مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أكدت وزارة البترول والثروة المعدنية عزمها إجراء مفاوضات مباشرة مع رويال دتش شل وإكسون موبيل وصوما أويل آند غاز وبتروكويست (ليبرتي)، إضافةً إلى الخطط الرامية إلى فتح مجال تقديم العطاءات لبعض المناطق البحرية في عام ٢٠١٨. وما زال القلق يساور فريق الرصد من افتقار الحكومة الاتحادية إلى القدرة المؤسسية والإطار التنظيمي لإدارة الصناعات الاستخراجية بصورة فعالة والحد من مخاطر النزاع.

واو - عودة القرصنة

٩٠ - في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، اختطف قراصنة السفينة آريس ١٣، لنقل الوقود والملوكة لجهة بالإمارات العربية المتحدة في طريقها من جيبوتي إلى مقديشو في الفجوة بين سقطرى والبر الصومالي، وهي أول عملية اختطاف لسفينة تجارية دولية قبالة الساحل الصومالي منذ عام ٢٠١٢. وعقب تبادل لإطلاق النار في ١٦ آذار/مارس بين القراصنة والشرطة البحرية في بونتلاندا، أجريت مفاوضات بين القراصنة والشيوخ المحليين والسلطات في بونتلاندا، مما أدى إلى إطلاق سراح الناقلة.

٩١ - وفي ١ نيسان/أبريل، اختطف في فجوة سقطرى أيضاً المركب الشرعي/الكوثر المملوك لجهة هندية والذي يحمل علم الهند في طريقه من دبي إلى كيسمايو^(٧٨). وأخذ عشرة أفراد في الطاقم الهندي على متن المركب الشرعي/الكوثر، رهائن ثم أفرجت عنهم قوات الأمن الصومالية في ١٢ نيسان/أبريل. وفي ٣ نيسان/أبريل، اختطف سفينة الشحن سلامة ١ المملوكة لجهة باكستانية قبالة ساحل وسط الصومال وأخذ عدد غير معروف من أفراد الطاقم رهائن.

٩٢ - وفي ٨ نيسان/أبريل، اختطف قراصنة سفينة الشحن أو أس ٣٥ المملوكة لجهة لبنانية والتي تحمل علم تو فالو. وأنقذت قوات بحرية دولية من الصين والهند السفينة في اليوم التالي. وخلال عملية الإنقاذ، اعتقلت القوات الصينية ثلاثة قراصنة منهم عبد الكريم صلاح محمد المعروف أيضاً باسم أو كومي، زعيم الخاطفين. ومحمد، الذي يسكن خارج البلدة الساحلية ألولا، كان أيضاً زعيم عصابة القراصنة الذين اختطفوا آريس ١٣. وسلّمت القوات البحرية الصينية محمد في وقت لاحق إلى سلطات بونتلاندا، وهو الآن محتجز في سجن بوصاصو المركزي.

شبكة عبد الكريم صلاح محمد، المعروف أيضاً باسم أو كومي، واختطاف آريس ١٣

٩٣ - اعتقلت القوات البحرية الصينية زعيم القراصنة عبد الكريم صلاح محمد، المعروف أيضاً باسم أو كومي، ومساعدين لم يكونا معروفين سابقاً، هما محمود مهاده يوسف وصدام عبد الله محمد يوسف، خلال عملية إنقاذ سفينة الشحن أو أس ٣٥ في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وسلمتهم إلى سلطات بونتلاندا. وتولى محمد أيضاً قيادة مجموعة القرصنة المسؤولة عن اختطاف ناقلة الوقود آريس ١٣ في

(٧٧) وزارة البترول والثروة المعدنية، ”Ministry of Petroleum and Mineral Resources 2017 annual work plan“.

(٧٨) في اجتماع مع المديرية العامة للشحن في مومباي في ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، أكدت السلطات الهندية أن الكوثر هو المركب نفسه الذي كان يرفع العلم الهندي والذي اعتبر فريق الرصد أنه ينتهك الحظر المفروض على تصدير الفحم من الصومال (انظر S/2016/919، المرفق 9.5).

١٣ آذار/مارس^(٧٩). وعملت عصابات القراصنة كلتاها انطلاقاً من محيط بلدة ألول الواقعة في شمال شرق بونتلاندا؛ ومنذ استعادة قوات بونتلاندا بلدة قندلا من تنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، برزت منطقة ألول بوصفها مركزاً طبيعياً لعمليات القراصنة، لأن ألول تشكل المستوطنة الكبرى الوحيدة بين قندلا وبارغال، وتحصّن قوات بونتلاندا كلتا البلدتين^(٨٠).

٩٤ - وبالإضافة إلى آو كومي ومساعديه، تبين سجلات المكالمات من الهواتف الساتلية على متن آريس ١٣ اتصالات مع هاتفين محمولين في بونتلاندا بعد اختطاف السفينة في ١٣ آذار/مارس، ويظن فريق الرصد أن هذين الهاتفين يعودان لأعضاء في شبكة "آو كومي".

٩٥ - ويقدم المرفق 6.1 (السري للغاية) معلومات إضافية بشأن اختطاف آريس ١٣ وتحليل لارتباط هذا الحادث بشبكة آو كومي للقراصنة.

زاي - سوء إدارة الانتخابات

٩٦ - تلقى فريق الرصد عدداً من التقارير عن سوء التصرف الانتخابي طيلة العملية الانتخابية، بدءاً من عملية الاختيار البرلمانية وحتى الانتخابات الرئاسية التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٧^(٨١).

٩٧ - وبينت العملية الانتخابية الحملة المستمرة لفئة النخبة من أجل الاستحواذ على موارد الدولة أو إبقاء السيطرة عليها في الصومال على حساب السلام والأمن. وفي تقرير أعدته بعثة خبراء الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، وصفت العملية الانتقالية بأنها "مفاوضات سياسية يقودها [منتدى القيادة الوطنية]^(٨٢) الذي صمّم العملية، وعين هيئات مخصصة لتنفيذها، ولم يزودها بأي أدوات لإنفاذ القواعد المتفق عليها، ونقض قراراتها"^(٨٣).

العملية الانتخابية البرلمانية

٩٨ - وثق فريق الرصد حالات متعددة من محاولات التلاعب بنتائج العملية الانتخابية البرلمانية^(٨٤)، بما يشمل المسائل التالية:

(٧٩) عندما أجرى فريق الرصد مقابلة مع محمد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في سجن بوصاصو المركزي، أنكر تورطه في اختطاف آريس ١٣. بيد أن أحد مصادر الفريق في بوصاصو أفاد بأن محمد اعترف بدوره القيادي في فريق القراصنة المسؤول عن الاختطاف، وثُبتت مشاركته في العملية بواسطة بيانات مواقع الهواتف المحمولة التي حصل عليها الفريق.

(٨٠) بعد سقوط الموانئ الطبيعية في قندلا (خوريقة) بسبب استيلاء قوات بونتلاندا عليها من جديد، يبدو أن منطقة ألول أصبحت أيضاً مركزاً لتدريب الأسلحة في بونتلاندا (انظر المرفق 2.1).

(٨١) أبلغ فريق الرصد عن شواغله بشأن الإطار الانتخابي في الوثيقة S/2016/919، المرفق 3.2.

(٨٢) تألف منتدى القيادة الوطنية من رئيس الحكومة الاتحادية ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورؤساء الولايات الإقليمية جوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية وغالمودوغ وبونتلاندا. وانضم رئيس إدارة هيرشييلي المختار حديثاً إلى المنتدى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٨٣) European Union, "Somalia 2016-2017 limited election process: EU election expert mission-final report", 16 February 2017. متاح على الرابط التالي: https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/eu_eem_somalia_final_report.pdf. ويقدم هذا التقرير موجزاً شاملاً عن مواطن الضعف في العملية الانتخابية وتوصيات.

(٨٤) يرد موجز لهذه المحاولات التي يبذلها فريق الرصد في التقرير الشهري الموجه إلى اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(أ) قيام أفرقة حكومية معنية بإجراء الانتخابات غير المباشرة بحراسة العمليات الانتخابية الإقليمية؛

(ب) إدخال تعديلات احتيالية على قوائم الهيئات الانتخابية؛

(ج) تقديم رشوة إلى شيوخ القبائل وأعضاء الهيئات الانتخابية؛

(د) التهديد واستخدام العنف ضد المرشحين وشيوخ القبائل وأعضاء الهيئات الانتخابية.

٩٩ - وتلقت الآلية المستقلة لتسوية المنازعات الانتخابية، التي أنشئت في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ نتيجة ضغط من المجتمع الدولي، ما مجموعه ٩٨ شكوى رسمية. وتضمن تقرير داخلي للآلية جُمع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر موجزاً لما عدده ٣٩ حالات محددة^(٨٥). وألغت في وقت لاحق نتائج ١١ مقعداً في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. ولكن في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر أبطل منتدى القيادة الوطنية النتائج التي توصلت إليها الآلية المستقلة لتسوية المنازعات الانتخابية، وأمر بإعادة الانتخابات في خمسة فقط من هذه الحالات، التي سُمح فيها لكل المرشحين الذي عُلِّقت النتائج المتعلقة بهم بالترشح من جديد وبذلك فازوا بالانتخابات للمرة الثانية.

الانتخابات الرئاسية

١٠٠ - تلقى فريق الرصد تقارير من مصادر مستقلة متعددة بشأن تبادل مبالغ مالية كبيرة بين بعض المرشحين للرئاسة وأعضاء البرلمان في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية مباشرة في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.

١٠١ - وزعم أن العديد من المرشحين الرئاسيين، منهم الرئيس الحالي ورئيس الوزراء في ذلك الحين، قدموا ما يصل إلى ٥٠.٠٠٠ دولار إلى عدة أعضاء في البرلمان لكي يصوتوا لهم^(٨٦).

١٠٢ - وقامت دول أعضاء معينة أيضاً بمساع حثيثة للتأثير في نتائج الانتخابات الرئاسية. ومن بين هذه الدول، كانت الإمارات العربية المتحدة الأكثر علنية حيث استدعت في كثير من الأحيان قادة الإدارات الإقليمية لحضور اجتماعات حيث تقدّم إليهم مبالغ نقدية من أجل إقناع أعضاء البرلمان الإقليميين بالتصويت للمرشح المفضل لدى ذلك البلد^(٨٧).

(٨٥) تقرير الآلية المستقلة لتسوية المنازعات الانتخابية الداخلي محفوظ لدى الأمانة العامة.

(٨٦) مقابلات أجراها فريق الرصد مع ممثلين من السلك الدبلوماسي والمؤسسات الدولية، ومسؤولين حكومية حاليين وسابقين في الحكومة الاتحادية، ومرشحين رئاسيين في مقديشو ونبروي في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٨٧) المرجع نفسه. يُزعم أن الإمارات العربية المتحدة أيدت ترشح رئيس الوزراء السابق للرئاسة، على الأقل حتى المراحل الأخيرة من المنافسة.

ثالثاً - حظر توريد الأسلحة

ألف - التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الصومال

شبكات تهريب الأسلحة في بونتلاندا

١٠٣ - ظلت منطقة بونتلاندا المدخل الرئيسي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى الصومال. وعلى مدى الولايتين السابقتين، حدد فريق الرصد قناتين لتهريب الأسلحة إلى بونتلاندا، هما: شحنات كبيرة آتية من ساحل مكران بجمهورية إيران الإسلامية تنقل بواسطة مراكب شرعية متوسطة الحجم وعابرة للمحيطات؛ وشحنات أصغر حجماً وأكثر تواتراً، من اليمن تنقل عادة في زوارق قادرة على إتمام الرحلة في يوم واحد^(٨٨).

١٠٤ - وعلى الرغم من أن فريق الرصد تلقى أدلة تشير إلى وصول أسلحة إلى طول ساحل بونتلاندا من قندلا إلى ألولو بمعدل شحنة واحدة تقريباً في الشهر، حال عدم التمكن من الوصول والظروف الأمنية دون تمكن الفريق من إثبات كثير من هذه الحالات. بيد أن فريق الرصد تمكن من جمع أدلة عن ثلاث شحنات إلى بونتلاندا، أحدها مصدرها جمهورية إيران الإسلامية واثنان مصدرهما اليمن، بما في ذلك شحنة متجهة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة باري في بونتلاندا.

المركب الشراعي فتح الخير وشراء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الأسلحة

١٠٥ - في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، اكتشفت شرطة الميناء في بونتلاندا وجود ١٦ مسدساً وذخائر مسدسات تتألف من ٢٠٣٠ طلقة من عيار ٧,٦٢ × ٢٥ ملم على متن المركب الشراعي فتح الخير للشحن العام المسجل في الصومال وهو راس في بوصاصو. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اعترضت السفينة USS Hue City التابعة لسلاح البحرية بالولايات المتحدة المركب الشراعي فتح الخير وهو في طريقه من المكلا في اليمن إلى بوصاصو وأخضعته للتفتيش في إطار عملية تفتيش روتينية للتحقق من بلد العلم، ولكن لم يعثر على أي مواد مهربة^(٨٩).

١٠٦ - وبين تحقيق لاحق أجراه فريق الرصد في الحادث أن شبكة مهربي الأسلحة التي سلمت شحنة من المسدسات إلى مركب فتح الخير أرسلت في وقت لاحق شحنة أسلحة صغيرة أثقل إلى الساحل الشمالي الشرقي لبونتلاندا، موجهة إلى الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق بونتلاندا. وأرسل تاجران في منطقة شبوة في اليمن الشحنة الموجهة إلى تنظيم الدولة الإسلامية بالإضافة إلى المسدسات، وتولى نقلها مهربي أسلحة في بونتلاندا معروفون لدى فريق الرصد، ولا سيما مهاد عيسى عدن المعروف أيضاً باسم "لابوبالي" وعبيدي محمد عمر، المعروف أيضاً باسم ضوفاية، وروج محمد علي فرح.

١٠٧ - وترد دراسة الحالة الإفرادية لسفينة فتح الخير بالكامل في المرفق 7.1.

(٨٨) بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، اعترضت القوات البحرية الدولية أربعة مراكب عابرة للمحيطات تحمل أسلحة إلى الصومال من ساحل مكران بجمهورية إيران الإسلامية. ووُثِّقَت شحنات أسلحة صغيرة الحجم من اليمن في تقارير سابقة متعددة لفريق الرصد، بما في ذلك S/2014/726، المرفق 6.6.

(٨٩) قدمت القوات البحرية المشتركة تفاصيل عن عملية التفتيش إلى فريق الرصد في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧.

الشراكة بين ضوفاية ولابوبالي وبروج فرح

١٠٨ - أكد فريق الرصد أيضاً أن الشراكة الثلاثية بين ضوفاية ولابوبالي وبروج فرح استوردت شحنة ثانية من الأسلحة الصغيرة من اليمن وصلت في ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى ماريرو، وهو مركز تهريب للأشخاص يقع على بعد ١٥ كلم تقريباً شرق بوصاصو^(٩٠). وتبين السجلات المالية التي حصل عليها فريق الرصد أن ضوفاية حوّل ما يقرب من ٢٦٠.٠٠٠ دولار إلى ثلاثة تجار أسلحة في اليمن بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتموز/يوليه ٢٠١٧، مما يشير إلى أن الشراكة بين ضوفاية ولابوبالي وبروج فرح كانت على الأرجح ضالعة في عدد من شحنات الأسلحة غير المشروعة خلال فترة الولاية بالإضافة إلى شحنتين وثقهما الفريق.

١٠٩ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تلقى فريق الرصد معلومات من البعثة البحرية الدولية التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي للصومال (عملية أطلانطا) بأن طائرة دورية بحرية لمحت قارباً يحمل أسلحة من اليمن إلى الصومال. وجرى بعد ذلك تقاسم المعلومات مع الشرطة البحرية في بونتلاندا التي اعترضت السفينة وضبطت شحنة الأسلحة في صباح يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر بالقرب من بوصاصو. وحددت قوة الشرطة هوية شخصين على متن القارب وهما ضوفاية وبروج فرح ولكن أفادت بأنهما أفلتا من قبضة قوات بونتلاندا^(٩١). وكانت هذه المرة الأولى التي تنفذ فيها عملية ضبط للأسلحة بالتنسيق الآتي بين قوات بونتلاندا والقوات البحرية الدولية بغية اعتراض طريق شحنة الأسلحة.

١١٠ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان فريق الرصد يتواصل مع سلطات بونتلاندا من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة لتفتيش المواد المضبوطة؛ ولكن ترد في المرفق 7.1.1 صور أولية للأسلحة والقارب.

شحن أسلحة إلى ألولا على متن مراكب شرعية مصدرها جمهورية إيران الإسلامية

١١١ - منذ استعادة قوات بونتلاندا بلدة قندلا من الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يبدو أن محور تهريب الأسلحة قد تحول شرقاً، من قندلا إلى منطقة في محيط البلديتين الساحليتين ألولا وهابو الواقعتين في الجزء الشمالي الشرقي من بونتلاندا.

١١٢ - وفي يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، نقلت ثلاثة مراكب شرعية انطلقت من جمهورية إيران الإسلامية شحنة أسلحة إلى منطقة ألولا، ويسر هذه العملية المواطن الصومالي محمد عبدي موسى. وقد ذكر فريق الرصد اسم موسى بوصفه عضواً في شبكة قندلا - حافون لتهريب الأسلحة (انظر S/2016/919، المرفق 8.10). وبعد ذلك حصل الفريق على صور فوتوغرافية للشحنة على أحد الشواطئ القريبة من ألولا، وكانت لا تزال مغلفة، ولكنه لم يتمكن من تحديد المحتويات بدقة.

١١٣ - وقد أثبت أن محمد عبدي موسى أدى دور الوسيط في نقل الشحنة من خلال سجلات الهواتف المحمولة التي تبين أن موسى أجرى ما مجموعه ١٦ مكالمات إلى ثلاثة هواتف ساتلية بين ٣ و ٩ آذار/مارس. وفي عام ٢٠١٥، كان موسى على اتصال بأجهزة ساتلية استخدمها مهربو الأسلحة على متن المركب الشرعي ناصر المسجل في إيران الذي اعترضته السفينة البحرية الأسترالية

(٩٠) معلومات مقدمة من موظف سابق في استخبارات بونتلاندا وأثبتها تحليل سجلات الهواتف المحمولة.

(٩١) مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في الشرطة البحرية في بونتلاندا، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

HMAS Melbourne في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وهو يحمل شحنة تتألف أساساً من ٧٥ قذيفة مضادة للدبابات (المرجع نفسه). وكان قد انطلق المركب ناصر من تشاباهار في جمهورية إيران الإسلامية، وأفاد الطاقم بأن وجهته كانت منطقة هورديو، في بونتلاندا^(٩٢).

١١٤ - وانظر المرفق 7.1 للاطلاع على رسم بياني للاتصالات الهاتفية لمحمد عبيدي موسى في آذار/مارس ٢٠١٧.

آخر المستجدات المتعلقة بضبط سفينة "لابروفانس" لشحنة أسلحة في آذار/مارس ٢٠١٦

١١٥ - حصل فريق الرصد على مزيد من المعلومات بشأن شحنة الأسلحة التي ضبطتها الفرقاطة الفرنسية "لابروفانس" في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦ على متن مركب شراعي كان متجهاً إلى بونتلاندا (انظر S/2016/919، المرفق 8.4). وعقب إفاد بعثة إلى فرنسا في آذار/مارس ٢٠١٧، شملت تفتيشاً للأسلحة المضبوطة، أكد الفريق أن البنادق الهجومية البالغ عددها ٢٠٠٠ بندقية التي ضبطت في العملية لها خصائص تتفق مع البنادق الهجومية الإيرانية الصنع من طراز KLS-7.62 AK، وأن بنادق القنص التي ضبطت والبالغ عددها ٦٤ بندقية لها خصائص تتفق مع بنادق القنص الإيرانية الصنع من طراز SVD^(٩٣).

١١٦ - وخلال بعثة قام بها فريق الرصد إلى جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، أنكرت السلطات الإيرانية بشدة أي ضلوع حكومي في شحنة الأسلحة إلى الصومال، وأشارت إلى أن بعض الجهات الفاعلة تسعى إلى عزو الشحنة إلى جمهورية إيران الإسلامية.

١١٧ - كما تلقى الفريق تأكيداً من إحدى الدول الأعضاء بأن نظارات التسديد التي اكتشفت في الشحنة المضبوطة نفسها سبق أن صُدرت إلى شركة إيرانية مع اشتراط عدم استخدامها لأغراض عسكرية أو بيعها أو نقلها إلى أطراف ثالثة من أجل استخدامها لأغراض عسكرية. وأكدت السلطات الإيرانية للفريق بأنها سوف تحقق بشأن الشركة المعنية.

١١٨ - ويرد تحليل كامل للأسلحة التي ضبطتها الفرقاطة "لابروفانس" في المرفق 7.2.

المسدسات الصوتية من طراز Ekol

١١٩ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اكتشفت إدارة جوبا المؤقتة ووحدات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حاوية تحتوي على زهاء ٢٥٠٠٠ مسدس صوتي من طراز Ekol على متن السفينة "إس جي أفريكان" عندما كانت راسية في ميناء كيسمايو. واستناداً إلى الوثائق المصاحبة للحاوية، كان من المزمع تفريغها في مدينة مصوع في إريتريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٢٠ - وبدعم من إدارة جوبا المؤقتة، فتح فريق الرصد عينات من الأسلحة في الميناء في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي ذلك الوقت، أبلغت إدارة جوبا المؤقتة ببنيتها تدمير المسدسات في كيسمايو؛ ومع ذلك، لم تتلق المراسلات الرسمية الموجهة إلى إدارة جوبا المؤقتة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ طالبة

(٩٢) تقرير سري للقوات البحرية المشتركة.

(٩٣) توصّل فريق الخبراء المعني باليمن إلى استنتاجات مماثلة. انظر التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (S/2017/81، الجدول ٣).

إيضاحات بشأن مصير المسدسات المصادرة أي رد. ونظرا لسهولة تحويل هذه المسدسات الصوتية إلى أسلحة لإطلاق النيران الحية، يعتبر الفريق أن الشحنة تشكل عتادا محظورا بموجب حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال.

١٢١ - ويرد سرد كامل لتفاصيل ضبط المسدسات الصوتية من طراز Ekol في الفقرات من ١٤ إلى ١٧ وفي المرفق 1 من التقرير الخاص بإريتريا لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2017/925).

باء - امتثال الحكومة الاتحادية للالتزامات المفروضة في إطار الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة

١٢٢ - في عام ٢٠١٣، أذن مجلس الأمن للحكومة الاتحادية باستيراد كميات غير محدّدة من الأسلحة والذخائر (في حدود عيار ونوع معيّنين) ومعدات عسكرية أخرى^(٩٤). وفي أعقاب الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة، طُلب إلى الحكومة الاتحادية ما يلي: إخطار اللجنة مسبقا بكل الدعم الذي تتلقاه لقوات الأمن التابعة لها، والإبلاغ بخصوص عمليات تسليم كل الأسلحة والذخائر وتوزيعها؛ وتقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر بشأن هيكل القوات التابعة لها وتشكيلتها؛ ووضع إجراءات فعالة لإدارة الأسلحة والذخائر.

الإخطارات^(٩٥)

١٢٣ - تلقت اللجنة سبعة إخطارات مسبقة بشأن إيصال شحنات من المواد العسكرية إلى الحكومة الاتحادية أثناء فترة الولاية، ستة منها قدمتها الحكومة الاتحادية^(٩٦). وأكد فريق الرصد وصول أربع شحنات من الأسلحة والذخائر وغيرها من المواد العسكرية المخصصة لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية خلال فترة الولاية. ومن ضمن هذه الشحنات، لم تُورّد سوى شحنة واحدة في امتثال كامل لمتطلبات الإخطار السابق للتسليم واللاحق له. ولم تُقدّم إخطارات التسليم المسبقة إلى اللجنة في حالتين. إذ لم تُبلّغ اللجنة بهاتين الشحنتين إلا بعد تسليمهما، وبعد أن قدم فريق الرصد طلبات للاستفسار. وعلى الرغم من أن اللجنة قد تلقت بالفعل من الحكومة الاتحادية الإخطار السابق للتسليم واللاحق له بالنسبة للشحنة الرابعة، فقد وُجدت تضاربات في المعلومات المقدمة.

١٢٤ - وقد تعرقل امتثال الحكومة الاتحادية للالتزامات الإخطار اللاحق للتسليم بسبب ضعف تدفق المعلومات، بما في ذلك بين الدول الأعضاء والحكومة الاتحادية، وكذلك على الصعيد الداخلي ضمن الهياكل الحكومية.

١٢٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن شحنة كبيرة من المعدات العسكرية وصلت إلى فيلا بيدواه قادمة من الصين ولم يرد أي إخطار مسبق بشأنها إلى اللجنة. وتواصل الفريق مع حكومة الصومال الاتحادية، ونتيجة لذلك، في ٢١ آب/أغسطس، خاطبت الحكومة الاتحادية اللجنة لتؤكد تسلمها أعتدة عسكرية دون أن تقدم تفاصيل عن أنواع المعدات العسكرية المستلمة

(٩٤) انظر قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، الفقرات ٣٣-٣٩.

(٩٥) انظر قرار مجلس الأمن ٢١٤٢ (٢٠١٤)، الفقرات ٣-٧. وللإطلاع على لحة عامة عن شروط الإخطار المتعلقة بدعم قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية، انظر لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، مذكّرة المساعدة على التنفيذ رقم ٢، موجز للقيود القائمة بموجب حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال وإريتريا، بما في ذلك الاستثناءات، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، الفقرات ٩-١٧.

(٩٦) رغم أن الواجب الرئيسي بإخطار اللجنة يقع على عاتق الحكومة الاتحادية، يجوز للدول الأعضاء أو المنظمة الدولية الضالعة بالتسليم أن تقدم الإخطار المسبق "بالتشاور" مع الحكومة الاتحادية. انظر قرار مجلس الأمن ٢١٤٢ (٢٠١٤)، الفقرة ٤.

وكيميائهما^(٩٧). وأجرى الفريق تفتيشا لجزء من الشحنة في مستودع هالاني المركزي للأسلحة في ٢٩ آب/أغسطس^(٩٨). وردا على استفسار من فريق الرصد، أبلغت الصين الفريق في ٢٢ أيلول/سبتمبر بأن المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر سُلمت إلى حكومة الصومال الاتحادية في تموز/يوليه ٢٠١٧ وبأن المستندات المتصلة بها قُدمت إلى الحكومة الاتحادية.

١٢٦ - وظهر مثال آخر على الالتباس المحيط بمسؤوليات الإخطار عندما أبلغت الولايات المتحدة الحكومة الاتحادية بعزمها على تسليم شحنة من الأسلحة والذخائر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ لدعم الجيش الوطني الصومالي. إذ اعتبرت حكومة الصومال الاتحادية أن إخطارا مسبقا بشأن هذه الأعتدة قد أرسل بالفعل ولم تُقدّم أي بلاغ إضافي إلى اللجنة^(٩٩). ومع ذلك، فإن الشحنة التي وصلت في ٢٩ آب/أغسطس تضمنت محتويات مختلفة عما ورد في الإخطار المسبق الذي أشارت إليه الحكومة الاتحادية.

تقديم الحكومة الاتحادية لتقارير إلى مجلس الأمن بشأن قوات الأمن

١٢٧ - منذ تقديم التقرير السابق، تلقى مجلس الأمن تقريرين من الحكومة الاتحادية، وفقا للمتطلبات المفصلة في الفقرة ٩ من قراره ٢١٨٢ (٢٠١٤) والتي جُددت في الآونة الأخيرة في الفقرة ٧ من قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦).

١٢٨ - وفي التقرير الذي قدمته الحكومة الاتحادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإضافة إلى الأشكال البيانية التي توضح الهياكل القيادية في كل من الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وحرس السجون، قدمت الحكومة الاتحادية جدولا يبين عدد الجنود في كل لواء من ألوية الجيش الوطني الصومالي. بيد أن قوام القوات المذكور في الجدول لا يتطابق مع التقييمات الأخرى المختلفة لقوام قوات الجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك التقييمات الداخلية التي أجرتها الحكومة الاتحادية/الجيش الوطني الصومالي والتي استعرضها فريق الرصد، ولا تتضمن تفاصيل عن القوام التقريبي للكثائب أو مواقع الكثائب والألوية أو قادتها. ولم تُقدّم أي تفاصيل إضافية بشأن قوة الشرطة الصومالية ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وحرس السجون.

١٢٩ - وقُدّم تقرير آذار/مارس ٢٠١٧ أثناء الفترة الانتقالية المؤدية إلى الإدارة الحالية للحكومة الاتحادية. وتضمن ذلك التقرير مزيدا من التفاصيل عن قوات الأمن الصومالية الإقليمية، مع توفير تقديرات لقوام القوات الإقليمية لمناطق بونتلاندي والإدارة المؤقتة في غالمودوغ والإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية. ويشير التقرير إلى أن إدارة جوبا المؤقتة لم تُطلع الحكومة الاتحادية على تفاصيل بشأن قوام قواتها، وأن إدارة هيرشبيلي المؤقتة المنشأة مؤخرا لم يكن لديها أي قوات وقت تقديم التقرير.

١٣٠ - ورغم بعض التحسينات الطفيفة، فإن التقارير التي تقدمها الحكومة الاتحادية عن قواتها الأمنية لا تزال ناقصة وغير مفصلة على نحو كاف^(١٠٠). ويمكن أن تُفسّر أوجه القصور هذه جزئيا بضعف

(٩٧) S/AC.29/2017/NOTE.41.

(٩٨) انظر S/AC.29/2017/SEMG/OC.122 والمرفق 8.1.

(٩٩) S/AC.29/2015/NOTE.66.

(١٠٠) انظر S/2016/919، المرفق 8.2 للاطلاع على التقييم السابق الذي أجراه فريق الرصد للتقارير المقدمة من الحكومة الاتحادية.

العلاقات القائمة بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية. ولكن من المرجح أيضا أن ذلك يعود إلى إحجام مسؤولي القطاع الأمني أو عجزهم عن تقديم معلومات مناسبة أو كافية.

إدارة الأسلحة والذخائر

١٣١ - استنادا إلى زيادة إمكانية الدخول إلى مرافق تخزين الأسلحة خلال فترة الولاية، لاحظ فريق الرصد حدوث تحسن في إدارة الأعتدة المستوردة وتسجيلها في مستودع هالاني المركزي للأسلحة، وكذلك في توزيع الأسلحة وتبّعها. وتلقى الفريق دعما من فريق التحقق المشترك^(١٠١) ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إجراء التحليل. وشعر فريق الرصد بالتفاؤل إزاء استعداد الحكومة الاتحادية الجديدة لمواصلة تعزيز الإجراءات. بيد أن النظم القائمة وقت كتابة هذا التقرير كانت لا تزال ضعيفة وعرضة للتلاعب.

إجراءات تسجيل الأسلحة والذخائر ووسمها

١٣٢ - سُيِّح لفريق الرصد بالدخول إلى مستودع هالاني المركزي للأسلحة في مقديشو في ثلاث مناسبات، وطلب الفريق الحصول على إمكانية الدخول في خمس مناسبات إضافية^(١٠٢). وفي ٢٦ نيسان/أبريل و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، أجرى الفريق عمليتين منفصلتين لتدقيق الأسلحة والذخائر الموجودة في مستودع هالاني المركزي للأسلحة.

١٣٣ - وللإطلاع على تفاصيل عملية التفتيش التي أجراها فريق الرصد لمستودع هالاني المركزي للأسلحة، انظر المرفق 1.8.

١٣٤ - وأشار الفريق إلى أن إجراء التسجيل والوسم قد اتُّبع بالنسبة لأسلحة وردت على دفعتين أثناء فترة الولاية، رغم التحقق من وجود بعض أوجه التضارب. وفي الوقت نفسه، فإن العملية المتعلقة بتسجيل الذخائر تحتاج إلى التحسين.

١٣٥ - انظر المرفق 2.8 للإطلاع على وصف للإجراءات الحالية المتبعة في إدارة الأسلحة في مستودع هالاني المركزي للأسلحة.

١٣٦ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت سبع من ثماني آلات لوسم الأسلحة قيد التشغيل، ثلاث منها في مستودع هالاني المركزي للأسلحة، وثلاث في وزارة الأمن الداخلي التابعة للحكومة الاتحادية، وألثان منتقلتان تُستعملان لوسم الأسلحة في الميدان. ووفقا للحكومة الاتحادية، تم وسم ما مجموعه ٨ ٨٠٠ قطعة من الأسلحة حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧^(١٠٣).

(١٠١) إلحاقا بالرسالة المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/243) والبيان الذي أدلى به لاحقا رئيس مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/PRST/2014/9)، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، أنشأت الحكومة الاتحادية فريق التحقق المشترك لإجراء عمليات تفتيش روتينية لمخزونات قوات الأمن الحكومية وسجلات الجرد وسلسلة توريد الأسلحة لغرض التخفيف من حدة تحويل وجهة الأسلحة والذخائر.

(١٠٢) يمثل مستودع هالاني المركزي للأسلحة نقطة البدء الرسمية لتخزين جميع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية التي تصل إلى الصومال، وهو يقع داخل مجمع مطار مقديشيو الأكبر.

(١٠٣) تقرير الحكومة الاتحادية المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧. أنجز الجيش الوطني الصومالي وسم نحو ٦ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة، ووزارة الأمن الداخلي ٢ ٨٠٠ قطعة بالنسبة للأسلحة العائدة لوكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وقوة الشرطة الصومالية وموظفي الخدمة المدنية والشركات الأمنية الخاصة. وأشار فريق الرصد، على النحو الذي أبلغته به أيضا الحكومة الاتحادية

توزيع الأسلحة والذخائر

١٣٧ - تلقى فريق الرصد، أثناء الزيارة التي قام بها إلى مستودع هالاني المركزي للأسلحة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، نسخاً من استمارات الموافقة على توزيع الذخيرة يعود تاريخها إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. كما استعرض الفريق سجلات المتابعة المقابلة لها التي تتضمن تفاصيل توزيع ما مجموعه ٩٧٠ ٣٦٦ ١ من طلقات الذخيرة إلى قوات الأمن الصومالية في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٧.

١٣٨ - وفي حين وجد الفريق تحسناً في إدارة توزيع الذخائر في مستودع هالاني المركزي للأسلحة، فإنه لا يزال هناك بعض المجالات المثيرة للقلق. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك إجراءات موحدة لتسجيل الوجهة المقصودة للعتاد: في بعض الحالات، أُدرج اسم المدينة أو القطاع فقط، دون الإشارة بالتحديد إلى الوحدة. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، طلب الفريق مزيداً من المعلومات من الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالجهات المتلقية لتلك الذخائر. وأقرت الحكومة الاتحادية، في ردها المؤرخ ١٨ آب/أغسطس، بأن الوثائق الداعمة لمعلومات ما بعد التوزيع بشأن بعض الشحنات لم تُقدّم بما يتماشى مع الفقرتين ٦ و ٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٢ (٢٠١٤). ولذلك لم يتمكن الفريق من التحقق مما إذا كانت الذخائر قد وصلت إلى الجهات المتلقية المقصودة.

١٣٩ - وللإطلاع على استعراض للوثائق المقدمة من الحكومة الاتحادية بشأن توزيع الأسلحة والذخائر، انظر المرفق 8.3 (سري للغاية).

١٤٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، أجرى فريق الرصد استعراضاً مفصلاً للوثائق المتعلقة بتسليم الأسلحة التي وصلت من جيبوتي في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتسجيل هذه الأسلحة وشحنها إلى أماكن أخرى^(١٠٤). ورغم الكمّ الهائل من المستندات الصادرة، فقد تعدّرت تتبع كل قطعة من المعدات حتى وجهتها المقصودة. وفي بعض الحالات، لم يكن من الممكن مطابقة سجلات المتابعة مع ما يقابلها من أوامر التوزيع ووثائق الإخطار اللاحق للتوزيع.

١٤١ - وللإطلاع على تفاصيل دراسة الحالة الفردية هذه، انظر المرفق 8.4 (سري للغاية)

١٤٢ - للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بأسلحة الحكومة الاتحادية الموسومة التي ضببتها الحكومة الاتحادية أثناء العمليات الأمنية أو التي تم توثيقها في أسواق الأسلحة، انظر المرفق 8.5.

جيم - مؤسسات قطاع الأمن الصومالي الأخرى: الامتثال لحظر توريد الأسلحة

١٤٣ - إذا وافقت اللجنة، يجوز لمؤسسات قطاع الأمن الصومالي الأخرى أن تتلقى الدعم والعتاد وهو أمر محظور خلاف ذلك بموجب حظر توريد الأسلحة^(١٠٥). وعلى النحو المبين في عام ٢٠١٦، واصلت بعض الدول الأعضاء تقديم دعم كبير لقوات غير تابعة للحكومة الاتحادية خلال هذه الولاية

(انظر S/AC.29/2017/NOTE.24/Add.1)، إلى أنه تم منذ ذلك الحين وسم ٦٠٠ ١ قطعة إضافية من الأسلحة كانت قد تبرعت بها جيبوتي.

(١٠٤) أرسل الإخطار المسبق إلى اللجنة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧ (انظر S/AC.29/2017/NOTE.24). وأرسلت الحكومة الاتحادية الإخطار اللاحق للتسليم والتوزيع في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، وقدمت الحكومة الاتحادية المعلومات التكميلية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر S/AC.29/2017/NOTE.24/Add.1).

(١٠٥) انظر قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، الفقرة ١١ (أ).

(انظر S/2016/919، المرفق 3-8). ومع ذلك، تلقت اللجنة إخطارا واحدا فقط كي تنظر فيه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان يتعلق بتسليم شحنة إلى قوات الشرطة في صومالييلاند.

شحنات الأسلحة المسلمة إلى كيسمايو وبيدواه التي لم يُرسل إخطار بشأنها

١٤٤ - خلال فترة الولاية، طلب الفريق توضيحا من حكومة إثيوبيا بشأن تقارير عن تسليم شحنات من الأسلحة إلى القوات الأمنية الإقليمية في كيسمايو وبيدواه. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، قدم ممثل عن حكومة إثيوبيا شهادتي مستعمل نثائي متعلقتين بأسلحة سُلمت إلى مكتب رئيس الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، ومؤرختين ١٨ شباط/فبراير و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إضافة إلى أمر شراء وارد من مكتب رئيس إدارة جوبا المؤقتة مؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأشار أمر الشراء الوارد من مكتب رئيس إدارة جوبا المؤقتة إلى طلب لشراء أعتدة مختلفة، شملت ما يلي:

(أ) ١٠٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47؛

(ب) ٢٠ رشاش كلاشنكوف متعدد الأغراض؛

(ج) ٥٠ قاذفة من طراز RPG-7؛

(د) ٣٠ مدفع رشاش من طراز دوشكا؛

(هـ) ٥ مدافع رشاشة من عيار ١٤,٥ ملم.

١٤٥ - ووقت إعداد هذا التقرير، ورغم الطلبات المقدمة، كانت المعلومات المحددة عن تسليم هذه الشحنات إلى الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية أو إلى إدارة جوبا المؤقتة لا تزال غير واضحة.

دال - إنشاء قاعدة عسكرية للإمارات العربية المتحدة في بربرة

١٤٦ - في أواخر عام ٢٠١٦، تلقى فريق الرصد تقارير تتحدث عن خطط لإنشاء قاعدة عسكرية تابعة للإمارات العربية المتحدة في بربرة في صومالييلاند. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وجه فريق الرصد رسالتين إلى الإمارات العربية المتحدة وصومالييلاند طالبا إيضاحات عن اتفاقهما بشأن القاعدة العسكرية، وعارضا تقديم المشورة بشأن الامتثال لحظر توريد الأسلحة^(١٠٦). وفي ١٢ شباط/فبراير، وقبل أن يتلقى الفريق رد على أي من الرسالتين، أقر البرلمان في صومالييلاند قرار استضافة القاعدة العسكرية^(١٠٧).

١٤٧ - وخلال بعثة إلى صومالييلاند، أبلغ أحد كبار أعضاء الحكومة الفريق بأن إدارة صومالييلاند منحت إذنا للإمارات العربية المتحدة بتجديد المرافق الموجودة في مطار بربرة واستخدامها كقاعدة عسكرية، وستستخدمها القوات الجوية الإماراتية فقط لمدة ٢٥ عاما. كما أبلغ المسؤول الفريق بأن القاعدة ستُستخدم في المقام الأول للدوريات البحرية لمكافحة القرصنة، ولن تُستخدم لشن غارات

(١٠٦) S/AC.29/2017/SEMG/OC.03، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(١٠٧) أجابت حكومة الإمارات العربية المتحدة على رسالة فريق الرصد في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ مشجعة الفريق على مخاطبة السلطات المعنية في الصومال، إذا كان لديه أي استفسارات فيما يتعلق بالأنشطة الجارية داخل إقليمها (٢٠١٧/٣٣٨).

جوية^(١٠٨). وفي مقابل ذلك، صرح مسؤول ثان رفيع المستوى علنا بأن الإمارات العربية المتحدة ستستخدم القاعدة لأغراض التدريب والمراقبة والعمليات العسكرية في اليمن^(١٠٩).

١٤٨ - وتشير صور ساتلية التقطت بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى أن مرافق جديدة دائمة، بما في ذلك مرسى جديد، كانت قيد الإنشاء على الشريط الساحلي، على بعد كيلومترين تقريبا شمال مدرج مطار بربرة. انظر المرفق ٩ للاطلاع على الصور الساتلية لموقع الإنشاء.

١٤٩ - وسيشكل إنشاء قاعدة عسكرية أجنبية في بربرة، وما ينطوي عليه من نقل الأعتدة العسكرية إلى الإقليم، انتهاكا لخطر توريد الأسلحة المفروض على الصومال: فالمعلومات المتاحة أمام فريق الرصد بشأن مهمة القاعدة هي أنه من غير المرجح أن تنطبق عليها أي من الاستثناءات القائمة حاليا لخطر توريد الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن أي مساعدة من شأنها أن تشكل دعما لمؤسسات قطاع الأمن الصومالي في صوماليلاند ستقتضي إخطار اللجنة، والحصول على موافقتها، عملا بالفقرة ١١ (أ) من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣).

١٥٠ - وأخيرا، فإن قرار الدخول بصورة انفرادية مع إدارة صوماليلاند في مشروع من هذا النوع والحجم يؤدي إلى زيادة تقويض العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإدارة صوماليلاند، ومن ثم تقويض إمكانية تحقيق استقرار طويل الأمد في الصومال.

هاء - المعدات العسكرية التي استولت عليها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية أثناء عمليات هجومية

١٥١ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ٢١٨٢ (٢٠١٤)، أن يقوم الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتوثيق وتسجيل جميع المعدات العسكرية التي يستوليان عليها في إطار عمليات هجومية، وتيسير قيام فريق الرصد بالتفتيش. وفي الفقرة ١٢ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦)، حث مجلس الأمن على زيادة تعاون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في سياق الوفاء بهذا الالتزام.

١٥٢ - وخلال فترة الولاية، نشرت قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إجراءات وتوجيهات متعلقة بإدارة الأسلحة المستولى عليها، ولكن التنفيذ على المستوى القطاعي لا يزال ينطوي على مشاكل. ورغم زيادة البعثة حجم مشاركتها والإعراب عن رغبتها في التعاون، فإنها لم تقدم إلى فريق الرصد سوى قدر محدود من المعلومات عن سبع قطع من الأسلحة المستولى عليها خلال تلك الفترة.

١٥٣ - كما طلب فريق الرصد إلى الحكومة الاتحادية أن تتيح له إمكانية الوصول إلى الأسلحة المستولى عليها أثناء العمليات الهجومية في عدة مناسبات خلال تلك الفترة ولكن الحكومة الاتحادية لم تتمكن من تيسير الزيارات.

(١٠٨) المقابلة التي أجراها فريق الرصد مع أحد كبار مسؤولي الحكومة في صوماليلاند، هرجيسة، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وأبلغ فريق الرصد بأن الإمارات العربية المتحدة وافقت في المقابل على بناء مطار مدني جديد في مكان قريب، وعلى إصلاح الطريق الممتد من بربرة إلى الحدود الإثيوبية في واجالي.

(١٠٩) Abdulaziz Osman, "Somaliland says UAE can launch attacks from new base", VOA, 26 May 2017. متاح على الرابط التالي: www.voanews.com/a/somaliland-says-united-arab-emirates-launch-attacks-new-air-base/3872972.html.

واو - إصلاح قطاع الأمن

١٥٤ - إذ تشير الدلائل على نحو متزايد إلى أن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستسحب على الأرجح من جنوب الصومال ووسطه خلال السنتين إلى السنوات الخمس المقبلة، فقد تزايدت دواعي القلق فيما يتعلق بقدرة القوات الصومالية على الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت على مدى العقد الماضي وتعزيزها.

١٥٥ - وتلقى القطاع الأمني الصومالي اهتماما بارزا في الفترة التي سبقت مؤتمر لندن بشأن الصومال المعقد في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ وخلاله، الأمر الذي أفضى إلى توقيع ممثلي الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي في المؤتمر ميثاقا أمنيا. ويحدد ميثاق الأمن اتفاقا سياسيا بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية بشأن هيكل وطني جديد للقوات الصومالية^(١١٠)؛ وخطة لإصلاح قطاع الأمن الصومالي على مراحل؛ والتزامات من الشركاء الدوليين لتقديم الدعم لهذه العملية^(١١١).

١٥٦ - وأعربت طائفة من الجهات الفاعلة عن معارضتها للخطط، بما في ذلك كبار ممثلي الحكومة الاتحادية والجيش الوطني الصومالي، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق اللامركزية في القيادة من مقديشو وزيادة سلطة الإدارات الإقليمية^(١١٢).

١٥٧ - وتعطلت معظم الجهود المبذولة منذ عام ٢٠١٥ والرامية إلى إدماج قوات الأمن الإقليمية، وتشمل ٣٠٠٠ جندي من قوات الدراويش التابعة لبونتلاندا^(١١٣)، في الجيش الوطني الصومالي، ويعزى ذلك أساسا إلى انعدام الإرادة السياسية (انظر S/2016/919، الفقرة ٥٢). ولم يتبين بعد ما إذا كانت الحكومة الاتحادية الجديدة والإدارات الإقليمية الحالية مستعدة لتنفيذ الهيكل الأمني الجديد على نحو جماعي ومنهجي. إلا أنه في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن من المرجح أن النقاط المرجعية التي حُددت في مؤتمر لندن بشأن الصومال ستتحقق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وهو الموعد الذي كان مقررا لعقد مؤتمر للمتابعة.

١٥٨ - ويعرب فريق الرصد عن قلقه لأن محاولة فرض هيكل أمني جديد على جهات فاعلة غير راغبة به، رغم أنها جهات ذات نفوذ، سيؤدي إلى ظهور أطراف معرقة للعملية، وإلى احتمال تدهور الحالة الأمنية تدهورا سريعا في جميع مناطق جنوب الصومال ووسطه.

(١١٠) في إطار الهيكل الأمني الجديد المقترح، سيتطلب تحقيق التكافؤ في التمثيل الإقليمي في الجيش الوطني الصومالي على الأرجح إعادة توزيع التمثيل القبلي. وعلى هذا النحو، سيتعين على الأرجح تخفيض تمثيل القبائل المهيمنة حاليا في الجيش، وعلى الأخص أبغال وهبر غدر (وتنتمي كلتا القبيلتين إلى الحوية).

(١١١) United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Department for International Development, "Foreign and Commonwealth Office, and Ministry of Defense, "Security pact", policy paper, 11 May 2017 متاحة على الرابط التالي: www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachmen_t_data/file/613720/london-somalia-conference-2017-security-pact.pdf

(١١٢) مقابلات أجريت مع موظفين دبلوماسيين وخبراء استشاريين دوليين عاملين في مجال إصلاح قطاع الأمن في نيروبي ومقديشو، من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٧. واستعرض فريق الرصد أيضا وثائق داخلية خاصة بالجيش الوطني الصومالي تشير إلى رفض الطلبات المقدمة من الشركاء الدوليين لكفالة الحصول على إذن من الإدارات الإقليمية في نشر المساعدة.

(١١٣) يظل إدماج الدراويش في الجيش الوطني الصومالي أولوية قصوى لدى إدارة بونتلاندا. مقابلة مع مدير ديوان رئيس بونتلاندا، عبد الناصر صوفي، نيروبي، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧.

رابعاً - عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية

١٥٩ - أدى إطلاق الأمم المتحدة، في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، إنذاراً في مرحلة ما قبل حدوث المجاعة إلى تزايد كبير في الأنشطة الإنسانية في الصومال^(١١٤). وعلى الرغم من تحمّل المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمعات المحلية عبء ومخاطر إيصال المساهمات الأساسية، فإن دورات النزاع الجديدة والعمليات المكثفة المناهضة لحركة الشباب وتعذر المرور عبر طرق الإمداد قد تسببت في إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وكانت حركة الشباب ماهرة في تعطيل الأنشطة الإنسانية والتلاعب بها داخل المناطق المحددة الخاضعة لسيطرتها وخارجها.

ألف - حركة الشباب^(١١٥)

١٦٠ - في عام ٢٠١١، أسهم قيام حركة الشباب بمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى حد كبير في حدوث ٢٦٠ ٠٠٠ حالة وفاة نجمت عن المجاعة في الصومال. وعلى النقيض من ذلك، وخلال الولاية الحالية، اضطلعت حركة الشباب بأنشطة استجابة لمواجهة الجفاف جرى الإعلان عنها جيداً، فقامت بإنشاء لجان إقليمية لمواجهة الجفاف وتفعيل جناح الإحسان التابع لها والمعني بالأنشطة الإنسانية^(١١٦). وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أجرت الجماعة سلسلة من العمليات البارزة لتوزيع الأغذية والمياه في مناطق باني وباكول وغالغادود وهيران وشيبيلي السفلى ومودوغ. بيد أن السياسات الأخرى لحركة الشباب فاقمت، في الوقت نفسه، حالة السكان المعوزين، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرتها أو خارجها^(١١٧). وشمل ذلك ما يلي:

(أ) مواصلة الحظر المفروض بلا هوادة على القطاع الإنساني الرسمي في معظم المناطق، عن طريق الاستيلاء على المعونة الغذائية وإتلافها ومعاقبة الأشخاص الذين يقبلون المعونة الإنسانية؛

(١١٤) بحلول نهاية تموز/يوليه، تم تلقي مبلغ ٨٩٧ مليون دولار، أو جرى التعهد به، للاستجابة الإنسانية التي تدعمها الأمم المتحدة في الصومال في عام ٢٠١٧.

(١١٥) تستند دراسة الحالات الفردية في هذا الفرع إلى مقابلات مثبتة أجريت بشكل شخصي، في بايدوا وغالكعيو ومقديشو، مع عاملين وطنيين ودوليين وإقليميين ومحليين في مجال الأنشطة الإنسانية، ومسؤولين إقليميين ومسؤولي المقاطعات، وصحفيين محليين، وشيوخ المجتمعات المحلية، ومستفيدين من المعونة، وذلك في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. كما أجرى فريق الرصد مقابلات عن بُعد مع أعضاء سابقين في حركة الشباب وشيوخ محليين وممثلين للمجتمعات المحلية، من الموجودين في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو النازحين منها.

(١١٦) نشرت حركة الشباب على نطاق واسع الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها بنفسها، وانتقدت الجهود الدولية. انظر، ضمن أمور أخرى، مقابلة مع الشيخ علي دهيري، المتحدث باسم حركة الشباب، *إذاعة الفرقان*، وهي متاحة على <http://radioalfurqaan.com/?p=9523> (النص باللغة الصومالية) (تم الاطلاع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

(١١٧) كانت الحالة الإنسانية في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب حادة: ففي حيران/يونيه ٢٠١٧، تم تقييم معدلات سوء التغذية الحاد الوخيم في مقاطعة ماتابان بما نسبته ٦ في المائة، أي ثلاثة أضعاف عتبة الطوارئ.

(ب) زيادة الضرائب المفروضة على الأصول المجتمعية وغلة الحصاد والمعونة الإنسانية (بما في ذلك التحويلات النقدية)، التي يتم انتزاعها بشكل عنيف في كثير من الأحيان^(١١٨)؛

(ج) زيادة حادة في عمليات الاعتقال والاختطاف للعاملين في المجال الإنساني والشيوخ الذين يحاولون التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية^(١١٩)؛

(د) ارتفاع رسوم نقاط التفتيش واستمرار الحصار المفروض على نقل السلع التجارية والبضائع الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة^(١٢٠).

١٦١ - وكان هناك استثناءات لرفض حركة الشباب للمساعدة الإنسانية الخارجية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٧، طلبت الحركة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية اتخاذ تدابير للتصدي لتفشي وباء الكوليرا في عدد من المواقع. وفي أوائل آذار/مارس، سمحت حركة الشباب لإحدى بطون العشائر في وسط جوبا بجمع الأموال في الشتات وشراء المعونة الغذائية لمجتمعهم المحلي، وإن كانت جميع أنواع المعونة خاضعة للضرائب.

١٦٢ - وسمحت حركة الشباب بحرية التنقل بدرجة محدودة للأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة معاقليها لتلقي المعونة^(١٢١). ولكن لم تكن العودة إلى الديار مضمونة دائما. وقام فريق الرصد بتوثيق الكيفية التي تدفع بها الأسر المشردة في شبيلي السفلى الضرائب عن طريق التحويلات المالية المتنقلة من أجل الحفاظ على ملكية الأراضي. وفي بعض الأماكن في منطقة باي، بلغ سعر العودة إلى الديار من أجل الزراعة بعد هطول أمطار "غو" ١٥ دولارا وجزءا من المحصول.

باء - العقبات البيروقراطية^(١٢٢)

١٦٣ - في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، تعهدت السلطات الاتحادية والإقليمية بإزالة "جميع العوائق التي تعترض إيصال المساعدات، بما في ذلك الواردات والصادرات من المواد الغذائية والإمدادات الحيوية، فضلا عن التحويلات المالية؛ [و] التعليق المؤقت للمتطلبات البيروقراطية الجديدة على المستوى دون الاتحادي بالنسبة لمقدمي المعونة"^(١٢٣). وعلى الرغم من وجود بعض البوادر المتواضعة، لم يتم الوفاء بهذا

(١١٨) في آذار/مارس ٢٠١٧، في شبيلي الوسطى، اختطفت حركة الشباب خمسة شيوخ من قرية غاليفتو، مع إقدامها على حرق المنازل والمدارس، وذلك بعد ثلاثة أسابيع من رفض المجتمعات المحلية دفع الزيادة في معدلات الضرائب التي تسعى الحركة إلى تطبيقها.

(١١٩) في قوربوي في منطقة شبيلي السفلى، قُتل أحد الشيوخ على يد حركة الشباب في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لدوره في مثل هذه المفاوضات.

(١٢٠) في ١ تموز/يوليه، هاجمت حركة الشباب قافلة مؤلفة من تسع عربات تجرها حمير، متجهة من بور دوكسونلي إلى واجيد، حيث قاموا بقتل الحيوانات وحرق الغذاء.

(١٢١) في باكول، وقع اختلاف شديد في الآراء بين اثنين من قادة حركة الشباب حول ما إذا كان ينبغي السماح للسكان بالمغادرة، مما تسبب في اشتباكات مسلحة.

(١٢٢) وفقا لتعريف فريق الرصد، فإن العقبات البيروقراطية هي اللوائح التنظيمية والممارسات التي تفرضها السلطات المعترف بها، ويقصد بها منع أو يترتب عليها منع الحصول على المعونة الإنسانية أو تقديمها، بما في ذلك تحويل مسارها. انظر S/2016/919، المرفق 6.1.

United Nations Assistance Mission in Somalia, "Communiqué following the high-level roundtable meeting (١٢٣) Error! Hyperlink reference not valid. held in Mogadishu on the drought response in Somalia", 28 February 2017

الالتزام^(١٢٤). وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٧، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ٦٢ حالة من العوائق البيروقراطية الماثلة أمام العمليات الإنسانية. وفي ظل عدم وجود إطار واضح ينظم العمل الإنساني^(١٢٥)، استمرت الممارسات المعوقة، التي ترمي إلى عرقلة المساعدة الإنسانية وتحويل مسارها، ومنها ما يلي:

- (أ) فرض الضرائب على الإمدادات الإنسانية؛
 - (ب) فرض إجراءات ورسوم غير نظامية تتعلق بالتسجيل ورصد المشاريع واستعراض العقود واختيار الموظفين؛
 - (ج) المطالبات بدفع مقابل لتقديم "المساعدة الأمنية"، وسحب المساعدة الأمنية من أجل فرض إجراء مفاوضات؛
 - (د) الحظر المتقطع الذي تفرضه بوتلاند على وصول المساعدات الإنسانية عن طريق البر من صومالييلاند.
- ١٦٤ - وتعود السلطات الاتحادية والإقليمية أيضا العمل الإنساني عن طريق طرد العاملين الوطنيين والدوليين في المجال الإنساني من المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي ثلاثة حالات على الأقل نظر فيها فريق الرصد خلال فترة الولاية، انطوت حالات الطرد على نية عرقلة الأنشطة المشروعة للمنظمات أو ابتزاز الموارد أو تيسير تسوية دين خاص.
- ١٦٥ - وأخيرا، فإن إغلاق الحدود الكينية والإثيوبية في أوقات مختلفة أعاق نقل المعونة الإنسانية، مما يعوق إمكانية الوصول إلا من خلال مخالفة الإجراءات الرسمية.

جيم - طرق الإمدادات الرئيسية

- ١٦٦ - تعيق نقاط التفتيش غير القانونية التي تسيطر عليها القوات الاتحادية والإقليمية والمليشيات العشائرية وحركة الشباب مرور المعونة، كما كان من شأنها رفع تكلفة السلع التجارية. ويؤثر هذا بدوره على قيمة المساعدة الإنسانية: فقد كان أكثر من ٨٠ في المائة من المعونة الغذائية المخصصة للتصدي للجفاف في شكل نقدية أو قسائم.
- ١٦٧ - وحدد التقييم الذي أجرته إحدى المنظمات العاملة في المجال الإنساني في آب/أغسطس ٢٠١٧ لطرق المرور الرئيسية في وسط الصومال وجنوبه ٨٢ نقطة من نقاط التفتيش تفرض رسوماً: وتخضع ٢٠ نقطة منها لسيطرة حركة الشباب. وتخضع غالبية باقي النقاط لسيطرة الجيش الوطني الصومالي، بالإضافة إلى خمس نقاط أخرى يتقاسم الجيش الوطني الصومالي إيراداتها مع القوات التابعة للإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية.

(١٢٤) قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية بتعليق تنفيذ مشروع قانون المنظمات غير الحكومية بشأن تيسير التصدي للجفاف.

(١٢٥) حث مجلس الأمن، في قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦)، الحكومة الاتحادية على تحسين البيئة التنظيمية التي تعمل في ظلها الجهات المانحة للمعونة (الفقرة ٢٧). وعلى الرغم من وضع مشروع قانون اتحادي للمنظمات غير الحكومية، دون مشاور وتنسيق على الصعيد الإقليمي أو إدماجه في الإطار التشريعي الأوسع نطاقا، فإن مشروع القانون يميل إلى إعاقة العمل الإنساني بدلا من تيسيره.

١٦٨ - وقد استفادت السلطات المحلية والجهات الفاعلة المسلحة من عمليات التصدي للجفاف بزيادة رسوم نقاط التفتيش بمقدار ثلاثة أضعاف في بعض المناطق. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، حوصرت ٦٠ شاحنة في واناوين في منطقة شيبيلي السفلى، عندما حاولت قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية إجبار سائقي الشاحنات التجارية على دفع "متأخرات" عن المرات التي استخدموا فيها الطريق البديل إلى بايدوا التي تسيطر عليه حركة الشباب^(١٢٦). ويفضل عمال النقل في العديد من الأماكن الطرق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب، حيث تكون المبالغ المدفوعة مجدية وتصدر إيصالات بها ويتم تفادي العنف المرتبط بقوات الأمن^(١٢٧).

١٦٩ - وأسفرت الجهود التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والإدارة المؤقتة لعلمودوغ والحكومة الاتحادية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ لتأمين طرق الإمداد عن تحقيق نجاح متوسط، بالرغم من أن المشكلة ببساطة في بعض الحالات قد انتقلت من مكان إلى آخر مع إحلال نقاط التفتيش المتنقلة محل نقاط التفتيش الثابتة.

دال - تحويل مسار المعونة الإنسانية^(١٢٨)

١٧٠ - استنادا إلى الدروس المستفادة من المجاعة التي حدثت في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، قامت دوائر العمل الإنساني بتوسيع نطاق تصديدها للجفاف، مع وعي أكبر بالمخاطر، تدعمه في ذلك مجموعة جديدة من آليات إدارة المخاطر ورصدها. بيد أن فريق الرصد قد تلقى ادعاءات واعتراقات موثوقة بتحويل مسار المعونة الإنسانية، أدلى بها مسؤولون حكوميون، وموظفو المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، وجهات مستفيدة، وتتعلق بما يلي:

- (أ) سرقة أعضاء اللجان المعنية بالجفاف لأموال المعونة؛
- (ب) الابتزاز الذي يقوم به حراس البوابات و "ملاك الأراضي" لمخيمات المشردين داخليا، الذين كانوا في بعض الأحيان مسؤولين حكوميين؛
- (ج) توزيع المساعدات الإنسانية بطريقة مدبرة تنطوي على دفع "رسوم ظهور" على المستفيدين الذين كانوا يجبرون بعد ذلك على ترك المعونة الإنسانية وراءهم؛
- (د) مراقبة شرائح المشتركين للهواتف المحمولة والتواطؤ مع بائعي وتجار الأموال لتحويل مسار المعونة النقدية والالتفاف على آليات الرصد؛
- (هـ) التواطؤ بين المجتمعات المحلية المضيفة وحراس البوابات لإنشاء "خيام الأرز" (أي مخيمات سكنية مزيفة للمشردين داخليا) بهدف التسجيل للحصول على المساعدة؛
- (و) إساءة استخدام أمن الدولة والسلطة الإدارية بغرض ابتزاز العمليات الإنسانية^(١٢٩).

(١٢٦) مقابلة مع موظفي الأمم المتحدة، ١٧ نيسان/أبريل و ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٢٧) لا تزال نقاط التفتيش التي تديرها القوات الاتحادية والإقليمية تشكل موقعا للابتزاز والعنف ضد المدنيين.

(١٢٨) أعد هذا الموجز بناء على مقابلات مع عاملين محليين ودوليين في المجال الإنساني، ومسؤولين إقليميين واتحاديين، وممثلين عن المجتمعات المحلية المستفيدة، ومسؤولين سابقين في حركة الشباب.

١٧١ - ومارست حركة الشباب السيطرة أيضا على الأماكن التي تخضع ظاهريا لولاية حكومة الصومال الاتحادية، وقامت بفرض الضرائب على المنظمات العاملة في المجال الإنساني وعلى المستفيدين من المساعدات الإنسانية، وطالبت بأن يتم التفاوض حول وصول المساعدات الإنسانية، وكانت تتدخل، في بعض الحالات، في إدارة المنظمات.

هاء - الهجوم على العاملين في المجال الإنساني

١٧٢ - منذ عام ٢٠١٦، حدثت زيادة حادة في الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني وفي حالات تعرضهم للإكراه، وزيادة في حالات العنف أثناء توزيع المعونة الإنسانية^(١٢٠).

١٧٣ - وفي ظل زيادة وتيرة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، واجه العاملون في المجال الإنساني مخاطر جديدة، حيث قاموا بتوسيع نطاق مشاركتهم في مناطق خاضعة لسيطرة حركة الشباب. واستغلت حركة الشباب الفرصة لإلقاء القبض على العاملين في المجال الإنساني وتغريمهم في الحالات التي يُوجد فيها أي اختلاف في الأنشطة المتفق عليها، وابتزاز الأموال والمركبات، والأسلحة في بعض الأحيان، من العشائر المنتسبة للحركة. وحتى ١٥ أيلول/سبتمبر، اختطفت حركة الشباب ٢٧ شخصا من العاملين في المجال الإنساني خلال عام ٢٠١٧، ولا يزال هناك ٦ عاملين رهن الأسر حتى وقت كتابة هذا التقرير.

١٧٤ - وألقت حركة الشباب القبض على هؤلاء العاملين في المجال الإنساني وقامت بتعذيبهم عندما استردت السيطرة على الإقليم. وقد أحدث التصعيد المتوقع في شن الهجمات أيضا ضد حركة الشباب تهديدات جديدة لدوائر العمل الإنساني: ففي أيار/مايو ٢٠١٧، طلبت الولايات المتحدة إلى الوكالات الإنسانية تقديم معلومات عن إزالة التضارب، مما أثار شواغل إزاء تأثير العمليات الجوية.

١٧٥ - وهناك أكثر من ٧٠ شخصا قتلوا أو أصيبوا في حوادث العنف التي اندلعت أثناء عمليات توزيع المعونة الإنسانية في عام ٢٠١٧، وقد نتج العنف إما عن الشعور باليأس لدى الأشخاص المتلقين للدعم، أو انعدام الخبرة الإدارية، أو التحيز المفترض في اختيار المستفيدين^(١٢١). وتحمل المدنيون أيضا العبء الأكبر من جراء الهجمات التي تستهدف العمليات الإنسانية: ففي ١٦ نيسان/أبريل، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هجوم استهدف قافلة للمساعدات الإنسانية كانت تمر عبر مستوطنة ويداو للمشردين داخليا في مقديشو، مما أسفر عن مقتل طفل واحد وإصابة اثنين آخرين.

واو - التلاعب بالمعونة لاستبعاد المجتمعات المهمشة وتأجيج النزاع

١٧٦ - خلال المجاعة التي حدثت في ٢٠١١/٢٠١٢، تعرضت المجتمعات المهمشة في جنوب الصومال، بما فيها الكثير من المجتمعات الخاضعة لسيطرة حركة الشباب، للاستبعاد بصورة منهجية من

(١٢٩) انظر المرفق 11.3 للاطلاع على آخر المستجدات بشأن التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد وزير الشؤون الأمنية في الإدارة المؤقتة لجوبا، عبد الرشيد حسن عبد النور.

(١٣٠) وفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان هناك أكثر من ١١٠ حادثة من حوادث العنف تضررت منها منظمات إنسانية في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٧، مما أدى إلى مقتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني.

(١٣١) وقعت جميع الحوادث التي تنطوي على أعمال عنف ضد المدنيين تقريبا في حالات عدم تنظيم عمليات توزيع الأغذية من خلال هياكل وإجراءات ثابتة في مجال المساعدة الإنسانية.

الحصول على المساعدة. وعلى الرغم من أن أنماط الاستبعاد هذه قد تكررت خلال فترة الولاية الحالية، كان ثمة دليل على أن دوائر العمل الإنساني قد بدأت في معالجة هذه المسألة. ويرد في المرفق 10.1 توثيق لحالات منع الوصول للمساعدة الإنسانية، والجهود الرامية إلى التصدي للاستبعاد المنهجي لهذه المجتمعات.

١٧٧ - وقد أوجد تطور نموذج الأعمال الإنسانية في الصومال، إلى جانب حجم تلك الأعمال ودورها في الاقتصاد، أرضاً خصبة لإساءة استخدام المعونة في تعزيز مصالح العشائر والمصالح التجارية، بما في ذلك تأجيج النزاع انظر (S/2015/801، المرفق 5.3). ويرد التحقيق الذي أجراه فريق الرصد داخل منظمة غير حكومية مقرها في شبيلي السفلى في المرفق 10.2 (سري للغاية).

١٧٨ - وثمة حاجة إلى المزيد من الفعالية في إدارة المخاطر من قبل دوائر العمل الإنساني، التي تأخذ في الحسبان التحليلات السلوكية وتحليلات النزاعات، وذلك بما يتجاوز التحليلات المتصلة بحركة الشباب، ويصر على تحسين تبادل المعلومات والإنذار المبكر بشأن القضايا المتصلة بالمساءلة، خصوصاً فيما بين وكالات الأمم المتحدة، ويقوم بمحاولات تهدف إلى التصدي لبعض مراكز القوى الراسخة بعمق داخل دوائر العمل الإنساني نفسها.

خامساً - انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تنطوي على استهداف المدنيين

١٧٩ - على الرغم من أن المستويات المطلقة للعنف ضد المدنيين ظلت ثابتة بشكل عام منذ عام ٢٠١٣، فإن انتشار الجهات الفاعلة المسلحة ونشر أساليب حرب أكثر تدميراً قد زادا قوة الفتك (أي عدد الوفيات في كل حادثة) بالنسبة للهجمات ضد المدنيين خلال فترة الولاية. ويتضمن المرفق 11.4 مجموعة من الرسوم البيانية التي وضعت لفائدة فريق الرصد والتي تصف هذه الاتجاهات^(١٣٢).

ألف - حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

١٨٠ - لا تزال حركة الشباب تتحمل المسؤولية عن أكبر عدد من الحوادث التي تنطوي على هجمات ضد المدنيين، وإصابات في صفوفهم، بما في ذلك أثناء حملة من الهجمات المعقدة على الفنادق والمكاتب المدنية في المناطق الحضرية، تصاعدت حدتها في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(١٣٣).

١٨١ - وكثفت حركة الشباب استخدامها للعنف لإكراه المجتمعات المحلية أو معاقبتها بشكل جماعي في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ومع تزايد الضغوط على الموارد أثناء الجفاف، قامت الحركة بإحراق القرى

(١٣٢) أعدت هذه الرسوم البيانية لفائدة فريق الرصد في إطار مشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة. ويتم في إطار مشروع البيانات جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف السياسي في الدول النامية، انظر www.acleddata.com.

(١٣٣) وفقاً لمشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة، تورطت حركة الشباب في ١٨٨ عملاً من أعمال استهداف المدنيين، مما أسفر عن ٣٥٦ حالة وفاة مسجلة في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ و ١ آب/أغسطس ٢٠١٧. انظر www.acleddata.com وقد تحققت الأمم المتحدة من مسؤولية حركة الشباب عن ٤٦ في المائة من الإصابات بين المدنيين في عام ٢٠١٧ حتى ٢١ حزيران/يونيه.

واختطاف الشيوخ وقطع رؤوسهم بغية تنفيذ مطالبها بشأن فرض الضرائب^(١٣٤). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ أطلقت حركة الشباب أيضا حملة لاختطاف الأطفال والشيوخ والمدرسين لإجبار المجتمعات المحلية على تقديم الأطفال للتجنيد في صفوفها (انظر المرفق 11.2).

١٨٢ - وقد أصبح دور حركة الشباب في العنف بين العشائر وبين الولايات دورا سافرا. وفي شبيلي السفلى، عززت حركة الشباب والقوات المناهضة لها تحالفاتها مع الأطراف المتنازعة في الصراع الطويل الأمد على الموارد والسيطرة على الأراضي والدائر بين عشيرتي هبر غدر وبيمال (وديغيل). وفي سلسلة من الهجمات التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتصادعت مرة أخرى في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٧، قامت حركة الشباب بحرق القرى وقتل واختطاف المدنيين من عشيرتي بيمال وديغيل (المرجع نفسه).

١٨٣ - وفي استجابة محتملة لتزايد بروز تنظيم الدولة الإسلامية، فرضت حركة الشباب عقوبات أشد عنفا، بما في ذلك بتر الأطراف وقطع الرأس والرجم، على من تثبت إدانتهم بالتجسس أو الهروب من الخدمة أو ارتكاب مخالفات لقانون الشريعة^(١٣٥).

١٨٤ - ومع أن فضيل تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال يركز منذ إنشائه بشكل عام على الأهداف العسكرية، قام الفضيل بتغيير مساره خلال فترة الولاية: حيث قام بقطع رؤوس المدنيين والتسبب في تشريد أكثر من ٢٢ ٠٠٠ شخص أثناء استيلائه على مدينة قندلة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ وتنفيذ الاغتيالات، وحرق المنازل ونهب المواشي (انظر المرفقين 2.1 و 11.4).

باء - القوات الاتحادية والإقليمية والمليشيات العشائرية والعناصر الإجرامية الأخرى

١٨٥ - استمرارا للاتجاه الإيجابي الذي أشار إليه فريق الرصد في عام ٢٠١٦، لم تشارك قوات الحكومة الاتحادية الصومالية في شن هجمات واسعة النطاق على المدنيين^(١٣٦). ومع ذلك، حددت الأمم المتحدة، في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مسؤولية الجيش الوطني الصومالي عن سقوط ١٢٩ ضحية من المدنيين، بما في ذلك ٧٦ حالة وفاة؛ وتتعلق ٤٢ من هذه الحالات بنقاط التفتيش غير القانونية وعمليات الابتزاز.

١٨٦ - بيد أن القوات الإقليمية كانت هي المسؤولة عن غالبية الخسائر المتصلة بالنزاع في صفوف المدنيين التي حقق فيها الفريق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شهدت مدينة غالكيو فترة أخرى من القتال، الذي جرى بشكل أساسي بين قوات الإدارة المؤقتة لغالمودوغ وبونتالاند والمليشيات المحلية،

(١٣٤) في هرادييري، أقدمت حركة الشباب على قطع رؤوس الشيوخ وإحراق المنازل وسرقة الماشية، مما أسفر عن سقوط قتلى يصل عددهم إلى ٢٠ قتيلًا، وذلك حين رفض المجتمع المحلي مطالبات جديدة بفرض ضرائب في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(١٣٥) في منتصف أيار/مايو ٢٠١٧، أعلنت حركة الشباب قطع يد رجلين لاثامهما بالسرقة في تبيغولو كأول حالة تنفذ وفقا لقانون الشريعة منذ انسحاب القوات الإثيوبية في الأيام السابقة. وفي آب/أغسطس، عُثر على شابين من شباب البانتو كانا يحاولان الهروب من الخدمة في صفوف حركة الشباب والانضمام لشخص من الفارين كان يتعامل معه فريق الرصد في كيسمايو، وقد تم اكتشاف قطع رأسيهما.

(١٣٦) بيد أنه في نيسان/أبريل، تورط أفراد من الجيش الوطني الصومالي في الهجمات التي شنت على سلسلة من القرى في شبيلي الوسطى. انظر المرفق 11.1.

باستخدام جميع الأطراف للأسلحة الثقيلة^(١٣٧). وأجبر أكثر من ٩٠.٠٠٠ شخص على الفرار، مع سقوط ٤٥ قتيلا وإصابة ١٦٢ شخصا على الأقل.

١٨٧ - وقد أشعل الجفاف شرارة سباق عنيف بين الجماعات العشائرية على سبيل الوصول إلى المياه والمراعي. ففي الفترة بين ١ أيار/مايو و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ وحدها، تسبب النزاع العشائري في إصابة ١٧٥ من المدنيين على الأقل^(١٣٨). وكان تقييم أثر العنف الذي ترتبه الميليشيات العشائرية معقدا لأن الميليشيات غالبا ما تعمل بوصفها ضمن عناصر القوات الاتحادية أو الإقليمية، والعكس بالعكس، أو تقاتل، في بعض الحالات، جنبا إلى جنب مع حركة الشباب.

١٨٨ - وعلى الرغم من التزام الحكومة الاتحادية الصومالية بوقف اختياري لعقوبة الإعدام يعود تاريخه إلى عام ٢٠١١، ارتفع معدل استخدام تلك العقوبة من قبل السلطات الاتحادية والإقليمية ارتفاعا حادا خلال فترة الولاية، ولا سيما في بونتلانند^(١٣٩). وفي بعض الحالات، كانت الإجراءات التي تفضي إلى إدانات تفتقر إلى وجود ضمانات لمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها المتهم غير قادر على الاعتماد على الحماية العشائرية. وتلقى فريق الرصد ادعاءات موثوقة بشأن استخدام التعذيب للحصول على اعترافات، في انتهاك للقانون الدولي.

١٨٩ - وعلى الرغم من اتخاذ العدد الإجمالي للحوادث التي تشمل الأجهزة المتفجرة المرتجلة، سواء التي قامت بنشرها حركة الشباب أو غيرها، اتجاهها تصاعديا طفيفا منذ عام ٢٠١٤، كان هناك في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ومنتصف آب/أغسطس ٢٠١٧، وفقا لتقييم الأمم المتحدة، ٥٣٣ حادثة من حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين عددهم ٤٣٢ ١ شخصا، منهم ٩٣١ قتيلا^(١٤٠).

١٩٠ - وبرز اغتيال الأفراد المرتبطين بالعملية الانتخابية في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ كنمط جديد من أنماط العنف بعد ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، ولا سيما في مقديشو. وفي ظل الأساليب المتباينة المستخدمة، وادعاء حركة الشباب مسؤوليتها عن قتل ٨ أشخاص فقط من أصل ٩٠ شخصا قتلوا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧، تم افتراض أن الدوافع الشخصية تفوق الدوافع السياسية، وإن لم تكن بالضرورة غير ذات صلة بالانتخابات.

١٩١ - وواصل فريق الرصد جمع الأدلة الدامغة والادعاءات المتصلة بمسؤولية عبد الرشيد حسن عبد النور، وزير الشؤون الأمنية في الإدارة المؤقتة لجوبا، عن أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والاحتجاز غير القانوني وتسليم الأفراد المطلوبين بشكل غير قانوني (انظر S/2016/919، المرفقين 7.8 و 7.8.1 (سريين للغاية)، والمرفق 11.3 بهذا التقرير).

(١٣٧) للاطلاع على سرد مفصل للنزاع، انظر المرفق 3.1. وقد اتهمت القوات الاتحادية أيضا بالمشاركة في القتال.

(١٣٨) تقرير داخلي للأمم المتحدة، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٣٩) في ١٠ أيلول/سبتمبر كانت هناك ٢٤ عملية من عمليات الإعدام نفذتها السلطات الاتحادية والإدارات الإقليمية في عام ٢٠١٧، وكان نصف عدد أولئك الأشخاص في بونتلانند.

(١٤٠) قدمت تلك الإحصاءات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال. وقد زادت قوة الفتك في الأحداث التي تنطوي على سقوط ضحايا من المدنيين واستخدام العنف بالوكالة عموما خلال فترة الولاية. انظر المرفق 11.4.

جيم - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الدولية

١٩٢ - في العديد من المناسبات خلال فترة الولاية، انسحبت القوات الدولية دون سابق إنذار يذكر من مناطق في باكول وغالجادود وهيران وشبيلي السفلى^(١٤١). وعادت حركة الشباب على الفور معرضة المجتمعات المحلية للقتل والتعذيب والاختطاف وإتلاف المعونة الإنسانية والتجنيد القسري^(١٤٢). وكان من شأن مرحلة ما بعد هذه الانسحابات أيضاً، وفقدان مواقع رئيسية واستعادتها بصورة دورية، تقويض رغبة المجتمعات المحلية في دعم التحالف المناهض لحركة الشباب.

١٩٣ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، تلقى فريق الرصد تقارير تتعلق بـ ٣٢ ضربة جوية نفذتها كينيا والولايات المتحدة وقوات غير محددة الهوية في عام ٢٠١٧^(١٤٣). وهناك دلائل على تحسن عملية تحديد الأهداف: حيث أبلغ ممثلو المجتمعات المحلية من وادي جوبا الفريق بأن تأثير الضربات الجوية على المدنيين قد انخفض منذ عام ٢٠١٦^(١٤٤).

١٩٤ - وعزت الأمم المتحدة ٨١ حالة إصابة، وقعت في صفوف المدنيين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧^(١٤٥). وعلى الرغم من أن بعثة الاتحاد الأفريقي تحملت المسؤولية عن ٤ في المائة فقط من جميع الحوادث التي انطوت على إصابات في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٦، فقد أسهم الشعور بالإحباط وانعدام الاتصال بشأن التحقيقات ودفع التعويضات بصورة غير شفافة في نشوء تصور بأن القوات الدولية هي المسؤولة عن زيادة مستويات العنف^(١٤٦). ونال ذلك من أداء مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركائها الاستراتيجيين.

التشريد القسري

١٩٥ - بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٧، كانت الأمم المتحدة قد سجلت أكثر من ٨٥٩ ٠٠٠ حالة تشرد ذات صلة بالجفاف منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦^(١٤٧). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير

(١٤١) عزت البيانات العامة والخاصة من جانب السلطات الإثيوبية الانسحابات إلى عدم قدرة إثيوبيا على تحمل "العبء" في الصومال إلى أجل غير مسمى؛ وربط معلقون آخرون تلك الانسحابات بالاضطرابات السياسية الجارية في إثيوبيا.

(١٤٢) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل خمسة مدنيين، منهم اثنان من رجال الأعمال الذين قدموا خدمات الدعم إلى القوات الإثيوبية، على يد حركة الشباب لدى استعادتها السيطرة على مدينة تبيغولو في باكول.

(١٤٣) على النقيض من ذلك، قام فريق الرصد، خلال نفس الفترة في عام ٢٠١٦، بتوثيق ٢٩ ضربة جوية. انظر S/2016/919، المرفق 7.7.

(١٤٤) وثقت الأمم المتحدة ٣٦ إصابة وقعت في صفوف المدنيين تتصل باستخدام العتاد الجوي في ٥٨ ضربة جوية في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وتسبب الخوف من الضربات الجوية في تشريد المدنيين في مناطق أخرى: في منطقة غيدو، شُرد حوالي ٢٠٠ شخص من جراء الضربات الجوية حول مدينة برديرا في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(١٤٥) رسالة بالبريد الإلكتروني من أحد موظفي الأمم المتحدة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(١٤٦) اعتمدت في نهاية المطاف، في تموز/يوليه ٢٠١٧، إجراءات التشغيل الموحدة بشأن استجابة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لحالات الإصابة في صفوف المدنيين. وكان من شأنها توحيد الإجراءات اللازمة لتجهيز الادعاءات بوقوع أضرار للمدنيين، وتحديد التعويضات، وإجراء الإحالات لانتهاك إجراءات أخرى. وأخبرت بعثة الاتحاد الأفريقي فريق الرصد بأن البعثة لم تتمكن من تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة بسبب نقص التمويل.

(١٤٧) انظر Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Somalia: displacement dashboard—Protection and Return Monitoring Network (PRMN), displacements during July 2017", 29 August 2017.

إلى تموز/يوليه ٢٠١٧، شُرد ٨٧ ٠٠٠ شخص من منطقة شيبيلي السفلى نتيجة للنزاعات وانعدام الأمن^(١٤٨).

١٩٦ - واستمرت عمليات الإخلاء القسري للأشخاص المشردين داخلياً خلال عام ٢٠١٧، حيث سُجل أكثر من ٩٠ ٠٠٠ حالة بحلول نهاية تموز/يوليه، وأغلبها في مقديشيو. واضطلعت بعمليات الإخلاء جهات فاعلة خاصة - حركتها منازعات بين حراس البوابات والسكان بشأن اقتسام المعونة الإنسانية - كما وقعت عمليات أخرى نتيجة لسياسة الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية^(١٤٩).

١٩٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت حكومة كينيا أنها أرجأت إغلاق مخيم داداب من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. وقد انقضى الأجل المنقح من دون بذل جهود لإعادة اللاجئين بالجملة بصورة قسرية، وإن كانت الأمم المتحدة قد سجلت حالات إعادة قسرية فردية.

دال - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٩٨ - على الرغم من أن الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٦ شهدت انخفاض عدد حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم المسجلة بنسبة ٥٠ في المائة، فقد حدث تصاعد حاد في تجنيد حركة الشباب للأطفال، في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٧، لا سيما في مناطق غالغادود وهيران ومودوغ. وتعرّزت حملة حركة الشباب باختطاف المسنين والمعلمين وأفراد العائلات، الأمر الذي أسفر عن فرار العائلات أو قيامها بإرسال أبنائها إلى خارج المنطقة طلباً للأمان.

١٩٩ - انظر المرفق 11.2 للاضطلاع على لمحة عامة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم خلال فترة الولاية.

سادساً - انتهاكات حظر المفروض على الفحم

٢٠٠ - يظل الحجم الكلي لصادرات الفحم غير القانونية من الصومال ماثلاً لما كان عليه في الولاية السابقة، لكن وقعت بعض الاتجاهات الجديدة الجديدة بالذكر. فعلى العكس مما فعلت حركة الشباب في الجزء الأكبر من عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حينما حظرت بصورة متقطعة تجارة الفحم في المناطق الخاضعة لسيطرتها (انظر S/2016/919، الفقرة ١٢٩)، استأنفت الحركة الفرض المنتظم للضرائب على الفحم عند نقاط التفتيش على الطريق نحو المخزونات القريبة من الموانئ في بورغابو وكيسمايو. ويفيد تقدير محافظ إلى أن حركة الشباب تتلقى حالياً ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار سنوياً من تجارة الفحم غير المشروعة.

٢٠١ - ولا تزال دبي، بالإمارات العربية المتحدة، ولا سيما في ميناء الحميرية، هي وجهة التصدير الرئيسية، بالرغم من بعض المحاولات التي قام بها المتجرون بالفحم لتنويع التصدير إلى موانئ أخرى في المنطقة، منها البحرين والكويت وربما عُمان. وكان النوع الأكثر شيوعاً من المستندات الزائفة المستخدمة في إخفاء الأصل الصومالي لشحنات الفحم أثناء الولاية الحالية هو شهادات المنشأ الجيبوتية. وفي غضون

(١٤٨) UNHCR, "Somalia: flash report—PMRN displacement update", 10 August 2017.

(١٤٩) جرى إخلاء أكثر من ٥٠٠٠ من الأشخاص النازحين داخلياً في بيدوا وحدها في الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس. وفي الفترة ما بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، أمرت وزارة الداخلية في صوماليلاند بهدم مستوطنات غير رسمية في عيناو وحولها بسول، مما أسفر عن تشريد ٣٢٧ أسرة معيشية كانت قد فرت من تأثير الجفاف.

ذلك، يبدو أن الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، القائمة أساساً في دبي وكيسمايو، تعمل نحو اتخاذ هيكل للتعاون أكثر اتساماً بالطابع الرسمي.

٢٠٢ - وفي ما عدا الاستثناءات الملحوظة المتمثلة في الجهود المبذولة من جانب القوات البحرية المشتركة والكويت، اتسم تنفيذ الحظر المفروض على الفحم بالضعف، لا سيما من قِبَل الإدارة المؤقتة في جوبا ووحدة قوات الدفاع الكينية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والإمارات العربية المتحدة من بين البلدان المستوردة. ويؤدي نقص الالتزام بالاتساق في تنفيذ الجزاءات، وفي بعض الحالات الامتناع القصدي بشكل صارخ عن الامتناع للحظر المفروض على الفحم، إلى إتاحة تمويل حركة الشباب وتقويض جهود مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد في الصومال.

ألف - الإنتاج والنقل والمخزونات

٢٠٣ - استمر إنتاج الفحم في الصومال، بما في ذلك لأغراض التصدير غير المشروع، بمعدل مرتفع. ووفقاً لتحليل صور ساتلية أجرته الفاو، بلغ مجموع مواقع إنتاج الفحم في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧ حوالي ٢٦ ٠٠٠ موقع، حيث جرى تحديد ٤ ٠٠٠ موقع خلال عام ٢٠١٧^(١٥٠). وفي عام ٢٠١٧، كانت المنطقة الرئيسية لإنتاج الفحم هي جنوب بادهادهي، جوبا السفلى، في الجزء الجنوبي الشرقي من الصومال؛ بينما كانت المنطقة الثانوية لإنتاج الفحم قرب بوعالي، جوبا الوسطى. وكانت كلتا المنطقتين من الأراضي التي تحتلها حركة الشباب.

٢٠٤ - وتلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن حركة الشباب، على العكس من التكتيكات التي لوحظت خلال الولاية السابقة، استأنفت الفرض المنتظم للضرائب على الفحم عند نقاط التفتيش على الطرق الممتدة من مناطق إنتاج الفحم إلى الموانئ. ويبلغ المعدل الضريبي ٢,٥ دولار لكل كيس من الفحم، أو حوالي ٧٥٠ دولاراً للشاحنة المحملة بأكياس الفحم. ويُنقل الفحم المُنتج في جنوب بادهادهي عبر طرق صغيرة موصلة إلى مخزون بورغابو، في حين أن الفحم المُنتج قرب بوعالي قد يُنقل عبر الطريق المفضي إلى جلب، ثم وصولاً إلى المخزونات في كيسمايو.

٢٠٥ - ولا تزال المخزونات في كيسمايو وبورغابو هي المصادر الرئيسية لصادرات الفحم، في حين أن المخزون في برواه قد يمثل أيضاً تهديداً للسلم والأمن. وفي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، لاحظ أعضاء فريق الرصد مخزونيَّي الفحم الواقعين قرب ميناء كيسمايو. كما تلقى الفريق لاحقاً صوراً لمخزون الفحم الثالث في كيسمايو الواقع في شمال المدينة. وفي الفترة بين ١١ و ١٤ حزيران/يونيه، لاحظ أعضاء فريق الرصد المخزونين الواقعين قرب ميناء كيسمايو وفي بورغابو (انظر المرفق 12.1). وأخيراً، لا يزال القلق يساور الفريق بشأن ما يمثله مخزون الفحم في برواه من تهديد للسلم والأمن، إذ أنه قد يكون هدفاً لهجوم من جانب حركة الشباب أو قد يُسبب نزاعاً بين المتجرين بالفحم (انظر S/2016/919، الفقرة ١٣١). وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، في اجتماع مع رئيس الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي، أكد الفريق مجدداً أنه ينبغي للإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي، بالتشاور مع الحكومة الاتحادية، أن تلتزم الحصول على إرشاد اللجنة بشأن مخزون الفحم في برواه^(١٥١).

(١٥٠) اجتماع مع موظفي الفاو، نيروبي، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(١٥١) اجتماع مع شريف حسن شيخ عدن، نيروبي، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

باء - تصدير الفحم بصورة غير مشروعة

٢٠٦ - تشير الأدلة المتوافرة إلى أن حجم صادرات الفحم غير المشروعة من الصومال لم يتغير كثيراً عنه خلال الولاية السابقة لفريق الرصد. وفي تقديرات محافظة، يقدر الفريق أن قرابة ١٥ مركباً شراعياً في الشهر، أو حوالي ١٣٥ مركباً شراعياً في السنة، تنطلق من كيسمايو وبورغابو محملة بشحنات من الفحم، وذلك خارج موسم الرياح الموسمية الممتد من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر^(١٥٢). وإذا تصل حمولة كل مركب شراعي إلى ٣٠.٠٠٠ كيس من الفحم في المتوسط، وعلى اعتبار أن كل كيس فحم يزن ٢٥ كيلوغراماً، فإن ذلك يعادل ٧٥٠.٠٠٠ كيلوغرام من الفحم لكل مركب شراعي أو أكثر من ١٠٠.٠٠٠ طن متري من الفحم المصدر سنوياً. وإذا تُقدّر القيمة بسعر الجملة في أسواق التصدير بـ ٣٠ دولاراً للكيس الواحد (انظر S/2016/919، المرفق 9.2)، فإن قرابة أربعة ملايين كيس سنوياً من صادرات الفحم ستبلغ قيمتها ١٢٠ مليون دولار.

٢٠٧ - ولا تزال الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما ميناء الحميرة في دبي، هي الوجهة الرئيسية لصادرات الفحم غير المشروعة من الصومال. وتلقى فريق الرصد أيضاً معلومات خلال الولاية الحالية تفيد بأن الفحم الصومالي يجري استيراده من خلال ميناء الفجيرة، بالإمارات العربية المتحدة، وإن لم يجر بعد التحقق من الكميات. وقد تأكد أيضاً أن بلداناً أخرى من مجلس التعاون الخليجي، مثل البحرين والكويت، هي مقاصد للفحم الصومالي (انظر المرفق 12.2). وتلقى الفريق أيضاً تقارير بشأن مراكب شراعية محملة بالفحم متجهة إلى موانئ في عُمان، غير أن هذه التقارير لم يتم التحقق منها.

جيم - المستندات والشبكات الإجرامية

٢٠٨ - لا يزال استخدام مستندات الجمارك المزورة، مثل شهادات المنشأ، الطريقة الرئيسية لتيسير الاستيراد غير المشروع للفحم الصومالي. وخلال الولاية السابقة، كان النوع الرئيسي من مستندات الفحم الزائفة المستخدمة هو شهادات المنشأ الصادرة عن باكستان وجزر القمر وغانا (انظر S/2016/919، الفقرة ١٣٨ والمرفق 9.7). وخلال الولاية الحالية، كان النوع الأكثر شيوعاً من المستندات الزائفة هو شهادات المنشأ الجيبوتية، حيث جرى تداول هذه المستندات في ميناء الحميرة، بالإمارات العربية المتحدة، كما جرى تقديمها في ميناء الدوحة، بالكويت. وتشير تحقيقات الفريق إلى المصدر الرئيسي لمستندات الفحم الجيبوتية الزائفة بوصفه بشير خليف موسى، وهو مواطن من جيبوتي مقيم حالياً في دبي (انظر المرفق 12.2.2). وقُدِّمت أيضاً شهادات منشأ غانية زائفة في ميناء الحميرة وميناء الفجيرة خلال الولاية الحالية. وتشمل الأنواع الأخرى من مستندات الفحم الزائفة المحتملة التي لا يزال الفريق يحقق بشأنها شهادات منشأ من كوت ديفوار وتنزانيا. واكتشف الفريق كذلك استخدام مُتجرين بالفحم لمستندات تسجيل سفن سريلانكية زائفة (انظر المرفق 12.2.3).

٢٠٩ - وقد بيّنت أنماط تجارة الفحم غير المشروعة التي لاحظها فريق الرصد وجود شبكات إجرامية عابرة للحدود الوطنية تعمل في الصومال والإمارات العربية المتحدة (انظر S/2016/919، المرفق 9.6). وخلال الولاية الحالية، قد تكون هذه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية اتخذت هيكلاً أكثر اتساعاً بالطابع الرسمي. وتلقى الفريق معلومات بشأن "مجموعة كل النجوم" (All Star Group)،

(١٥٢) هذا استقراء يستند إلى عينات من شحنات الفحم الصومالي المتحقق منها علاوة على ملاحظة فريق الرصد لاتجاهات التصدير الإجمالية خلال الولايتين السابقتين والحالية.

المعروفة أيضاً باسم "شركة كل النجوم التجارية العامة" (All Star General Trading Company)، التي تشمل موردي ومتجري ومستثمري الفحم غير المشروع الرئيسيين في كيسمايو وديي. ولم يتمكن الفريق من تأكيد ما أفادت به عدة تقارير بشأن وجود اتفاق حصري بين "كل النجوم" ورئيس الإدارة المؤقتة في جوبا أحمد مادوبي لتصدير الفحم من الصومال. وبالمثل، لم يتمكن الفريق من تأكيد مزاعم بشأن اتفاق لتقاسم الإيرادات بين "كل النجوم" وحركة الشباب. غير أن ذلك إن صحَّ سيكون متسقاً مع معلومات تفيد بأن على أحمد ناجي، وهو مسؤول سابق عن تحصيل الضرائب لفائدة حركة الشباب، وعضو حالياً في "كل النجوم"، ومعاون منذ زمن طويل لمادوبي (انظر S/2016/919، الفقرة ١٣٣)، تلقى تهديدات بالقتل من جهاز أمنيّات حيث طُوبل باستئناف تقاسم إيرادات الفحم^(١٥٣).

دال - تنفيذ الحظر المفروض على الفحم

٢١٠ - على الرغم من أن مجلس الأمن أكد مجدداً في الفقرة ٢٢ من قراره ٢٣١٧ (٢٠١٦) أنه يتعين على السلطات الصومالية اتخاذ التدابير الضرورية لمنع تصدير الفحم من الصومال، فإن الحكومة الاتحادية لا تسيطر عملياً على الموانئ سواء في كيسمايو أو بورغابو. وقد امتنعت الإدارة المؤقتة في جوبا، التي لا تزال تعتمد على فرض الضرائب على صادرات الفحم غير المشروعة لتمويل عملياتها، بصورة منتظمة عن تنفيذ الحظر المفروض على الفحم منذ فرضه في شباط/فبراير ٢٠١٢. ولم تقم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تظل وحدات قوات الدفاع الكينية التابعة لها منتشرة في موانئ كيسمايو وبورغابو، بمساعدة السلطات الصومالية في تنفيذ الحظر المفروض على الفحم، ولا بتيسير وصول فريق الرصد إلى موانئ تصدير الفحم على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٣ من القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦). وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، لم يُسمح لثلاثة من أعضاء الفريق، بعد وصولهم إلى بورغابو على متن طائرة مروحية تابعة للأمم المتحدة من كيسمايو، بمغادرة قاعدة قوات الدفاع الكينية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي بغية تفتيش مخزون الفحم المجاور^(١٥٤).

٢١١ - وكان تنفيذ الدول الأعضاء الأخرى للحظر المفروض على الفحم متفاوتاً. وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال الولاية السابقة، بما في ذلك مصادرة عدة شحنات من الفحم غير المشروع، فقد تراجعت الإمارات العربية المتحدة من حيث الاتساق والفعالية (انظر المرفقين 12.2.2 و 12.2.4). وتتحمل جيبوتي، ولا سيما سفير جيبوتي إلى الإمارات العربية المتحدة عثمان موسى ضرار، مسؤولية كبيرة عن تقويض تنفيذ الحظر المفروض على الفحم من خلال شهادته المتكررة بقانونية شهادات المنشأ الزائفة (انظر المرفق 12.2.2). وقد أظهرت الكويت مستوى عالياً من الالتزام الاستباقي تجاه تنفيذ الحظر وتعاونت على نطاق واسع مع فريق الرصد (انظر المرفق 12.2.3). وينبغي أيضاً التنويه بتعاون البحرين مع الفريق، والذي أفضى إلى المصادرة الجزئية لشحنة بضائع واحدة (انظر المرفق 12.2.4).

٢١٢ - ويود فريق الرصد أن ينوّه بتعاون القوات البحرية المشتركة، ولا سيما فرقة العمل المشتركة ١٥٢، في تنفيذ الحظر المفروض على الفحم. وشمل ذلك سرعة تبادل المعلومات وتيسير اتصالات فريق الرصد

(١٥٣) مقابلة مع مصدر مقيم في كيسمايو، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(١٥٤) السبب الذي ذكره قائد قطاع قوات الدفاع الكينية لعدم توفير حراسة ولعدم السماح لأعضاء فريق الرصد الثلاثة بمغادرة قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي هو أن فريق الرصد لم يقدم طلبه بتفتيش مخزون بورغابو من خلال القنوات الرسمية قبل الهبوط في القاعدة. ولم يكن الأمن هو المسألة الرئيسية، حيث أن المنطقة كان قد جرى بالفعل تطهيرها للسماح بمبوط آمن لمروحية الأمم المتحدة.

بالسلطات الكويتية خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، مما أتاح مصادرة الفحم من مركبين شرعيين (انظر المرفق 12.2.3). وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، أجرت القوات البحرية المشتركة استطلاعاً جويّاً لخمسة مراكب شرعية في طريقها إلى الصومال من مرسى ميناء الحميرية كان الفريق قد حددها. وتقاسمت القوات البحرية المشتركة إثر ذلك أوصاف للمراكب الشرعية وبيانات عن موقعها وصور لها مع سلطات الإمارات العربية المتحدة، التي لها الولاية التي تسمح لها الصعود على متن المراكب الشرعية وتفتيشها داخل المياه الإقليمية لذلك البلد. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال النتيجة غير معروفة (انظر المرفق 12.2.4).

سابعاً - تصويب لتقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا العامل بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥) (S/2016/919)

٢١٣ - أفاد فريق الرصد، في حاشية للفقرة ٧٧ من تقريره السابق (S/2016/919)، بأن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع للولايات المتحدة قد فرض جزاءات على شركة هرمود تيليكوم (Hormuud Telecom Somalia Inc) في عام ٢٠١٢. ويود الفريق أن يوضح في هذا الصدد أن شركة هرمود لم تخضع مطلقاً لجزاءات فرضها ذلك المكتب.

ثامناً - تعاون الدول والجهات الأخرى من غير الدول مع فريق الرصد

٢١٤ - عُقد الانتقال السياسي بعد الانتخابات التي أُجريت في شباط/فبراير ٢٠١٧ التوصل مع الحكومة الاتحادية الصومالية. ويود فريق الرصد أن ينوّه بتعاون الإدارة الجديدة في الرد على أغلب المراسلات الرسمية قرب نهاية ولايته. وكان البنك المركزي الصومالي مفيداً بوجه خاص أيضاً بشأن تحقيقات الفريق.

٢١٥ - ويود فريق الرصد أن يعرب عن شكره لسلطات بونتلاندي على تعاونها، خصوصاً فيما يتعلق بالتحقيقات بشأن تنظيم الدولة الإسلامية.

٢١٦ - ويود فريق الرصد أن يعرب عن شكره لجمهورية إيران الإسلامية على البناء على التعاون الذي استُهل خلال الولاية السابقة عن طريق الترحيب بالفريق في جمهورية إيران الإسلامية مرة ثانية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢١٧ - ويود فريق الرصد أن يعرب عن شكره للكويت على التعاون في تنفيذ الحظر المفروض على الفحم، وفرنسا على تيسير تفتيش الأسلحة التي صادرتها السفينة لا بروفانس، ولتركيا على مساعدتها في التحقيق بشأن المسدسات الصوتية.

٢١٨ - ويود فريق الرصد أن يعرب عن شكره للقوات البحرية المشتركة على تعاونها بشأن الحظر المفروض على الفحم، وللحكومة البحرية للصومال التابعة للاتحاد الأوروبي (عملية "أطلنطا") على تعاونها في التحقيقات بشأن الاتجار بالأسلحة والقرصنة.

٢١٩ - وساعدت منظمة C4ADS، وهي منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن العاصمة، في العديد من التحقيقات التي اضطلع بها فريق الرصد؛ وزودت شركة Arquibus Solutions، وهي شركة استشارية مقرها في المملكة المتحدة، الفريق بتحليل مفيد بشأن المسدسات الصوتية وغيرها من الأسلحة.

عدم التعاون

٢٢٠ - يود فريق الرصد الإشارة إلى استمرار الافتقار إلى تبادل المعلومات من جانب شركة الثريا، وهي شركة للاتصالات السلكية واللاسلكية، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيقات بشأن تهريب الأسلحة.

تاسعاً - تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف

٢٢١ - أضيف اسم فارس محمد مناع (SOi.008) إلى قائمة الجزاءات المتعلقة بالقرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لانتهاكه الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، التي تتضمن معايير تتعلق بانتهاكات حظر توريد الأسلحة. وتحت عنوان معلومات إضافية، يذكر الموجز السردى لأسباب الإدراج أن مناع مهرب أسلحة معروف. ويخضع مناع لحظر السفر وتجميد الأصول على السواء في ظل نظام الجزاءات المفروضة على الصومال.

٢٢٢ - وأتهم مناع في قضية جنائية في البرازيل تتصل بتحويل مسار أسلحة من جيبوتي إلى اليمن. ويزعم المدعون أيضاً أن مناع قد سافر إلى البرازيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لزيارة مصنع تملكه شركة تصنيع السلاح^(١٥٥) Forjas Taurus SA. ووفقاً لفريق الخبراء المعني باليمن، سافر مناع إلى البرازيل وتشيكيا وفرنسا ومصر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ باستخدام جواز سفر دبلوماسي يمني. وقد يكون مناع قد سافر أيضاً إلى بلدين أفريقيين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/2017/81، الفقرة ١١٧ والشكل السابع). وأجرى فريق الخبراء المعني باليمن، الذي لا يزال فريق الرصد يتعاون معه، تحقيقاً مع مناع بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة إلى اليمن (المرجع نفسه ١، الفقرة ٨٠ والمرفق 41)، فيما يتعلق بأمور تشمل معاملات قد تُشكّل أيضاً عدم امتثال لتجميد الأصول.

عاشراً - التوصيات

ألف - الأخطار التي تهدد السلام والأمن

٢٢٣ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) النص على أن معايير الإدراج في القائمة المتعلقة باختلاس الموارد المالية (انظر قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، الفقرة ٢ (ج)) تنطبق على الاختلاس داخل الولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارات الإقليمية؛

(ب) تشجيع الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارات الإقليمية على إبرام اتفاق بشأن تقاسم الموارد يحدّد توزيع الموارد ويوضح حقوق وواجبات كل منها داخل نظام اتحادي.

(١٥٥) Lisandra Paraguassu, "Exclusive: Brazil's Taurus sold arms to trafficker for Yemen war, prosecutors allege", Reuters, 5 September 2016. متاح على الرابط: <http://www.reuters.com/article/us-brazil-arms-taurus/exclusive-brazils-taurus-sold-arms-to-trafficker-for-yemen-war-prosecutors-allege-idUSKCN11B1KM>.

باء - حظر توريد الأسلحة

٢٢٤ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) مناشدة الدول الأعضاء والسلطات الصومالية والقطاع الخاص التعاون مع تحقيقات فريق الرصد، بما في ذلك توفير وثائق الجمارك والشحن، المتعلقة بتصدير مواد كيميائية إلى الصومال يمكن أن تُستخدم كمؤكسدات في صناعة أجهزة مفتجرة مرتجلة، مثل سلايف نترات الأمونيوم، وكلورات البوتاسيوم، وكلورات الصوديوم؛

(ب) مناشدة الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارات الإقليمية إتاحة اطلاع فريق الرصد الكامل على جميع الأسلحة والذخائر قبل توزيعها؛

(ج) مناشدة الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارات الإقليمية وضع إجراءات عمل موحدة تتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك نظام للإصدار والاستلام لتتبع جميع الأسلحة بعد توزيعها.

٢٢٥ - ويوصي فريق الرصد رئيس اللجنة بما يلي:

(أ) أن يكتب، نيابة عن اللجنة إلى الحكومة الاتحادية الصومالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والإدارات الإقليمية والولايات الأعضاء في الاتحاد، والشركاء الدوليين المعنيين، مذكراً إياهم بالتزامهم بموجب الحظر المفروض على الأسلحة، ولا سيما الفقرة ١١ (أ) من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، وإرفاق المذكرة رقم ٢ بشأن المساعدة على التنفيذ لكي يستخدموها مرجعاً.

جيم - القانون الدولي الإنساني

٢٢٦ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تُجري عملية حصر للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان في الصومال، استناداً إلى السابقة المتمثلة في عمليات الحصر التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٨ وفي جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٧.

دال - الحظر المفروض على الفحم

٢٢٧ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يأذن للدول الأعضاء بأن تصدر، وفقاً لتشريعاتها الوطنية وفي داخل مياهها الإقليمية وموانئها البحرية، المراكب التي يثبت أنها انتهكت الحظر المفروض على تصدير الفحم من الصومال، ومن ثم التصرف في السفن عن طريق مزاد علني، وإرغام الدولة العضو التي يحمل البحارة جنسيتها على تحمل تكاليف إعادتهم إلى وطنهم.

هاء - قائمة الجزاءات

٢٢٨ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) النظر في استخدام جميع معايير الإدراج في القائمة المتاحة، بما فيها الأسماء الجديدة المدرجة في القائمة غير تلك المتصلة بحركة الشباب أو بتنظيم الدولة الإسلامية.

واو - الفصل

٢٢٩ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) النظر في الفصل بين نظامي الجزاءات المفروضة على كل من إريتريا والصومال^(١٥٦).

(١٥٦) انظر توصيات التقرير الختامي لفريق الرصد فيما يتعلق بإريتريا لعام ٢٠١٧ (سيصدر لاحقا). ويشير الفريق إلى أن الحكومة الاتحادية قد أعربت عن تأييدها للفصل بين نظامي الجزاءات.

Annex 1.1: Al-Shabaab procurement of weapons following attacks on AMISOM

Attack on UPDF base in Baledogle, Lower Shabelle with 120 mm mortar

1. On 23 April 2017, Al-Shabaab attacked a Uganda People's Defence Forces (UPDF) base in Baledogle, Lower Shabelle region. Photographic evidence from the scene shows the remnants of the tail of a 120 mm mortar round.¹

Figures 1 and 2: Round tail of a 120 mm mortar found in a crater at the scene of the attack on the UPDF base in Baledogle.



2. This is the first time the SEMG has established that Al-Shabaab has used a 120 mm mortar. Although Al-Shabaab has used 60 mm and 80 mm mortars since 2009, 120 mm mortars have the potential to cause much higher civilian casualties.² The SEMG has received multiple reports that Al-Shabaab acquired several 120 mm mortar launchers and projectiles from its attacks on 26 June and 1 September 2015 on Burundian and Ugandan AMISOM contingents based at Leego and Janale, respectively (see S/2015/801, para. 91).

¹ Photographic evidence from a security advisor to the Somali National Army on 12 July 2017.

² A 120 mm mortar is able to penetrate deeper into a building and can cause more damage than smaller mortars. It can also cause greater fragmentation over a wider area. "Military Systems Ground Mortars", GlobalSecurity. Available from <http://www.globalsecurity.org/military/systems/ground/mortars.htm> (accessed 20 July 2017).

Attack on KDF base in Kulbiyow on the Somalia/Kenya border

3. On 27 January 2017, Al-Shabaab detonated a vehicle borne improvised explosive device (VBIED) at the perimeter of a Kenya Defence Forces (KDF) camp at Kulbiyow, a base straddling Kenya and Somalia's Lower Juba region. The VBIED was followed by an armed attack of Al-Shabaab fighters armed with AK-pattern rifles and RPG launchers. According to an Al-Shabaab spokesperson, at least 67 KDF soldiers were killed and a number of others were taken prisoner. Among the significant items seized by Al-Shabaab were one OTO-Melara Mod 56, one 105 mm Howitzer, and one WZ-551 armoured personnel carrier. In addition, Al-Shabaab also captured an 81 mm mortar launcher, as well as an M240B heavy machine gun.

Figure 3: Still from Al-Kataib media wing of Al-Shabaab suggests a 105 mm L5 Pack Howitzer may have been captured at Kulbiyow.



4. The SEMG has been unable to find evidence of Al-Shabaab's use of the 105 mm artillery. The group may not have access to the required ammunition or may not possess the necessary technical knowledge to operate this type of weapon.³

Figure 4: Armoured Personnel Carrier WZ-551 captured at Kulbiyow.



³ Interview with senior AMISOM official in Mogadishu, 26 April 2017.

Figure 5: 81 mm mortar launcher captured by Al-Shabaab at Kulbiyow.



Figure 6: M240B machine gun captured by Al-Shabaab at Kulbiyow.



**Annex 1.2: Al-Shabaab use of improvised explosive devices (IEDs)
(STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 1.3: 2 January 2017 VBIED attack in Mogadishu

1. On 2 January 2017, two large vehicle-borne improvised explosive devices (VBIEDs) exploded near the perimeter of the Adan Adde International Airport complex.¹ The first VBIED, which was smaller in explosive size was detonated around noon, next to a checkpoint on the Jaale Siyaad road. The first explosion cleared the path for a large truck laden with explosives to pass through the checkpoint and detonate a few minutes later adjacent to the Peace Hotel. Estimates of the net explosive quantity (NEQ), or TNT equivalence, of the second explosion range from 200 kg to as much as 1,200 kg (see below).

Figure 1: Google Earth satellite imagery of the blast site.



¹ “Massive blast hits near Mogadishu airport”, Al Jazeera English, 2 January 2017. Available from <http://www.aljazeera.com/news/2017/01/somalia-massive-blast-rocks-mogadishu-airport-170102091229184.html>.

Figures 2 and 3: Images of the vehicle carrying the VBIED and of the blast.



Assessments by explosives experts

2. The SEMG has reviewed assessments by several independent explosives experts, some of whom were among the first at the scene following the VBIED explosion. These experts concluded that the NEQ of the blast was in the range of 800 kg, based on the dimensions of the crater and damage to the surrounding buildings.²

3. An independent explosives engineer consulted by the SEMG used a range of explosive engineering formulae and tools to estimate the explosive mass of the VBIED.³ This analysis was based on crater dimensions obtained by the SEMG, and data derived from witness reports and the available imagery. This specialist concluded that the NEQ of the blast was approximately 1,200 kg (TNT equivalent), as shown in Table 1, below.

Table 1: Summary of NEQ estimations

	<i>Methodology</i>	<i>NEQ (kg) estimate</i>	<i>Remarks</i>
1	US Homeland Security Table (Glazing Damage)	1,042	Based on damage to glazing at 480 m.
2	UK Building Damage Predictive Equations	1,255	Based on damage to buildings at 27 m and 54 m.
3	Italian Cratering Predictive Equations for Blast Loading of Concrete Paving Slabs	1,315	Based on the assumption that the distance between the road and the base of the truck was 0.45 m.
4	Mean of 1, 2, and 3	1,204	

² Report from independent explosives experts in Mogadishu received on 16 September 2017.

³ These findings were also peer reviewed and agreed by a UK-based qualified blast analysis engineer.

Figure 4: Blast crater.



UNMAS assessment

4. Experts at UNMAS reported to the SEMG their assessment that NEQ of the VBIED was between 200 kg and 500 kg.⁴ By the time UNMAS personnel accessed the scene, the crater dimensions and characteristics could not be properly assessed as the crater had been partially filled in. UNMAS stated that the damage to buildings close to the blast site required additional analysis, as it was not clear whether the damage was caused by the primary explosion or large pieces of fragmentation projected through the walls.⁵ UNMAS experts also suggested that a more detailed analysis of the damage to Peace Hotel is required, taking into account the original construction of the hotel.⁶

Figure 5: Damage to adjacent buildings.



⁴ Email received from UNMAS operations officer on 14 September 2017.

⁵ Ibid.

⁶ Ibid.

Annex 1.4: Puntland IED seizures

1. During this mandate, Puntland has witnessed an increased IED threat from Al-Shabaab, possibly as a response to the group's rivalry with the expanding ISIL faction in Bari region.
2. On 26 April 2017, five suspected members of Al-Shabaab were arrested on the outskirts of Bosaso with IED components hidden inside containers loaded on a Suzuki vehicle.⁷ The components included explosives, detonator cords, and a 12-volt vehicle battery alarm, to be used as a source of power for the IED. There was also a remote-control device, as well as electric detonators manufactured in India (see "C-DET electric detonators", in annex 1.2 (strictly confidential)). The three cylinders captured in the seizure are commonly used by Al-Shabaab in the construction of roadside IEDs (see figure 3, below).⁸

Figure 1: IED components seized by Puntland security forces on 26 April 2017.



3. On 6 June 2017, the SEMG conducted interviews with the five suspects at Bosaso Central Prison. Four of the men admitted to being members of Al-Shabaab.
4. The SEMG noted that four of the suspects were from Baidoa, the capital of Bay region, the surrounding area of which is an Al-Shabaab stronghold. They had been instructed to travel to Puntland's Galgala region between three and seven months prior to their arrest. During that time, they were based in different locations in the Golis Mountains. According to the suspects, they met for the first time by the roadside along the highway to Bosaso on 26 April, and according to one of the prisoners, they were given their instructions by an Al-Shabaab leader named Abdullahi Mohamed. None of the prisoners admitted receiving IED training. They claimed that they had not seen the IED materials before they were loaded onto the vehicle.

⁷ Information and photographs received via SMS from a journalist in Bosaso, 26 April 2017.

⁸ Interview with explosives expert in Mogadishu, 13 June 2017, and via Skype, 22 August 2017.

5. The items discovered in the seizure suggest that the plot was at an advanced stage, and all the necessary components for an IED attack were present.⁹ On 30 June, the five IED suspects were executed by Puntland authorities.¹⁰

Figure 2: Seizure of IED components near Bosaso, Puntland on 30 May 2017.



6. In a second incident, on 30 May 2017, Puntland security forces arrested two people and seized explosives as well as other materials hidden in a truck carrying vegetables, at a checkpoint near Bosaso. They discovered explosive materials in cylindrical containers, computer drives, at least 16 radio aerials, military fatigues, and vehicle number plates from Somalia and Somaliland. According to Puntland security forces, the seized vehicle originated from Belet Weyne in Hiran region.

7. The presence of radio aerials suggests that they were to be used as a means of communicating internally within the cell, during the planning and execution of attacks.¹¹ Alternatively, the radio aerials could also have been intended for use components in a radio-controlled IED attack.¹²

Figure 3: Cylinders seized by Puntland security forces on 26 April 2017.



⁹ Interview an UNMAS operations officer in Mogadishu, 13 June 2017.

¹⁰ "Somalia's Puntland executes 5 Al-Shabaab militants", Xinhua, 9 April 2017. Available from http://news.xinhuanet.com/english/2017-04/09/c_136194170.htm.

¹¹ Interview with an UNMAS operations officer in Mogadishu on 13 June 2017.

¹² Ibid.

Annex 1.5: Al-Shabaab financing in Bay and Bakool regions

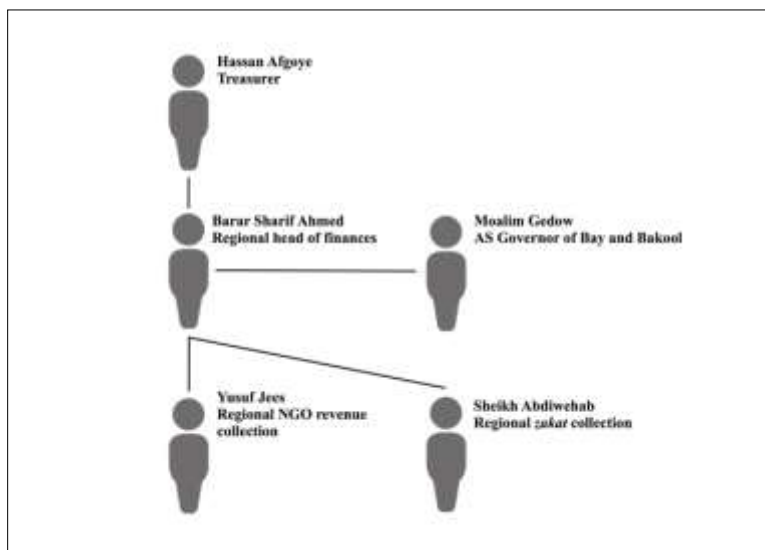
1. The following annex provides a snapshot of Al-Shabaab financing in Bay and Bakool regions, largely based on the testimony of a former Al-Shabaab senior finance officer, and partially corroborated by regional intelligence officials.

2. Al-Shabaab remains in control of considerable territory in Bay and Bakool regions. In addition, Al-Shabaab is currently running at least three training camps in the region.¹³ Al-Shabaab covers the costs of its regional operations in Bay — which includes paying salaries for soldiers, Amniyat operatives, and financial officers — through taxation at local markets and checkpoints. *Zakat* is also collected, once or twice a year.¹⁴ However, protection money paid by companies and NGOs is also transferred directly to the national-level Al-Shabaab Treasurer, Hassan Afgooye.¹⁵

Structure

3. Al-Shabaab has divided Bay and Bakool into five administrative regions: Baidoa, Berdale, Dinsor, Qansah Dere, and Burhakaba. Formerly, each administrative region had an autonomous financial officer, but significant defections during 2017 have prompted the centralization of Al-Shabaab's regional governance.¹⁶ Based on information from interviews conducted with Somali authorities and Al-Shabaab defectors, the financial structure of Al-Shabaab in Bay and Bakool is mapped in figure 1, as follows:¹⁷

Figure 1: Regional financial structure for Al-Shabaab in Bay and Bakool.



¹³ Intelligence report, 29 July 2017, on file with the Secretariat.

¹⁴ See S/2016/919, annex 1.6.

¹⁵ Interview with a defected Al-Shabaab financial officer, Baidoa, 30 August 2017.

¹⁶ "Several al-Shabaab militants defect to government forces", Garowe Online, 24 July 2017. Available from <http://www.garoweonline.com/en/news/somalia/somalia-several-al-shabaab-militants-defect-to-government-forces>.

¹⁷ Interview with intelligence officer specializing in Al-Shabaab financing, Baidoa, 2 September 2017.

Revenue

4. Al-Shabaab derives significant revenue from taxation at local markets and checkpoints within Bay and Bakool regions. This includes revenue from livestock markets, agricultural exports, and checkpoint taxation of imported goods.¹⁸ For example, the checkpoint at Leego generates \$4,700 to \$5,000 per day taxing trucks arriving with goods from Mogadishu at a rate of \$800 each.¹⁹ The livestock market at Safarnooley generates an estimated \$30,000 to \$33,000 per week for Al-Shabaab, and the livestock market at Wajid generates an estimated \$17,000 per week for Al-Shabaab. Al-Shabaab also taxes trucks departing the agricultural market at Ufurow that are transporting local produce, such as maize and peanuts, for markets in Mogadishu.

Figure 2: Map indicating regional markets and checkpoints under discussion.



5. Major companies operating in Bay and Bakool are another source of revenue for Al-Shabaab. The Monitoring Group has received information regarding three companies, which pay Al-Shabaab a monthly sum of between \$25,000 and \$70,000 in exchange for the safety of their employees and security of their infrastructure.²⁰

¹⁸ Locations and Al-Shabaab revenue estimates provided by a NISA officer specializing in Al-Shabaab financing, interviewed in Baidoa, 2 September 2017; and locations and Al-Shabaab activities confirmed by another source in Baidoa, 4 September 2017.

¹⁹ This is marginally less than the typical rate of \$1,000 per truck at other checkpoints. Interview with intelligence officer specializing in Al-Shabaab financing, Baidoa, 2 August 2017, interview with intelligence officer, Baidoa, 1 September 2017.

²⁰ Interview with intelligence officer specializing in Al-Shabaab financing, Baidoa, 2 August 2017; and interview with an Interim South-West Administration official, Baidoa, 1 September 2017.

6. Al-Shabaab also extorts payments from NGOs operating in the region, and is increasingly generating revenue through kidnappings of NGO workers. On 8 August 2017, for example, four local staff members of a NGO were kidnapped in Burhakaba, Bay region. One was subsequently released while the other three were transported by the leader of the operation, Isaq Daliil, to Bullo Fulay, in Bay region. At the time of writing clan elders had started negotiations with Al-Shabaab on the release of the hostages. Al-Shabaab also conducted a number of abductions of local NGO staff during the mandate in Bay region, including where NGOs were fined for violating access agreements. Payments to secure the staff members' release have subsequently been negotiated between clan elders and Al-Shabaab.²¹

Expenditure

7. Revenues collected from local communities are primarily spent on the salaries of Al-Shabaab members working within the region. Tax collectors receive a salary of \$100 each month; soldiers receive a salary of between \$20 and \$150 each month; and Amniyat operators receive a salary of \$500 per month.²² A former Al-Shabaab operative whose responsibility was to distribute the salaries of Al-Shabaab forces within the region told the Monitoring Group that for local forces he distributed cash, and for troops further in the field he made payments using Taaj, a Somalia-based mobile money transfer service.²³

²¹ Interview with intelligence officer specializing in Al-Shabaab financing, Baidoa, 2 August 2017.

²² Interview with a defected Al-Shabaab financial officer, Baidoa, 30 August 2017.

²³ Ibid.

Annex 2.1: ISIL occupation of Qandala

1. On 6 March 2017, the SEMG conducted a day mission to Qandala by sea, facilitated by the Puntland President's Office and the Puntland Maritime Police Force (PMPF). From October to December 2016, Qandala had been the seat of the ISIL faction — and the first settlement in Somalia captured by the group — until it was retaken by Puntland forces in early December.
2. On 26 October 2016, between 80-90 ISIL militants swept into Qandala from the surrounding mountainside, declaring it the seat of the Islamic Caliphate in Somalia. According to local clan elders, a spokesman for the group urged residents to remain in the town and join the ISIL faction; one clan elder recalled the spokesmen boasting to the crowd that “we will capture Asia, Africa, and the whole world”.¹ However, representatives of the local inhabitants refused to assist the militants, telling them that they would vacate Qandala if ISIL remained. In response, the militants began ransacking the town, looting the police station, school, and the medical clinic, and torching residences. Prior to vacating Qandala in advance of approaching Puntland forces in December, the militants damaged the town's water reservoir with gunfire.
3. Residents of Qandala left the town during the ISIL occupation, and according to town elders many families remained displaced at the time of the SEMG's visit. Residents of Khooriga, a village just east of Qandala and a former arms smuggling hub, recounted that members of the group had threatened to kill anyone who did not agree with their interpretation of Islamic law, and reported a similar displacement of local inhabitants by ISIL militants.²
4. Residents of Qandala reported witnessing English-speaking foreign fighters among the group, including “whites”, but the SEMG has so far been able to confirm the presence of only a limited number of foreigners serving within the group.³ Identification of the militants was complicated by the fact that they covered their faces in turbans while in the town.

¹ Interviews with clan elders and other residents of Qandala, 6 March 2017. Residents identified the names of two spokesmen: “Asad” a.k.a. “Omar”, and “Usama” — almost certainly not their real names.

² Interviews with residents of Khooriga, 6 March 2017.

³ Interviews with clan elders and other residents of Qandala, 6 March 2017.

Figure 1: Arabic graffiti left by ISIL militants on the wall of the police station in Qandala, reading “The Islamic Caliphate on the path of the Prophet”.

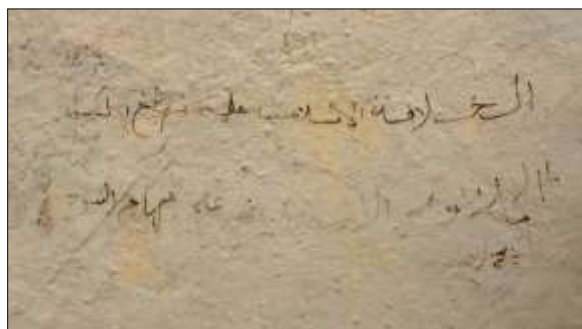


Figure 2: Residence used as a billet by ISIL fighters in Qandala, which they torched before leaving.



Isse Mohamoud Yusuf “Yullux”

5. At the time of the SEMG’s visit to Qandala, the bulk of the *Darawish* (Puntland regular forces) garrisoning the town — roughly 200 troops — were comprised of the militia of the former pirate and arms smuggler Isse Mohamoud Yusuf “Yullux”, a member of the dominant Ali Salebaan sub-clan and cousin of ISIL leader Abdulqader Mu’min.⁴ Prior to the offensive to retake Qandala, the Puntland administration had reached an agreement with “Yullux”, whereby his militia would be integrated into the *Darawish*; his forces subsequently participated on the frontlines of the offensive. However, the agreement later fell apart primarily due to a disagreement over pay, and “Yullux” retreated with his militia to his home town of Timirshe, where he has resumed his material assistance to the ISIL faction, including through the provision of arms and ammunition.⁵

⁴ Isse “Yullux’s” activities have been detailed in several previous SEMG reports; see, for instance, [S/2013/413](#), annexes 1.7 and 3.1.c.

⁵ Interviews with an intelligence and a security officer in Bosaso, 8 March and 11 April 2017; interview with a former associate of “Yullux”, Nairobi, 18 April 2017; interview with Abdinisir Sofe, Chief of Staff to the Puntland President, Nairobi, 29 August 2017.

Figure 3: Undated photograph of Isse Mohamoud Yusuf “Yullux”.



Captured weaponry⁶

6. By the time of the SEMG mission to Qandala on 6 March 2017, the weapons and ammunition captured from ISIL by Puntland security forces had already been redistributed. However, a local data collector from the UK-based organization Conflict Armament Research had previously photographed and documented six weapons and 161 rounds of ammunition captured from ISIL fighters in Qandala (see figures 4-7, below). Most of the weapons appear to be older legacy arms, which are difficult to trace. The bulk of the seized ammunition consisted of 12.7x108 mm rounds, likely intended for use with DShK heavy machine guns. According to intelligence sources in Puntland, as well as ISIL defectors interviewed by the SEMG, the majority of arms supplied to the ISIL faction originate in Yemen.

Figures 4: Several AK-pattern assault rifles, PK machine guns, 12.7x108 mm ammunition, and 7.62x39 mm ammunition. A rocket propelled grenade, and RPG munition.



⁶ Images in this annex courtesy of the UK-based organization Conflict Armament Research.

Figure 5: An RPG manufactured in Bulgaria (serial number IHH-17-56).



Figure 6: 12.7x108 mm ammunition; factory markings on the metal packaging indicate they were manufactured in the Russian Federation.

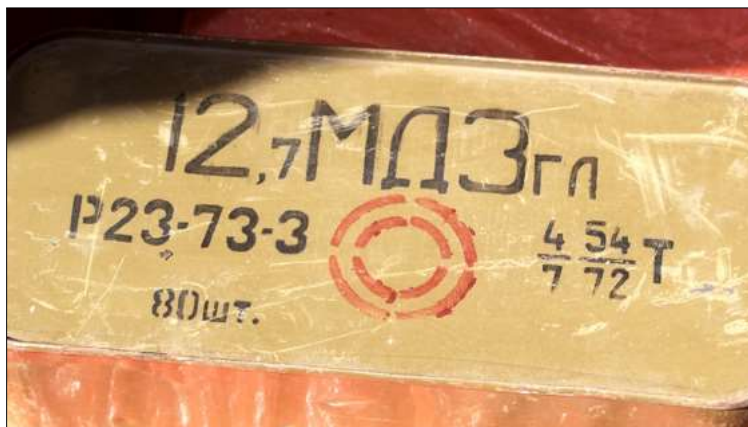


Figure 7: Norinco branded NP-34 pistol, a tracing request was sent to the relevant Member State on 3 July 2017 (S/AC.29/2017/SEMG/OC.81).



Annex 2.2: Leadership of the ISIL faction

1. Since its 2016 report (S/2016/920, annex 1.2), the SEMG has further developed its understanding of the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) faction's membership and leadership structure, primarily through interviews with former members of the group facilitated by the Puntland administration.⁷ While the SEMG was able to confirm the names or *noms de guerre* of 14 ISIL leaders, their exact roles in the group are less clear; preliminary indications are that the ISIL leadership structure is less hierarchical and more fluid than that of Al-Shabaab, with individuals lacking rigid titles or functions.

- (a) Abdulqader Mu'min (Darod/Majeerteen/Ali Salebaan): Emir of the ISIL faction, former spiritual head of Al-Shabaab North-East (ASNE) in the Golis Mountains. Designated as a Specially Designated Global Terrorist by the U.S. Department of State in August 2016.⁸
- (b) Abdirahman Fahiye Isse Mohamud a.k.a. Ahmed Aden; Khalid; Yaqub; Burane (Darod/Harti/Deshishe): Deputy to Mu'min, second in command of the ISIL faction. Born in 1985 in Bosaso; former member of ASNE in the Golis Mountains. Identified by Puntland authorities as being the coordinator of the 23 May 2017 suicide bombing in Bosaso (see annex 2.5, strictly confidential).⁹
- (c) Mahad Moalim (Majeerteen/Ali Salebaan): cousin of Abdulqader Mu'min; previously reported to be Mu'min's deputy; current role may relate to preaching (*dawa*). Former member of ASNE in the Golis Mountains.
- (d) Abdihakim Dhuqub (Majeerteen/Ali Salebaan/Ismail Ali): Senior leader, aged 50-55 years; involved in the creation in 2004 of the first Bosaso cell of Al-Itihaad al-Islamiya (AIAI), an ideological predecessor to Al-Shabaab.¹⁰ Former member of ASNE in the Golis Mountains.
- (e) Abdiqani "Luqmaan" (Darod/Leelkase): Aged 25-30 years; lead commander in charge of military operations; former member of ASNE in the Golis Mountains.
- (f) "Abu Hafsa" (Hawiye/Galjaal): Deputy of "Luqmaan", aged approximately 30 years. Former member of Al-Shabaab from Hiran region; possible recruiter of fighters from southern Somalia in conjunction with an individual known as "Jabal".
- (g) Hamza Farey (Darod/Majeerteen): head of preaching (*dawa*) and orientation. Former member of ASNE in the Golis Mountains.

⁷ On 11 and 12 April 2017, the SEMG conducted interviews with 10 defected and captured ISIL fighters being held at Bosaso Central Prison.

⁸ U.S. Department of State, "State Department Terrorist Designation of Abdiqadir Mumin", press release, 31 August 2016. Available from <https://www.state.gov/j/ct/rls/other/des/266486.htm>.

⁹ According to information provided by a relative of Mohamud, he was born in 1985 in Bosaso, and joined the Al-Shabaab insurgency in the Golis Mountains in 2008 before switching his allegiance to the ISIL faction in October 2015 at the behest of his close associate Abdulqader Mu'min. He is described as 1.75 m in height and 70 kg in weight, light skinned, and bearded.

¹⁰ See S/2013/413, annex 1.7.

- (h) Abdibasid a.k.a. Mukhtar (Majeerteen/Ali Salebaan): aged approximately 30 years, but younger looking; possible role involves intelligence gathering and/or the procurement of weapons.

2. Other significant figures in the organization, identified through interviews with intelligence and security sources, as well as phone network analysis, include: Abdiweli Mohamed Aw-Yusuf “Walah” (Majeerteen/Ali Salebaan/Ismail Ali); Abshir Mahamoud Mire Mahamoud a.k.a. Abshir Gardhere; Jama Ismail Said Salah a.k.a. Jama Dhere; Ahmed Omar Ali “Beerdhagax” (a suspected arms supplier); Abdirahman Yusuf Mahamud Adan; and Mohamed Bile Gash Yusuf (see annex 2.3, strictly confidential, for a mobile phone network analysis of the ISIL leadership).

3. As noted in the SEMG’s 2016 report (S/2016/919, para. 28), the arms dealer and former pirate, Isse Mohamoud Yusuf, or “Yullux” (Darod/Majeerteen/Ali Salebaan), continues to provide material support, including arms and ammunition, to the ISIL faction.¹¹ “Yullux” had briefly integrated his 200-strong militia into the Puntland security forces, where they participated in the recapture of Qandala in November and December 2016. However, a dispute over pay with the Puntland administration led to “Yullux” to abrogate the agreement and withdraw his forces to his home area of Timirshe in May 2017, where he reignited his ties with ISIL leadership, including his cousin Abdulqader Mu’min.¹²

Phone network analysis of ISIL leadership

4. In contrast with the arms trafficking networks the SEMG has tracked in Puntland, phone network analysis of the ISIL faction presents a far greater challenge, inasmuch as ISIL leaders routinely change SIM cards to avoid detection and potential targeted kinetic action by local forces and Member States. Consequently, the SEMG’s analysis of ISIL phone records by necessity involves a more disjointed analysis across discrete, limited timeframes.

Abbas Mahamoud Yusuf

5. One such snapshot occurred between 10 November and 13 December 2016, during the ISIL faction’s occupation of Qandala. Abbas Mahamoud Yusuf, a local resident of the Qandala area, was forcibly recruited by the ISIL faction on 10 November, and tasked with supplying food, water, and other goods to the group.¹³ He reported his direct superior to be Abdiqani “Abu Sufiyan”, originally from Galkayo, and that “Abu Sufiyan” would regularly call him on his mobile phone, as did two other ISIL commanders.¹⁴ On 13 December, Yusuf was captured by Puntland forces in Qandala, and accordingly his phone activity ceased. Yusuf’s phone records, therefore, provide a useful window into ISIL mobile phone activity during the one month he worked for the group.

¹¹ Interviews with an intelligence and a security officer in Bosaso, 8 March and 11 April 2017; interview with a former associate of “Yullux”, Nairobi, 18 April 2017; interview with Abdinasir Sofe, Chief of Staff to the Puntland President, Nairobi, 29 August 2017.

¹² International agency security officer in Bosaso, 4 June 2017. The area around Timirshe remains a stronghold for the ISIL faction.

¹³ Interview with Abbas Mahamoud Yusuf in Bosaso Central Prison, 12 April 2017.

¹⁴ Ibid. Yusuf described “Abu Sufiyan” as approximately 40 years old, dark-skinned, with a large black beard and a bent little finger on his right hand. He believed “Abu Sufiyan’s” role within the ISIL faction involved preaching (*dawa*) and orientation for new recruits.

**Annex 2.3: Mobile phone analysis of Abbas Mahamoud Yusuf and the ISIL
faction (STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 2.4: ISIL attack on International Village Hotel

1. On 8 February 2017, two ISIL-affiliated gunmen stormed the International Village Hotel in Bosaso, in the first attack of its kind by the militant group. The likely target was the former governor of Bari region, Abdisamad Gallan, whose militia had joined with Puntland forces during the offensive to retake Qandala in November and December 2016.¹⁵ While the operation was poorly planned, it nonetheless demonstrated the group's ability and determination to carry out attacks in Puntland's economic capital.

Narrative of the attack

2. At 05:30 UTC +3 on 8 February, the two ISIL gunmen arrived at the main gate of International Village Hotel. According to a senior police official, one of the attackers was known to a hotel guard, which accounted for the guard's willingness to open the gate.¹⁶ Once the gate was open the attackers gunned down two hotel guards and entered the compound, proceeding along different routes towards Gallan's villa in a flanking manoeuvre.¹⁷

3. Gallan was protected by four bodyguards stationed outside his villa; presumably unknown to the attackers, a delegation of businessmen from the United Arab Emirates (UAE) was staying in a neighbouring villa, guarded by a detachment of six port police officers. The first attacker, who was in the courtyard without any cover, was killed by Gallan's bodyguards. Two of the bodyguards were also killed, and the remaining two were wounded. The surviving attacker then circled around the rear of Gallan's villa and was quickly shot and killed by the detachment of port police guarding the UAE villa.¹⁸ Additional Puntland police arrived at the hotel approximately 15 minutes after the assault had begun.

Analysis of the attack

4. While the attack demonstrated a higher degree of sophistication in intelligence-gathering than previously displayed by the ISIL faction, it lacked critical elements of planning. The attackers had obtained accurate intelligence on the villa at which Gallan was staying, and knew the identity of the guard on duty at the main gate. However, the planners committed a fatal tactical error in failing to account for the contingent of port police at the hotel, who, when combined with Gallan's bodyguards, meant the ISIL gunmen were outnumbered five to one while on a mission to penetrate a fortified compound.

5. Most critically, however, the attack demonstrated the ISIL faction's possession of a valuable resource: adherents willing to face a high or near certain risk of death while carrying out the group's objectives. A further demonstration of this asset occurred on 23 May 2017, when the ISIL faction conducted its first suicide attack in Somalia (see annex 2.5, strictly confidential).

¹⁵ Abdisamad Gallan had previously launched an armed insurgency against the Puntland administration in June 2016 following his dismissal as governor of Bari region, which the SEMG detailed in annex 8.10 of S/2016/919.

¹⁶ Interview with senior Puntland police commander in Bosaso, 7 March 2017.

¹⁷ Interview with Abdisamad Gallan in Bosaso, 8 March 2017.

¹⁸ Ibid.

Annex 2.5: May 2017 ISIL suicide bombing in Bosaso (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 3.1: Galkayo conflict: 7 October to 18 November 2016

1. In S/2016/919, the SEMG documented the outbreak of conflict between the Interim Galmudug Administration (IGA), the Puntland administration, and their allied militia in late 2016, and its impact on civilians.¹⁹ The most recent phase of the Galkayo conflict commenced on 7 October 2016.
2. The city of Galkayo has long been the site of tensions between the majority inhabitants of the north of the city — primarily Majeerteen/Omar Mohamud and Leelkase clans — and the south — Haber Gedir/Sa'ad.²⁰ Further to large scale conflict in 1991, the Mudug Agreement of June 1993 held relatively steadily for 22 years. The formation of the IGA in 2015, however, prompted renewed contestation for territories and resources.²¹ The conflict which erupted between the IGA, Puntland and their allied militia in November/December 2015 exacted a significant toll on the city's inhabitants, with 30 to 40 people killed, over 100 injured and the bulk of the population displaced.
3. The December 2015 agreement intended to prevent the reoccurrence of the conflict was poorly implemented.²² As noted by the SEMG in 2016,²³ by August 2016 a series of assassinations and attacks attributed to Al-Shabaab based in south Galkayo had reignited mistrust between the parties, with Puntland officials accusing actors in Galkayo of providing cover for the attacks. In the wake of a double vehicle-borne improvised explosive device (VBIED) attack on 21 August 2016 — which destroyed government offices and part of the hospital in north Galkayo — anger reached a crescendo.²⁴ Some in north Galkayo alleged direct collaboration between the south Galkayo administration and Al-Shabaab. Others asserted that the south Galkayo administration did not have the capacity to challenge Al-Shabaab and arrest the perpetrators of the attacks.
4. Puntland and the north Galkayo administration's response to the increasing insecurity was to impose severe restrictions on vehicle movements from south Galkayo, causing major disruptions to both commercial and humanitarian traffic.²⁵ The IGA responded with its own restrictions. Tensions deepened when 13 IGA-affiliated forces were killed in

¹⁹ S/2016/919, annex 7.4.

²⁰ See Interpeace and Peace and Development Research Centre, *Galkacyo Conflict Assessment, December 2016 – March 2017*, on file with the Secretariat (Galkayo conflict assessment); see also, Heritage Institute for Policy Studies (HIPS), *Gaalkacyo Conflict: Drivers, Contributors and Potential Solutions*, December 2016; and Zakaria Yusuf & Abdul Khalif, "Galkayo and Somalia's Dangerous Faultlines", available from <http://blog.crisisgroup.org/africa/somalia/2015/12/10/galkayo-and-somalias-dangerous-faultlines/> (accessed 22 September 2017).

²¹ For a description of the process which led to the creation of the IGA see S/2015/801, annex 1.1.

²² A Ceasefire Agreement was signed on 2 December 2015 between the Puntland and Galmudug administrations. It provided, inter alia, that displaced people would be facilitated to return home and that both administrations would facilitate humanitarian access.

²³ S/2016/919, para. 99.

²⁴ The attack killed 27 people and injured over 90. Interview with UN staff member, 2 July 2017, Galkayo; interview with staff of hospital in north Galkayo, 5 July 2017, Galkayo.

²⁵ The Puntland President issued two decrees setting out the ban and related procedures on 8 September and 16 September 2016. The ban was rescinded on 20 September, generating public outcry and a series of angry public demonstrations in north Galkayo. The Puntland Vice President, Abdihakim Abdullahi Amey, was one of the key drivers of the suspension, and later the construction of the livestock market — to facilitate management of the blockade — which was the trigger of the 2016 fighting.

a US airstrike on 27/28 September 2016 at Jeehdin.²⁶ The IGA-appointed Governor for Mudug accused Puntland authorities of complicity in the attack, calling for the Galmudug security agencies to “adopt measures to respond to the blatant aggression staged by Puntland militia who misled US forces with clan-motivated intelligence and logistical support”.²⁷

The conflict

5. Open conflict broke out in Galkayo on 7 October 2016. Once again it was a controversial construction project on the boundary in Garsoor neighborhood, this time a live-stock holding area, which prompted the renewal of the conflict.²⁸ The fighting was subsequently concentrated in south Garsoor and Wadajir neighborhoods, with Horumar and Israac neighborhoods also affected. While local militia were the first to engage, state-aligned regional forces joined the fray the following day, and the conflict continued sporadically for approximately one month.

*Weaponry deployed*²⁹

6. Both sides deployed heavy weaponry in the conflict, including:

- Zu-23 anti-aircraft artillery;
- Field artillery (85 mm);
- DShK and RPGs;
- B-10 recoilless rifles;
- Mortars.

7. Puntland authorities also deployed Type T24 tanks.³⁰

8. Although Puntland allegedly had a BM-21 “Grad” truck-mounted multiple rocket launcher deployed in Galkayo at the time, the SEMG does not assess it was used in the conflict.

²⁶ Galmudug officials told the SEMG that in addition to the 13 military personnel, seven civilians and livestock were also killed in the strike. They also noted that there had been a ground encounter between Puntland and Galmudug forces prior to the strike. Interview with security and administrative officials, south Galkayo administration, 4 July 2017.

²⁷ See “Galmudug State condemns aerial bombardment that killed, soldiers, civilians in central Somalia”, press statement, 30 September 2017, available from <http://www.qaranimo.com/news/2016/09/30/galmudug-state-condemns-aerial-bombardment-by-u-s-forces-that-killed-soldiers-civilians-in-central-somalia/>.

²⁸ The livestock holding area (6°45’19.78” N, 47°24’51.40” E) was intended to ease the impact of the restrictions on cross-boundary movement and the requirement that there be a vehicle change-over for goods and animals coming from the south. Many livestock had died during the early months of the imposition of the ban. Although the contract for the construction was given to a north Galkayo businessman, when he tried to share the contract with a southern partner there was strong pushback from the community.

²⁹ SEMG in-person and phone interviews with individuals present during the conflict in Galkayo, April to August 2017; examination of video footage available of the conflict on social media.

³⁰ See video posted by Horseed Media News, 14 October 2016, <https://www.youtube.com/watch?v=i8SHbmH5iEw> (accessed 22 September 2017).

9. The SEMG received a credible but unverified report that 300 AK-pattern rifles were distributed to Omar Mahmoud militia operating in South Garsoor directly from the Office of the President of Puntland.³¹

Key actors

10. For the IGA and south Galkayo, the military was led by Abdelaziz Abdullahi Abdi “Qooje Dagaari”.³² Colonel Hassan Farah Karshe was also in command. The main political actors supporting the engagement were the IGA Minister of Security, Cismaan Ciise Nuur, “Taar Dhuleed” and the IGA Minister of Ports, Burhan Warsame Igaal (Ha-ber Gedir/ Sa’ad/Abdalle).

11. In north Galkayo, the main fighting forces consisted of Mudug-based units of the Puntland *Darawish* (regular forces) under the command of Lieutenant Colonel Abdirashid Mohamud Ashkir “Qodhob”. A contingent of Garowe-based Darawish, under the command of Colonel Jimcale Jaamac Takar, and the Qardho-based commander Cabdiqaadir Cabdi Ciise “Caagadeyste”, were also deployed to provide further support.³³ General Said Mohamed Hersi a.k.a. “Sayeed Dheere”, Chief of the Puntland Defence Forces, was largely absent during the conflict, with lower-ranking officers on the ground reportedly by-passing his command.

12. South Galkayo authorities claimed that they had retrieved a Puntland Security Force (PSF) ID from the body of a dead combatant.³⁴ The SEMG was unable to verify this information and received no other information relating to the participation of the PSF, who have a base in Galkayo.³⁵

13. The Minister of Environment, Tourism and Wildlife, Ali Abdullahi Warsame (Majeerteen/ Omar Mohamud, and a Norwegian citizen) and the then Minister of Public Works, Housing and Transportation, Abdirashid Mohamed Hirsi (Lelkase), now Minister of Fishery and Marine Resources, were the main political actors driving the conflict on the Puntland side, appointing elders to muster the local community and mobilize clan militia and managing the financing of the war effort.³⁶ The Minister of Commerce Abdiweli Hersi Abdulle (Indhaguran) and Abdiqani Gelle Mohamed, the Minister of

³¹ SEMG phone interview with individual with knowledge of the fighting, 10 August 2017. See video of fighting involving militia at Garsoor village in Galkayo, date indeterminate. Available from https://www.youtube.com/watch?v=_E3DseWi3E4 (accessed 22 September 2017).

³² Commander Dagarri was later dismissed from his position by IGA President Ahmed Duale “Haaf”.

³³ See video footage of contingent of Puntland forces listing to speech by Colonel Jimale and receiving the welcome of the community at https://www.youtube.com/watch?v=_XX8AFhFAOQ (accessed 22 September 2017). Colonel Jimale assures his troops that they are well prepared and equipped and thanks the Puntland leadership for their support in terms of morale and logistics.

³⁴ SEMG interview with security and administrative officials, south Galkayo administration, 4 July 2017.

³⁵ Abdirahman Mahmoud Haji Hassan, the Director of the Puntland Maritime Police Force (PMPF) was in Galkayo for some of the conflict period, along with some of his forces and vehicles but there were no reports that they actively participated in the conflict.

³⁶ Reflecting their antagonistic stance towards the peace negotiations, Warsame and Hersi were ordered by President Abdiweli Mohamed Ali “Gass” to withdraw from Galkayo in June 2017, in order to facilitate the signing of the 22 June accord (see below). Hersi later engaged in the process, however, and was present at the September 2017 peace conference.

State for Aviation and Airports were also on the ground, although the former actively engaged in the peace negotiations.

Allegations of involvement of federal forces

14. During the 2015 phase of the conflict, Puntland had alleged that the FGS had provided weapons in support of IGA forces.³⁷ During the 2016 conflict, Puntland claimed that a unit of the National Intelligence and Security Agency (NISA) forces, based in Adado, participated in support of Galmudug. On 12 October Minister Ali Abdullahi Warsame presented two defected soldiers at a press conference in north Galkayo.³⁸ The defectors claimed to be NISA personnel, who had fought against Puntland under the command of NISA's Ali Dhere.³⁹

Non-governmental actors

15. In comparison with the 2015 phase of the conflict, the Galkayo business community was more actively involved in the fighting in 2016. While in 2015 the community had largely played a conciliatory role between the two sides, during the hostilities in 2016 key figures provided logistical support — including food and fuel — to the combatants.⁴⁰ Certain clan elders also energetically mobilized to prolong the conflict, including on social media.

Aggravating factors

16. The historically rooted origins of the conflict and the upheaval caused by the creation of the IGA which sharpened clan divisions, have been described above. There were three additional interlinked factors: the role of the media; the role of Al-Shabaab and its relationship with the parties to the conflict; and the conflict economy.

*Media*⁴¹

17. Both parties to the conflict deployed media outlets to leverage fears.⁴² Local media — particularly radio — were used to fuel tensions, circulate misinformation, and gen-

³⁷ See, for example, “Somalia: Federal Govt delivers arms consignment to Galmudug”, Garowe Online, 27 November 2015, available from <http://www.garoweonline.com/en/news/puntland/somalia-federal-govt-delivers-arms-consignment-to-galmudug-report>.

³⁸ See video of the press conference at <https://www.youtube.com/watch?v=i8SHbmH5iEw> (accessed 22 September 2017).

³⁹ Unofficial translation of statements of Omsan Abdullahi Jama and Abdi Osman Mahmoud, on file with the Secretariat. The two Marehan soldiers identified themselves and described how they were NISA personnel based in Aadado, where they had assisted with the securing the state formation process. Their involvement in Galkayo had begun when they had been told that there were being deployed to deal with clearing a roadblock on the Galinsoor-Galkayo road near Banderadley, but then found themselves taken to the city and ordered to fight. They then defected.

⁴⁰ Some who spoke to the SEMG linked the greater involvement of the business community to Al-Shabaab's increasing influence and control of the conflict dynamic.

⁴¹ For an overview of challenges to freedom of expression in Somalia and the role of the media, see UN-SOM Human Rights, Report on the right of freedom of expression: striving to widen democratic space in Somali's political transition, available from http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SO/UNSOM_FreedomExpressionReport_Aug312016.pdf (accessed 22 September 2017).

erate support for the prosecution of the conflict more broadly. These broadcasts contributed both to the virulence and length of the hostilities, and incentivized fundraising in support of the conflict. This was recognized in the 1 November 2016 agreement which halted the conflict: one of the five key provisions was an undertaking to “refrain from anything exchanged through the media that can create conflict”.⁴³

18. Social media, including chat groups, was also exploited. The SEMG documented how particular elders and others in diaspora fuelled the fighting — and later opposed peace efforts — using the tool.⁴⁴ In the context of the Puntland Vice President’s arrival in Galkayo for the September 2017 peace conference, for example, one elder told his community that the Vice President’s intention was to give their land to Galmudug and that they should be prepared to confront him. Evidence indicates that his words sparked mobilization of militia in north Galkayo. Social media was also used, including by individuals in diaspora, to incite attacks to impede the peace negotiations.

*Al-Shabaab*⁴⁵

19. Al-Shabaab operations and influence were strengthened by the outbreaks of conflict in Galkayo in 2015 and 2016. The 2015 hostilities created space for the group’s expansion into Puntland during 2016; the second phase enabled consolidation of those gains.

20. As in many parts of Somalia, Al-Shabaab in Galkayo cultivated a presence in all strata of society, from traditional elders and clan militia, to businessmen, to military and government officials.⁴⁶ Al-Shabaab thus became a party to, and resource used by parties to, the conflict. For example, the businessman Abdirisak Hussein Tahlil (Alol Geel) was one of those who prominently assisted the troops on the Galumudug side with logistic support during the conflict.⁴⁷ In late July 2017, he was arrested by Puntland and US forces and accused of involvement in Al-Shabaab operations.⁴⁸

21. Al-Shabaab in turn leveraged its influence and ability to intimidate within clan, business, military and political structures on both sides, in order to prolong the conflict. In addition to contributing to conflict operations, Al-Shabaab actively attempted to pre-

⁴² The levels of fear and mistrust between populations on either side of the line dividing Galkayo is such that some civilians opt never to venture to the other side, creating what has been described as an “*Isbaaro*

waa Qalbi” or a “clan-defined roadblock”. The Galkayo conflict assessment found that, “the media are perceived as a key aggravating actor in north and south Galkacyo, igniting tensions and fueling conflict, yet present huge potential for resilience and positive impact”.

⁴³ Communique from Member States of the Federal Government of Somalia, Puntland, Jubbaland, South-West, Galmudug and HirShabelle, 1 August 2017, on file with the Secretariat.

⁴⁴ The SEMG reviewed copies of circulated material, details suppressed in order to safeguard interlocutors.

⁴⁵ Conversations with security and civil society experts in Galkayo and Nairobi, April to July 2017.

⁴⁶ The SEMG was provided with details of senior military and political figures connected with both administrations who were alleged to have close family or other links with named Al-Shabaab members, including allegations that a number were in close communication with Al-Shabaab throughout the conflict. The SEMG was not able to verify this information.

⁴⁷ Another prominent South Galkayo businessman, “Abass” — alleged to be allied with Al-Shabaab — was observed by some in the community wearing a military uniform during the fighting. SEMG phone interview with individual with knowledge of the conflict, 11 August 2017.

⁴⁸ See para. 18.

vent resolution efforts: one individual with knowledge of the peace negotiations told the SEMG that in Galkayo throughout 2017 Al-Shabaab regularly called certain elders and directed them to sabotage the effort.⁴⁹ Payments were also made to induce collaboration.

Conflict economy

22. In previous inter-clan conflicts the SEMG documented how social media was used to raise money in the diaspora, not only for humanitarian support, but also to purchase logistics and weapons to support and prolong the fighting.⁵⁰ In Galkayo, diaspora funding facilitated the payment of medical treatment for fighters, and the procurement of fuel, weapons and ammunition. A recording of a conversation between an IGA commander and an individual in diaspora during the conflict, for example, includes expressions of thanks to those outside the country for their willingness to support the fighting.⁵¹ The SEMG received information on one instance in which military leaders in north Galkayo specifically sought funds from both the local population and the diaspora to “defend the community” and subsequently bought more heavy weaponry.⁵²

23. Credible allegations emerged late in the SEMG’s investigation, however, of an additional dimension: that certain individuals among the military, political and clan leadership deliberately created opportunities to profit from and prolong the conflict. Through a variety of social media platforms — including the messaging apps WhatsApp and Telegram — these actors warned of imminent threats against their communities, and the need for funds to counter them. Some of this money was simply diverted. In one instance documented by the SEMG, a group of elders requested funds to help mobilize a sub-clan which had not yet joined the conflict: funds were sent and subsequently appropriated for private gain.

24. The conflict was also funded from regional budgets: in Puntland it was claimed by one SEMG source that five per cent of revenue from Bosaso port — estimated at approximately \$20,000 per week — was allocated to the conflict during some of the period. There were credible but unverified allegations that some of these funds were embezzled by government officials.

⁴⁹ SEMG interview with NGO staff member, 24 April 2017, Nairobi.

⁵⁰ During its investigation into the Hawalde-Surre conflict in Hiran between 2013 and 2015, for example, the SEMG received evidence of fundraising for the parties in the UK. For an account of that conflict see S/2015/801, annex 6.3 (a) and strictly confidential annex (b).

⁵¹ See https://www.youtube.com/watch?v=JhuLb_10Z3Q (accessed 22 September 2017). The Commander expresses appreciation for the supplies which have been brought to the battlefield and promises that the apostates will be destroyed. Although the title of the recording indicates the speaker is the Commander of the IGA forces, General Daagari, the SEMG has been able to verify that it was not him, but another unnamed IGA commander.

⁵² SEMG phone interview with an individual from Galkayo with knowledge of the request and the outcome, 21 July 2017, Galkayo.

Impact of the conflict on the civilian population⁵³

25. In contrast with the 2015 phase of the conflict, in 2016 the fighting was largely concentrated away from the centre of the town.⁵⁴ Nevertheless the 2016 conflict had severe consequences for civilians in Galkayo.⁵⁵ Over 90,000 people were displaced — many for the second time since 2015, including all internally displaced persons in south Galkayo.⁵⁶ When the most violent phase of the conflict came to an end in early November 2016, the UN assessed that 45 people had been killed and 162 injured.⁵⁷ Other casualty estimates were much higher: one NGO calculated that 100 people were killed and over 200 injured between early October and late December 2016.⁵⁸

26. Significant civilian harm was caused by indiscriminate and disproportionate fire. The UN assessed, for example, that at least 88 civilian casualties were the result of indiscriminate shelling between Puntland and IGA forces.⁵⁹ Residential compounds in southern Garsoor, mostly deserted by civilians, were also damaged in the fighting. At the height of the conflict the hospital in south Galkayo was forced to move its patients to a location seven kilometres outside the town when a mortar shell landed 150 metres from the facility.⁶⁰ Officials in south Galkayo told the SEMG that 5 Star Hotel, the University of Galkayo and numerous civilian homes were damaged by shelling by Puntland forces.⁶¹

27. There were reports of other violations against civilians, including an increase in incidents of sexual and gender-based violence in the wake of rounds of combat, and abductions of civilians.⁶²

28. The conflict dangerously undermined community reserves in a time of drought with families forced to rent vehicles to flee and to forgo income-generating activities. Early in the conflict, for example, food aid was required for an estimated 60,000 people

⁵³ See, Human Rights Watch, “Dispatches: Clashes in Galkayo, Somalia Harm Civilians -Tens of Thousands Displaced by Three Weeks of Fighting”, 25 October 2016, available from <https://www.hrw.org/news/2016/10/25/clashes-galkayo-somalia-harm-civilians>.

⁵⁴ One interlocutor suggested that international community statements on civilian harm at the end of the 2015 conflict impacted this decision, although few agreed with this analysis. SEMG interview with a humanitarian worker, 10 November 2016.

⁵⁵ SEMG interviews with UN and NGO staff members, 1-5 July 2017, Galkayo.

⁵⁶ For an assessment of the initial impact of the fighting on civilians, see, OCHA Somalia, “Flash Update #2 Humanitarian impact of fighting in Gaalkacyo”, 24 October 2016.

⁵⁷ By 10 November 2016 OCHA was reporting that 90,000 had been displaced 45 killed and 162 injured. See OCHA Somalia, “Flash Update #3 Humanitarian impact of fighting in Gaalkacyo”, 10 November 2016.

⁵⁸ Confidential NGO report on file with Secretariat. North Galkayo hospital, for example, recorded treating 60 wounded fighters and 11 wounded civilians during the October/November conflict period. Email from medical official, 22 July 2017.

⁵⁹ Internal UN report reviewed by the SEMG.

⁶⁰ SEMG interview with medical staff in south Galkayo, Galkayo, 4 July 2014.

⁶¹ SEMG interview with security and administrative officials, south Galkayo administration, Galkayo, 4 July 2017.

⁶² On 30 October 2016, for example, Sa’ad and Omar Mohamud elders exchanged four civilians who had been abducted by militia from both sides from the green line the previous week. Email from an NGO staff member, 1 November 2016.

displaced from the north of the city.⁶³ Even when the conflict ended, many families were unable to send their children back to school due to the collapse of their livelihoods.⁶⁴

29. Beyond the community in Galkayo, the blocking of the Bosaso-Galkayo corridor — the main supply route for World Food Programme (WFP) supplies to Mudug, Galgaduud and Hiran regions — significantly increased the cost of delivery to beneficiaries in those areas. It also had an adverse impact on the cost of transporting commercial goods, further undermining drought resilience.⁶⁵

30. Due to the location, direction and intensity of the fighting, most of those killed or injured were combatants: the scale of these casualties was the most difficult to assess. One estimate provided to the SEMG by a humanitarian worker present during the conflict was that at least 80 fighters were killed on the Puntland side and likely more on the Gal-mudug side. A hospital in south Galkayo recorded 71 casualties on one day during the fighting in October — mostly combatants — of whom 10 died.⁶⁶

Responsibility for international crimes

31. Almost all those who offered suggestions for a resolution in Galkayo cited the need for action to be taken against those who commit international crimes.⁶⁷ As noted above, with widespread use of indiscriminate and disproportionate fire, targeting of civilian areas, and large-scale forced displacement, there was credible evidence that international crimes were committed on both sides during both phases of the conflict.⁶⁸

32. In a joint statement in the midst of the 2015 Galkayo conflict, key members of the international community came together declared that they would “not tolerate impunity and the continued needless killing of innocent civilians”.⁶⁹ They added that “[t]hose

⁶³ For an overview of the immediate humanitarian impact of the conflict see OCHA, “Consolidated Inter-Cluster Rapid Assessment Report, Impact of Fighting in Gaalkacyo”, 19 October 2016.

⁶⁴ SEMG Skype interview with resident of Galkayo, 28 July 2017. Education results for local children deteriorated due to lengthy school closures. Email from a community leader, 21 July 2017. Both the 2015 and 2016 conflicts had a visible impact on the economy of Galkayo, with businesses closed or transferred to other cities. In Galkayo in July 2017 the SEMG met with a number of people who described how they had sent their families to live elsewhere in Somalia after the first round of the fighting.

⁶⁵ SEMG interview with a senior humanitarian official, 24 July 2017.

⁶⁶ SEMG interview with director of a south Galkayo hospital, 4 July 2017.

⁶⁷ The Heritage Institute recommended that, “[t]here should be no impunity for individuals fueling or allowing the continuance of the Gaalkacyo conflict. They should be held accountable for their actions. The killing and displacement of civilian population is a serious violation of national and international humanitarian law. The UN should take a leading role in the investigation of violations of human rights and humanitarian law committed in Gaalkacyo”. Heritage, *op cit* at footnote 2. For an analysis of the culture of impunity across different layers of political and social life in Galkayo which has contributed to the virulence of the conflict, see Galkayo Conflict Assessment, *op cit* at footnote 2.

⁶⁸ Somalia is not a party to the Additional Protocol II to the Geneva Conventions governing non-international armed conflicts. It is, however, a party to the four Geneva Conventions which it ratified on 12 July 1962. Common article 3 sets out the minimum standards which apply to conflicts “not of an international character”. There is also an extensive evolving body of customary international law governing the conduct of non-international armed conflict.

⁶⁹ “International community condemns renewed outbreak of fighting in Gaalkacyo”, statement issued on behalf of the United Nations, the African Union Mission in Somalia (AMISOM), the Inter-Governmental Authority on Development (IGAD), the European Union (EU), the United States, the United Kingdom, Sweden and Italy, 3 December 2015, available from <https://unsom.unmissions.org/international-community-condemns-renewed-outbreak-fighting-gaalkacyo>.

found to be responsible [...] of the killing and displacement of civilians must be held accountable” and that “[a]ny deliberate shelling of civilian areas of Gaalkacyo may constitute crimes against humanity that must be fully investigated and vigorously prosecuted”.

33. No prosecutions ever took place. Further, when conflict did break out again in October 2016, despite multiple statements by UNSOM and international partners on the crisis in 2016, the issue of accountability was not addressed. Nevertheless, all the same factors, actors and elements of civilian harm were present.

Ceasefire and aftermath of the conflict

34. On 1 November, the parties announced that an agreement had been reached in Abu Dhabi. Both sides would enforce a ceasefire, refrain from inflammatory media statements, and appoint a joint committee to work on finding a lasting solution, with a meeting in Kismayo scheduled for 20 November 2016 for further discussions.⁷⁰ The November meeting never occurred. A ceasefire came into effect on 18 November with the creation of a 2 km long buffer-zone between both sides, and the establishment of an 18-member Joint Ceasefire Committee (JCC).⁷¹ Two key elements of the agreement — the complete withdrawal of forces to their original bases and the removal of roadblocks — were slow to materialize.

35. On 30 November, there was further exchange of fire between the parties, resulting in injury to civilians, and damage to a school and a community centre in north Galkayo and south Galkayo, respectively.⁷² Sporadic fighting continued during December 2016 including one incident in which a shell landed in a UN compound.⁷³

36. On 1 January 2017, the parties once again renewed their commitment to resolving the conflict with the signing of a new agreement in Mogadishu, including an undertaking to allow movement of vehicles and population between the two regions.

37. Despite continued assassinations of government and security officials in north Galkayo during February and March 2017,⁷⁴ Puntland finally agreed to remove checkpoints on the boundary on 30 March.⁷⁵ The IGA reopened the road to Hobyo but did not clear its most controversial roadblock on the road to Adado.⁷⁶

38. Assassinations in Galkayo in April and May continued to stoke tensions. On 22 April 2017, for example, Al-Shabaab claimed responsibility for the killing of a member of the Puntland Presidential Guard in Issrac neighbourhood. Encounters between Sa’ad and Omar Mohamud clan militia and civilians in rural areas continued periodically with an attack by one clan prompting reprisal by the other.

⁷⁰ Communiqué, “Member States of the Federal Government of Somalia, Puntland, Jubbaland, South West, Galmudug and Hirshabelle”, 1 November 2016, on file with the Secretariat.

⁷¹ The international community created a Gaalkacyo Ceasefire Team – Advisory Group (GCTAG) to support the JCC. Interview with UN official, 30 June 2017, Nairobi.

⁷² Email UN staff member, 31 November 2017.

⁷³ Security assessment reports and pictures of the shell and debris provided to the SEMG, on file with the Secretariat.

⁷⁴ On 8 March, for example, MP Abdul Qadir Farah Botan was seriously injured when an IED attached to his car exploded. He later died in hospital in Nairobi.

⁷⁵ SEMG interview with UN official, Galkayo, 2 July 2017.

⁷⁶ Some interlocutors asserted that the persistence of this roadblock was heavily influenced by Al-Shabaab.

39. The inauguration of a new IGA president, Ahmed Duale Gelle “Haaf”, on 29 May 2017 provided an occasion for renewed commitments to easing the conflict, including an undertaking by the IGA to open the Adado road.⁷⁷ Although inter-clan violence continued, negotiations between the administrations and local authorities finally culminated in a new agreement between the IGA and Puntland administration on 22 June 2017.⁷⁸ The agreement stipulated a new set of mechanisms and arrangements intended to deescalate the conflict, enhance security cooperation, and build inter-communal trust.⁷⁹ These included the establishment of a joint police unit to conduct monitoring of boundary areas and collaborate against terrorism; a guarantee of access to grazing areas for both communities; and the launching of awareness campaigns to restore community confidence. The agreement was negotiated by a 23-member joint ad hoc committee, consisting of a range of local and regional elements from both sides.⁸⁰

40. After protracted and fragile negotiations, the joint police unit was established in mid-July 2017.⁸¹ The graduation ceremony for 100 members of the unit was celebrated on 8 August, and a new joint base for the force declared. If successful, the joint patrol mechanism could serve as a model for tackling conflicts in other areas in Somalia. At the time of writing, however, there remained many threats to its success, ranging from deliberate sabotage by spoilers,⁸² to the risk of further insecurity prompting the withdrawal of forces by both sides, to the failure to find a sustainable funding instrument.⁸³

41. In early September a new peace conference, led by the IGA and Puntland Vice Presidents, was convened. The Communique adopted by the parties contained important new elements, for the first time directly addressing two key areas: accountability for vio-

⁷⁷ The directive was not able to be put into effect. One interlocutor with close knowledge of the security dynamics in Galkayo alleged that the blockade is effectively operated and controlled by Al-Shabaab through clan militia, against which authority the local and regional administration is powerless.

⁷⁸ On 13 June 2017, four children aged between five and 16 years old and their mother, Shekaal clan, were killed, and another woman injured, by Sa’ad militia at Balibusle. The militia had mistakenly thought that the family belonged to the Omar Mohamud clan. The targeting of women and children however was a very unusual element. Interviews with UN and NGO staff in Galkayo, 1 to 4 July 2017.

⁷⁹ Communique, Galkayo, Puntland and Galmudug Administrations, 18 June 2017. Text of English translation on file with the Secretariat. The agreement was drafted and agreed on 18 June and signed on 22 June.

⁸⁰ The joint ad hoc committee which negotiated the agreement comprised 23 members each side: 11 elders and intellectuals, four security officials, four politicians, the governor, the mayor, and two representatives from the religious and business community. This committee replaced the 18 member JCC created by the November 2016 agreements. It has not met since the 18 July 2017 dissolution of the Puntland cabinet.

⁸¹ SEMG interview with UN staff members 1-6 July 2017, Galkayo. Violence escalated during the period of the negotiations appearing almost deliberately designed to create tensions between the parties. When the SEMG met with south Galkayo officials during the period, for example, they expressed serious concerns about the commitment of the community on the Puntland side. They described, for example, how on 24 June one woman was raped by a Puntland *Darawish* soldier outside Jexin, and the following day a woman was shot in the market in Galkayo. Interview with security and administrative officials, south Galkayo administration, 4 July 2017.

⁸² On 6 July, for example, an elder/businessman involved in the peace process, Abdirisak Musa el Nour “Jaxeere”, was killed by a IED attached to his vehicle. He had also been part of a committee responsible for fundraising for the Puntland military campaign against Al-Shabaab in March 2016. During July, inter-clan militia violence continued in the rural areas.

⁸³ The Puntland authorities undertook to fund the joint patrol — elements from both sides — for the first three months.

lence and challenging spoilers to peace. The new elements included: holding of a reconciliation conference within 90 days; decision making on accountability for incidents since the Balibusle killings,⁸⁴ and the drafting by the Peace Committee of a law to contain the criminal incidents. Finally, the agreement also provided that the parties would recognize spoilers and “jointly face” those “against the implementation of the peace and reconciliation between the brethren people of Galmudug and Puntland”.

⁸⁴ See footnote 81, above.

Annex 4.1: Currency management

1. The Monitoring Group investigated unregulated currency printing in Puntland during its previous mandate, concluding that counterfeit currency printed in the State Bank of Puntland without any regulation or approval from the Central Bank of Somalia had caused inflation and civil unrest on multiple occasions.¹ In resolution 2317 (2016) the Security Council expressed “concern at the generation and distribution of counterfeit Somali currency”.² The investigations conducted by the Monitoring Group during the current mandate indicate that counterfeit currency is still being distributed in Puntland, and the impact on peace and security has been significant. Puntland businessmen refer to the newly printed 1,000 shilling notes — which are often found in neat, plastic wrapped bundles and display sequential serial number — “Puntland money”.

Figure 1: “Puntland money” at currency market in Bosaso in March 2017.



2. On 10 January 2017, the Inji market in Garowe was shut down after a protest against fluctuations in the Somali shilling turned violent. A non-violent protest occurred on the following day at the Parliament building of Puntland. On 26 January, another demonstration in Inji market ended up with police dispersing the crowd by firing at it.³

3. On 6 February, Puntland Presidential Guards protested over unpaid salaries in Garowe. The cashier assigned to process the guards' salaries was abducted, but he was released later the same day. Another protest was held in Garowe on 26 February by the *Darawish* (Puntland regular forces). The protests ceased on 27 January at the same time as significant quantities of counterfeit Somali shillings appeared to the money exchange market in Garowe, strongly indicating that the Puntland forces had been paid in freshly printed money.⁴ Open source and confidential security reports from April and May 2017

¹ See S/2016/919, annex 4.1.

² See paragraph 18 of resolution 2317 (2016).

³ Confidential security report, 11 January 2017.

⁴ According to currency traders, it is often Puntland soldiers who bring counterfeit money to be exchanged. Phone interview with a Somali businessman in Garowe on 6 March 2017. “Puntland troops seize parliament HQ in Garowe over unpaid salaries”, Garowe Online, 26 February 2017. Available from <http://www.garoweonline.com/en/news/puntland/somalia-puntland-troops-seize-parliament-hq-in-garowe-over-unpaid-salaries>.

indicate that the security forces of Puntland were again on the brink of mutiny because of unpaid salaries.⁵

4. The unrest fuelled by “Puntland money” spread to Hiran region at the beginning of July. On 1 July, the members of the local business community in Belet Weyne refused to accept Somali shillings as a method of cash payment, insisting on US dollars.⁶ Demonstrations turned violent on 6 July, when a mob angered by the inflation started looting stores and *hawalas*. The market remained closed despite the efforts of the local authorities, who tried to enforce the validity of the Somali shilling. Dollar-based mobile payment services were shut down as well. The cabinet of Puntland issued a statement on 6 July accusing Al-Shabaab of banning the use of the Somali shilling, and demanding people not comply. A representative of the Puntland administration later told the SEMG that the crisis had been caused by “Al-Shabaab, and no one else”.⁷

5. Riots fuelled by the introduction of “Puntland Money” spread to Galkayo on 20 July. On 2 August, at least 15 people were injured when hundreds of violent protestors took to the streets of Bosaso, blocking the roads and looting stores. The demonstrations continued on the following day and the market remained closed. On 5 August, local businessmen were arrested for not accepting the Somali shilling, and on 6 August the governor of Bari region and the Minister of Finance of Puntland held a press conference declaring a fixed rate for the Somali shilling, and threatening anyone who would not comply, or who would not accept “old and new currency”, with arrest.⁸

6. Also in July, businessmen in Khatumo region gradually abandoned the Somali shilling and eventually only accepted US dollars and occasionally Somaliland shillings. The final decision to stop using the Somali shilling was made in a meeting of businessmen headed by the Somaliland governor of Sool region, Abdi Khayre Dirir, on 13 July. The representatives of the Khatumo business community informed the Monitoring Group that a vast shipment of counterfeit 1,000 Somali shilling notes had arrived from Garowe by road, and that the Somaliland troops manning the checkpoint at the border had let it pass uncontested. As a result, the Somali shilling became practically worthless and the markets and shops in Las Anod closed.⁹ By mid-September, the civil unrest had spread to other parts of Sool as well as Sanaag in Somaliland, and violent protests fuelled by the countermeasures taken by the local authorities — including mass detentions of currency

⁵ “Puntland soldiers stage mutiny, block main highway”, Garowe Online, 22 May 2017. Available from <http://www.garoweonline.com/en/news/puntland/somalia-puntland-soldiers-stage-mutiny-block-main-highway>.

⁶ Businessmen in Dhusamareb solved the problem by switching from the Somali shilling to the Ethiopian birr. Confidential security report, 12 July 2017.

⁷ Interview with the Puntland President’s Chief of Staff, Abdinasir Sofe, Nairobi, 29 August 2017.

⁸ The exchange rate was set at SOS 28,000 to 1 US dollar. See: “Bari Governor warns foreign exchange and business owners over rejecting shilling”, Raxanreeb, 3 August 2017. Available from <http://www.raxanreeb.com/2017/08/somalia-puntlands-bari-governor-warns-foreign-exchange-and-business-owners-over-rejecting-shilling/>.

⁹ Phone interview with a Khatumo-based businessman on 15 and 16 August. The events were covered by local media, see for example: “Somaliland oo gobolka Sool ka joojinaysa Lacagta Sh. Somali-ga”, Garowe Online, 14 July 2017. Available from <http://www.garoweonline.com/so/news/somaliland/somaliland-oo-gobolka-sool-ka-joojinaysa-lacagta-sh-somali-ga>.

traders refusing to comply with the fixed exchange rates introduced by the Minister of Finance of Puntland on 3 August — continued in Puntland.¹⁰

7. Though the President of Puntland, Abdiweli Mohamed Ali “Gass”, denied the existence of “Puntland Money” in a Parliament session held on 6 August, the Monitoring Group concludes the Puntland authorities continue to pay the salaries of the security forces by printing counterfeit money with a printing machine located in the State Bank of Puntland, Bosaso.¹¹ Both unregulated currency printing and the countermeasures taken by the Puntland administration against inflation not only endanger the peace and security in Somalia, but also promote the dollarization of the economy and complicate the goal of achieving an independent monetary policy in Somalia. The direct effect is most severe on the poorest consumers, who do not have access to US dollars.

¹⁰ Confidential security reports, 31 August, 5, 7, 11, and 13 September 2017. A phone interview with an FGS source, 13 September 2017. “Puntland faces worst Currency and Inflation crisis in its history”, Garowe Online, 23 August 2017. Available from <http://www.garoweonline.com/en/news/puntland/somalia-puntland-faces-worst-currency-and-inflation-crisis-in-its-history>.

¹¹ The former Deputy Minister of Finance, Ahmed Yassin, gave an interview to local media on 7 July 2017 admitting that his administration has a currency printing machines in Bosaso: “Money printing is important since there is a shortage of the current Somali banknotes in circulation. We have controlled a lot, but later we have noticed that it caused inflation in the exchange markets”. See also: “A member of Parliament accuses President Gaas of printing fake money”, Garowe Online, 7 August 2017. Available from <http://somaliamediamonitoring.org/august-7-2017-daily-monitoring-report/>.

Annex 4.2: Abdullahi Mohamed Nor

Jazeera Properties and the construction of a seaside hotel

1. Abdullahi Mohamed Nor's preferential access to public land dates back to 2013, one year prior to his obtaining the position of State Minister of Finance within the Federal Government of Somalia (FGS). In February 2013, Nor and his business partner obtained usage rights from the then-FGS Ministry of Public Works, Ports, and Transport for an 860 m x 400 m, or 3.44 km² (344 hectares) plot of prime seaside land in Mogadishu, adjacent to Aden Abdulle International Airport (see figure 1, below, for a demarcation of the plot). At the time of writing, Nor was proceeding with the construction of a 100-room hotel on the land.

Figure 1: Demarcation of the Jazeera land plot.



2. A 10 February 2013 agreement from the Ministry granted Nor's company, East Africa Brothers Company (EABCO), and Xalane Company — which is owned by former warlord and current Member of Parliament, Cumar Maxamed Maxamuud a.k.a. Omar "Finnish" — use of the land from 8 February 2013 to 10 February 2017 (see figure 4, below, for a copy of this agreement). The terms of the agreement required EABCO and Xalane to pay an unspecified amount of annual tax on the land. A tax receipt dated 23 November 2013 attests that for that year EABCO paid \$10,320 in taxes on the land, or just \$0.03 per square metre (see figure 2), which Nor claimed was in accordance with Somali tax law, adjusted according to the 1980s exchange rate of the Somali shilling to

US dollar.¹² While Nor claimed that he had paid taxes on the plot for the years after 2013, he was unable to produce the documentation, informing the SEMG that it had been lost during an office relocation.¹³

Figure 2: Receipt for tax paid by EABCO on the Jazeera land plot, 23 November 2013.

3. The agreement did not obligate EABCO or Xalane to pay rents to the FGS, which, according to Nor, is a standard arrangement for businesses of this kind.¹⁴ However, during his tenure as State Minister of Finance, Nor routinely sought to collect rents on public properties leased to private companies within the Adan Adde International Airport complex (see annex 4.2.1, strictly confidential).

4. Even though EABCO's contractual access to the plot expired on 10 February 2017, Nor told the SEMG that since the company had begun construction on the land prior to that date, it maintained rights to use the land in perpetuity.¹⁵ However, this interpretation appears to contrast with the terms of the contract, which states in Article 7 that the duration of the patent can only be extended by authorization of the Ministry.

5. On 20 April 2017, Nor and Omar "Finnish" incorporated Jazeera Properties — a holding company for the construction of their forthcoming hotel — taking a 70 per cent and 30 per cent stake, respectively (see figure 3 for the Articles of Association of Jazeera Properties).

6. Despite not paying rent on the land himself, Nor has attempted to lease out a portion of the Jazeera plot to a third party, in contravention of article 8 of the 10 February 2013 contract with the Ministry of Public Works. The SEMG has reviewed August 2017

¹² Interview with Abdullahi Mohamed Nor, Nairobi, 14 September 2017.

¹³ Ibid.

¹⁴ Interview with Abdullahi Mohamed Nor via SMS, 10 August 2017.

¹⁵ Ibid.

correspondence between Nor and the owner of an international private security contractor in Mogadishu, in which Nor offers for rent 24,000 square metres of the Jazeera plot adjacent to the UN Guard Unit.

Figure 3: Articles of Association for Jazeera Properties.

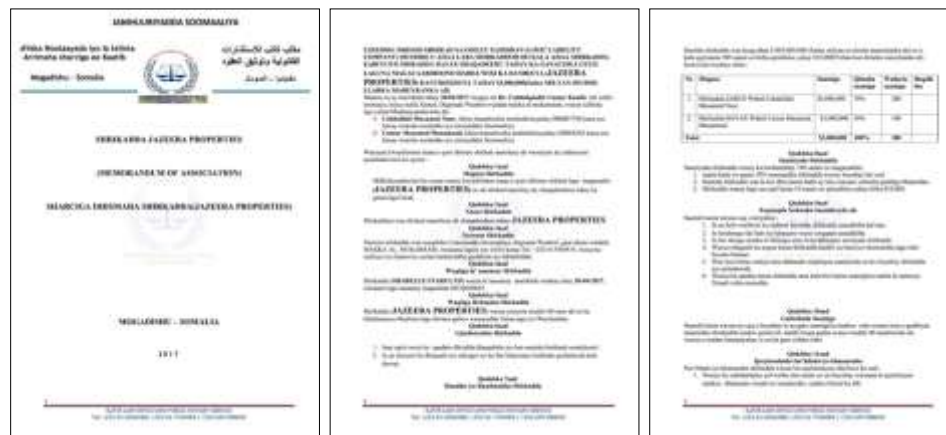
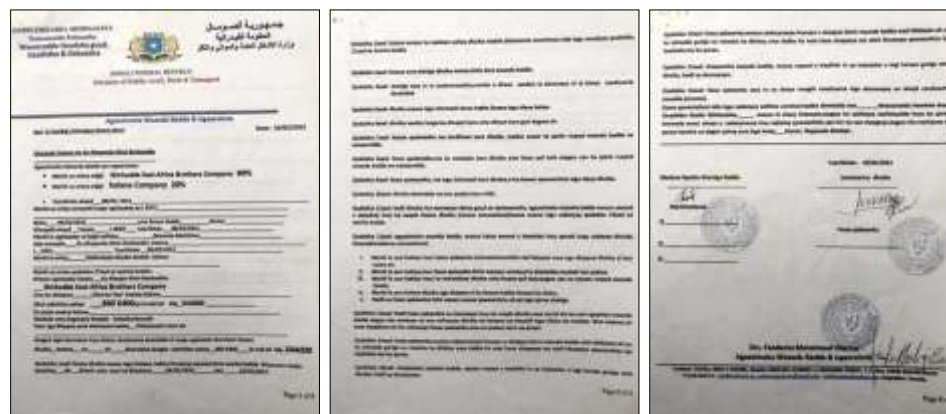


Figure 4: 10 February 2013 agreement between EABCO and the then-Ministry of Public Works, Ports, and Transport granting access to an 860 m x 400 m plot of public land.



Conflict with the Benadir Regional Administration

7. In a letter to the SEMG dated 18 August 2017, the FGS wrote:

On 10 August the Prime Minister requested relevant ministries to provide information on the plot of land adjacent to Halane airport that is purportedly in the name of the former Minister of State for Finance Hon Abdullahi Mohamed Nur. The Mayor of Mogadishu has asked MP Abdullahi Mohamed Nur for the agreement and to cease construction. The MP has refused to cooperate and the Mayor has referred the matter to legal authorities.

8. Multiple officials within the Benadir Regional Administration (BRA) have told the SEMG that Nor has refused to produce documentation asserting his rights to the land.

Furthermore, they have asserted that Nor has mobilized Somali National Army (SNA) soldiers personally loyal to his family to defy the Government's order.¹⁶ The SNA forces included those of Nor's brother, who commands troops in Jazeera district.¹⁷

9. Nor, for his part, has told the SEMG that the FGS has not supplied any legal justification for requesting him to cease construction on the Jazeera plot.¹⁸ He has furthermore alleged that the BRA has attempted to use police and National Intelligence and Security Agency (NISA) personnel to unlawfully occupy the plot, albeit unsuccessfully.¹⁹ Nor denied mobilizing SNA soldiers to enforce his claims to the land.²⁰

Kasram Trading Company Ltd.

10. On 24 May 2017, Kasram Trading Company Ltd. signed an agreement with the FGS to supply rations to the SNA, a contract worth approximately \$10 million annually (see figure 7, below). The contract was countersigned by Liban Abdi Mohamud on behalf of Kasram.

11. The Articles of Association of Kasram indicate that Abdullahi Mohamed Nor owns a one-third stake in the company (see figure 5, below). However, when contacted by the SEMG, Nor claimed that he had no relationship with Kasram and that he was not interested in "such kind of business".²¹ In a meeting with the SEMG in Nairobi on 14 September 2017, Nor again denied ownership in Kasram and claimed to be unfamiliar with Liban Mohamud.²² He criticized the procurement process for the SNA rations contract as "uncompetitive" and stated that the Parliamentary Committee of Financial Oversight of Public Institutions — which Nor chairs — had found serious fault with the process.²³

12. The bidding process for the SNA rations contract had indeed been fixed, in favour of Nor. Four companies took part in the bidding process for the SNA rations contract: Kasram, Sahal Enterprise Ltd., Fulcrum Company, and Wadajir Company (see figure 6, below, for the bidding document). The SEMG has determined, through examination of company documentation and correspondence, that both Sahal and Fulcrum, in addition to Kasram, are also part-owned by Nor. As of this writing the SEMG had been unable to determine the ownership of Wadajir Company.

¹⁶ Interview with a senior BRA official, 18 September 2017, and a second BRA official, 6 September 2017, as well as a former FGS cabinet minister in Nairobi, 25 July 2017.

¹⁷ Telephone with senior BRA official, 18 September 2017.

¹⁸ Interview with Abdullahi Mohamed Nor in Nairobi, 14 September 2017.

¹⁹ Ibid.

²⁰ Ibid.

²¹ Interview with Abdullahi Mohamed Nor via SMS, 11 September 2017.

²² Correspondence reviewed by the Monitoring Group demonstrated that Nor had been in contact with Mohamud on multiple occasions in September 2017.

²³ Interview with Abdullahi Mohamed Nor in Nairobi, 14 September 2017.

Figure 5: Articles of Association for Kasram Trading Company Ltd.

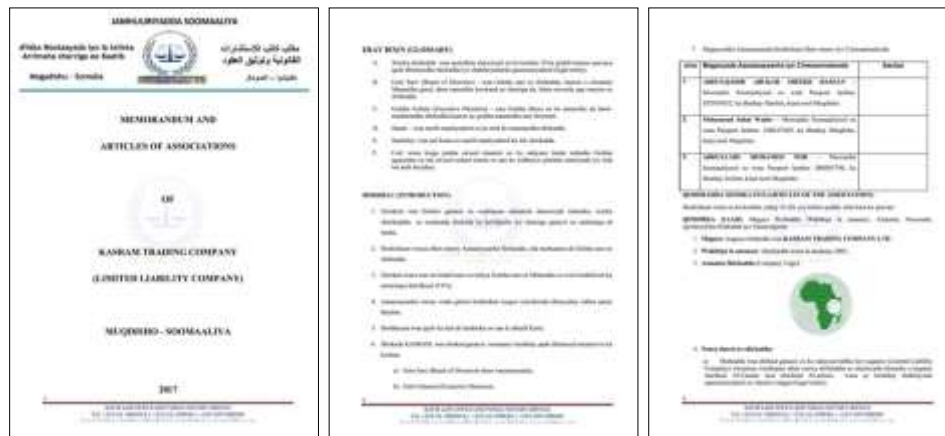
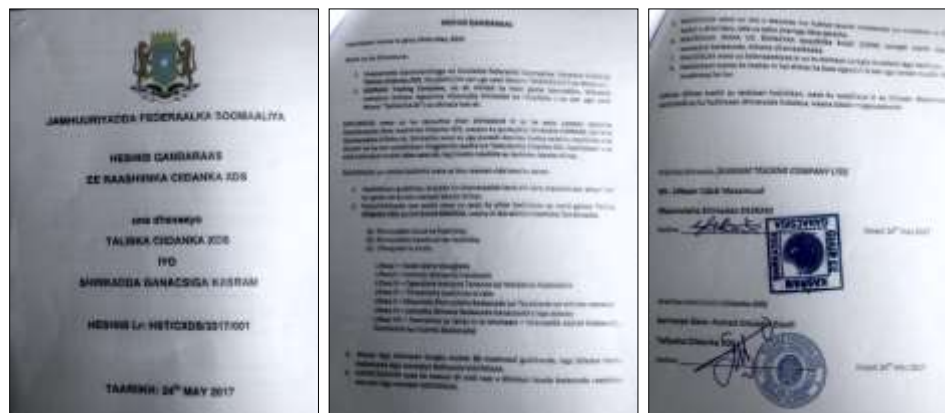


Figure 6: Bidding results for SNA rations contract, dated 21 May 2017.

The image shows a document titled 'JAMHUURIYADA FEDERAALKA SOOMALIYA' and 'HOGGAANKA MADDA IYO TAABIGIYAHTA SNA'. It contains a table with columns for 'Item', 'Quantity', 'Unit', and 'Price'. The table lists various items and their corresponding quantities and prices. Below the table, there is a section for the winning bidder, which includes the name 'Kasram Trading Company Ltd.' and the date '21 May 2017'.

Figure 7: FGS contract with Kasram Trading Company Ltd. to supply SNA rations.



Annex 4.2.1: CADG Engineering Pte. (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 5.1: Berbera port payoffs

1. On 9 May 2016, representatives of Somaliland and the Emirate of Dubai signed a Memorandum of Understanding concerning the port of Berbera, Somaliland. According to the contract, Dubai Ports World FZE (DP World) would develop a free zone in Berbera, invest and develop the port, and support the Somaliland authorities in building a road from Berbera to the Ethiopian border.²⁴ A preliminary document defining the shareholders' agreement indicates that DP World would have a 65 per cent share and the Berbera Port Authority would have a 35 per cent share of the joint venture, while five out of seven members of the board would be appointed by DP World, thus giving the company effective control over decision-making within the joint venture.²⁵ Another preliminary document regarding the concession agreement stipulates that DP World will be required to pay a \$15 million concession fee to Somaliland.²⁶

2. On 9 August 2016, the House of Representatives of Somaliland convened in Hargeisa. Seventy-three members were present, while nine members were absent for the session. The Chair informed the MPs that DP World had been chosen by the president of Somaliland to develop and manage the Port of Berbera. The MPs were also informed that DP World had already paid \$5 million as the first instalment of the \$15 million concession fee, routed through the Somaliland ambassador to the UAE, Basha Awil Omar, who is also the nephew of the president, to the Somaliland minister of finance, Zamzam Abdi Adan. It was further announced that all MPs supporting the joint venture would be paid \$15,000 each. In the ensuing vote, the motion was approved, with 69 votes in favour and four votes against. The members of Waddani, an opposition party, told the SEMG that they received their payoffs from Bashe Mohamed Farah, deputy speaker of the house of representatives of Somaliland.²⁷

Figure 1: Minister of finance of Somaliland, Zamzam Abdi Adan in the Bank of Somaliland with the \$5 million payment from DP World, 2 January 2017.



²⁴ “Memorandum of Understanding: Between the United Arab Emirates Represented by the Government of Dubai and the Government of the Republic of Somaliland Represented by the foreign minister of Somaliland”, 9 May 2016, copy on file with the Secretariat.

²⁵ “Term Sheet in respect of the Shareholders Agreement”, undated, copy on file with the Secretariat.

²⁶ “Term Sheet in respect of the Concession Agreement”, undated, copy on file with the Secretariat.

²⁷ Interviews with four Members of Somaliland Parliament, 27 February 2017 in Hargeisa, 22 March 2017 in Dubai, and 24-25 May 2017 in Hargeisa.

3. On 12 February 2017, the house of representatives and the *Guurti* (upper house), were assembled to discuss a UAE military base planned to be built in Berbera. The Chair of the *Guurti*, Suleiman Mahmud Adan, presided over the session. He informed the MPs present that the president of Somaliland was requesting their approval for the UAE military base. Prior to the vote, eight members of Waddani who had objected to the deal were physically removed from the parliament building by security guards. The ensuing vote was cast 144 in favour and two against. The MPs who voted in favour of the military base were paid \$10,000 each. Bashe Mohamed Farah again distributed payments to members of Waddani party.²⁸

²⁸ Ibid.

Annex 5.2: Fishing governance

Figure 1: Letter from the MFMR to Puntland.

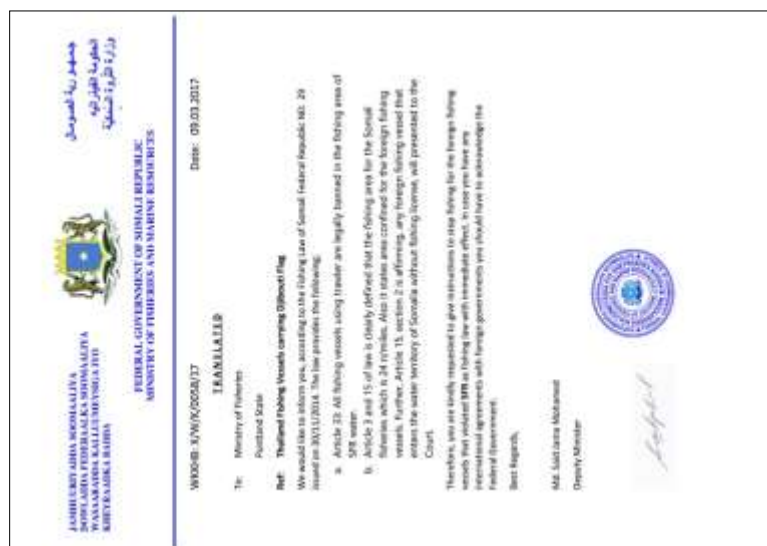
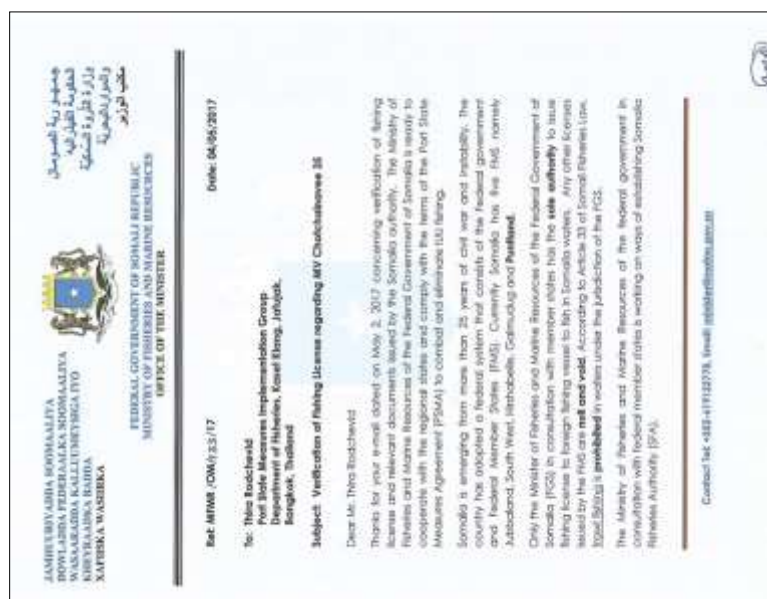


Figure 2: Letter from the MFMR to Thailand.



17-17136

[illegible]

Annex 5.3: Oil governance

Resource sharing agreement

1. As noted by the SEMG in its previous report (S/2016/919, para. 148), a resource sharing agreement among the FGS and federal member states should be implemented before any further oil contracts. In 2016, then Prime Minister Omar Abdirashid Ali Sharmarke signed an “Interim Petroleum Sharing Agreement” with the president of the Interim Galmudug Administration (IGA) and with the president of the Interim Southwest Administration (ISWA), but not with Puntland and the other interim administrations. Even though the terms of these agreements are identical, the risk of conflict over natural resources would be lower if resource sharing was negotiated collectively among the FGS and the regions rather than bi-laterally. Furthermore, any sector-specific resource sharing agreement among the FGS and federal member states should be made explicitly on an interim basis, subject to compatibility with an overall resource sharing framework derived through the constitutional review process. Important issues for the constitutional review process to clarify are not only the distribution of revenue among the FGS and federal member states, but also control over the resources (i.e. who has authority to agree contracts with companies). This currently remains subject to dispute as the FGS cites authority under the 2008 Petroleum Law, while Puntland and certain interim administrations cite authority under the 2012 Provisional Constitution.

Model Production Sharing Agreement

2. A production sharing agreement (PSA), rather than a joint venture, has become the most common structure for contracts with oil companies. In a press release dated 28 December 2015, the MPMR announced that the law firm IMMMA Advocates, a member of the DLA Piper Africa Group based in Dar es Salam, Tanzania, had been engaged through the African Legal Support Facility of the African Development Bank to develop a model PSA. Mohamed Mukhtar Ibrahim, then Minister of Petroleum and Mineral Resources, stated, “It is only after finalizing this model along with other ongoing political and legal issues that Somalia will be able to enter into PSA agreements”.²⁹ An initial draft of the model PSA was sent to the Financial Governance Committee (FGC) for confidential review, and the FGC’s recommendations have been incorporated by the MPMR into a revised model PSA. The FGC further recommended that the model PSA should be the basis for any specific PSAs, which should then also be approved by the Interim National Procurement Board and the Cabinet.³⁰ However, it remains unclear when the model PSA itself will be formally approved.

Petroleum Law

3. The MPMR, with the assistance of two World Bank consultants, has revised and updated the 2008 Petroleum Law in the form of a draft 2017 Petroleum Law to be sub-

²⁹ Ministry of Petroleum and Mineral Resources, Press Release: The Federal Government of Somalia engages international legal counsel to support it in the development of a model Production Sharing Agreement, 28 December 2015.

³⁰ Financial Governance Committee, *Financial Governance Report*, March 2017.

mitted to Parliament.³¹ The draft states that income from petroleum will be distributed

in accordance with the Federal Constitution of Somalia (Article 4), although the constitution has yet to be adopted. The text articulates the role of MPMR and establishes and outlines the functions of the Somali Petroleum Authority (SPA) (Articles 11-13). The draft 2017 Petroleum Law defers establishment of the Somali National Oil Company (SONOC) to another subsequent law (Article 14). It establishes a Petroleum Registry, including a provision allowing for public access to information (Article 16). The draft 2017 Petroleum Law further includes transparency-related content regarding public access to SPA information and obligations to disclose and publish payments, including those made by SONOC (Articles 38-39). The proposed legislation also stipulates that contracts with the Somali Democratic Republic up to 30 December 1990 can be converted into PSAs within a timeframe of one year from the law coming into force (Article 44). At the time of writing, it remains unclear when the draft 2017 Petroleum Law will be submitted to the Parliament for consideration.

Registry of concessions

4. The MPMR does not have complete, comprehensive information regarding existing concessions. Compiling a central registry of concessions has been a priority of the MPMR, but little progress has been made (S/2016/919, para. 84). The MPMR dispatched letters to oil companies during the previous mandate, with an uneven response rate. According to a letter from the MPMR to the SEMG dated 18 August 2017, some companies have terminated their *force majeure* claims, while others have not replied to the MPMR. One obstacle remains incomplete MPMR records regarding the pre-1991 *force majeure* claims. Another obstacle is a lack of transparency and MPMR access to information regarding oil contracts that have been agreed by Somaliland and Puntland. According to the MPMR, there are seven oil companies operating in Somaliland and Puntland without the consent of the FGS.³² Meanwhile, there remains a need for a central registry of concessions, as stipulated in Article 16 of the draft 2017 Petroleum Bill. Among other functions, this could help mitigate against situations arising where there are conflicting claims made by different oil companies — backed by different political entities — which pose a risk of armed conflict.

Public Financial Management

5. Ineffective management of natural resource revenue would increase the risk of misappropriation of public finances and impede much needed economic development. The FGC has recommended that a section on natural resource revenue management be included in the Public Financial Management Bill. Among other points, this section could include: creating dedicated sub-accounts under the Treasury Single Account at the Central Bank of Somalia (CBS) for each type of natural resource; a requirement for the FGS and federal member states to reach agreement on natural resource revenue sharing; transparency for the dedicated sub-accounts, including annual reporting by the Minister of Finance; drawdowns from the dedicated sub-accounts requiring inclusion in the Federal Budget and parliamentary appropriation; with the agreement with federal member states, fiscal rules establishing an annual proportion of natural resource revenue that must be

³¹ Federal Republic of Somalia, Ministry of Petroleum and Mineral Resources, Petroleum Law Draft 2017.

³² Letter from the MPMR to the SEMG, 18 August 2017.

saved; and federal member state approval for how natural resource revenue

savings would be subsequently invested and expended.³³ In a 16 June 2017 letter to the Managing Director of the International Monetary Fund, the Minister of Finance, Abdirahman Duale Beileh, and the Governor of the CBS, Bashir Issa Ali, committed to including within the Public Financial Management bill a clause establishing principles for natural resource revenue management.³⁴

Ministry of Petroleum and Mineral Resources

6. Both the 2008 Petroleum Law and the draft 2017 Petroleum Law correctly differentiate the policymaking functions of the MPMR from the operational functions of the Somali Petroleum Authority (SPA), which include responsibility for granting and regulating concessions. In the absence of an established and functional SPA, the MPMR has gone beyond its role as a political entity tasked with establishing Government policy to also the *de facto* technical role of negotiating and implementing agreements. However, by its own admission, the MPMR is ill-equipped for the task of negotiating oil contracts. In response to a letter from the SEMG received 26 August 2016, the MPMR acknowledged the need for further technical capacity to engage in negotiations, including a petroleum economist, contract negotiator, and an accountant. To the knowledge of the SEMG, these gaps in the MPMR's technical capacity have not yet been addressed. Furthermore, in May 2017 the MPMR declined to renew the contracts of two World Bank consultants, who had been instrumental to updating the 2008 Petroleum Law and revising the model PSA.

Somali Petroleum Authority

7. Although the 2008 Petroleum Law provides for the establishment of a Somali Petroleum Authority (SPA), in practice this regulatory body for the oil industry does not yet exist. The draft 2017 Petroleum Law proposes an SPA comprised of nine members, with three members appointed by the FGS and the other six appointed by federal member states (Article 13). However, until passage of the 2017 Petroleum Law and “when the Federal Government of Somalia determines that the SPA has the capacity to carry out its mandate”, the MPMR will continue to assume the responsibilities and powers of the SPA.³⁵ The MPMR's gaps in capacity for negotiation of oil contracts raise reasonable questions regarding its capacity for implementation of oil contracts, which would require meeting an even higher technical threshold for tasks that are more appropriately assumed by a regulatory authority. Moreover, the assumption of regulatory functions by a political institution, the MPMR, increases the risk of conflicts of interest and associated contention within the oil sector.

Somali National Oil Company

8. Technically, the 2008 Petroleum Law established a national oil company, referred to as Somali Petroleum Corporation, but for all practical purposes it has existed in name only. The draft 2017 Petroleum Law, intended to supersede the 2008 Petroleum

³³ Financial Governance Committee, “FGC Advisory Note: strengthening the draft Public Financial Management Bill, May 2017”.

³⁴ International Monetary Fund, *Somalia: second and final review under the staff-monitored program and request for a new staff monitored program*, 22 June 2017.

³⁵ Letter from the MPMR to the SEMG, 18 August 2017.

Law, defers establishment of the Somali National Oil Company (SONOC) as a commercial

entity owned by the Federal Republic of Somalia to participate in oil operations (Article 14). SONOC would be entitled to participate in PSAs up to a 20 per cent share, while federal member state-owned contractors would be entitled to participate in PSAs up to a 10 per cent share (Article 29).³⁶ However, Somalia would be unable to fully realize the economic benefits of commercial participation within the country's oil sector should the MPMR conclude new oil deals prior to the establishment of a functional national oil company.

³⁶ This is consistent with the terms in the model PSA (Article 16 and Schedule 3).

Annex 5.4: Strategic Natural Resource Management & Consultants Inc.

1. On 8 August 2017, the Monitoring Group wrote to the Federal Government of Somalia (FGS), including the Ministry of Petroleum and Mineral Resources (MPMR), requesting clarification regarding certain withdrawals by the MPMR from the Central Bank of Somalia (CBS). The CBS accounts reflect withdrawals by the MPMR of \$135,000 on 6 September 2016, \$135,000 on 28 September 2016, \$90,000 on 26 December 2016, and \$30,000 on 13 February 2017, with the descriptions listed as either “Strategic Natural Resource Management” or “Strategic Natural Resource”. The SEMG specifically requested information regarding which individual at the MPMR was responsible for the withdrawal of a total of \$390,000 from the CBS and for what purpose these funds had been applied.

2. The FGS replied with a letter from the MPMR dated 16 August 2017, stating that the expenditure of \$390,000 had been authorized by the previous Minister of Petroleum and Mineral Resources, Mohamed Mukhtar Ibrahim, for a study of the Somalia oil sector by Strategic Natural Resource Management & Consultants Inc. (SNRM). However, the attachments regarding the agreement between the MPMR and SNRM and the withdrawals from the CBS were missing. In a letter dated 23 August 2017, the SEMG requested a copy of the agreement between the MPMR and SNRM, a copy of the report produced by SNRM, and clarification regarding which individual was responsible for the withdrawals from the CBS. On 5 September 2017, the FGS replied, transmitting a copy of the report by SNRM, invoices from SNRM (see figure 1), and payment authorizations by the MPMR (see figure 2), but stating that the MPMR was not able to locate a copy of the agreement with SNRM.


3. The Monitoring Group is unaware of any public tendering process having been conducted by the MPMR for the award of a contract for \$390,000 to SNRM, and as such the SEMG remains unable to determine the basis on which SNRM was selected. To put the contract in perspective, it represents an expenditure equivalent to more than half of the annual budget of the MPMR.³⁷ The SEMG has been unable to verify the identity of Abdirahman Hussein, who is named within the report and on a payment authorization from the MPMR as the Director of SNRM. Likewise, the SEMG remains unable to confirm any details regarding SNRM. Raising further doubts regarding the author of the report, the back cover indicates a different name, Somali Centre for Natural Resource Management, which also does not have an online presence and is similarly unknown to experts on the Somalia oil sector. At the time of writing, a request from the SEMG to Trust African Bank in Mogadishu regarding identification of the individual beneficiary of SNRM’s account remained pending.

4. In addition to the qualifications of the report’s author and the process of its production remaining ambiguous, the quality of the report does not correlate with the MPMR’s high expenditure. According to a former World Bank consultant, the report represents an “unnecessary and voluminous re-hash of previously existing data sources that draws no new, precise or useful conclusions, and comes at a seemingly high cost to a tightly constrained Ministry budget”.³⁸

³⁷ The authorized budget for the MPMR in 2016 was \$680,000.

³⁸ Email from a former World Bank consultant, 16 September 2017.

Figure 1: invoice from Strategic Natural Resource Management & Consultants Inc.



STATEGIC NATURAL RESOURCES MANAGEMENT & CONSULTANTS INC.

To: The Ministry of Petroleum and Mineral Resources
Villa Somalia
Mogadishu, Somalia

INVOICE NUMBER: 01099
Date: 19-Aug-2016

PROJECT: Somalia Oil and Gas Sector Rapid Assessment on Policy, Legal, And Regulatory Framework Market Survey, Mapping and Capacity Assessment Study of the Oil and Gas Sector

Kind Attention: Minister of Petroleum and Mineral Resources

For services for the mobilization stage of implementation in relation to the Somalia Oil and Gas Sector Rapid Assessment on Policy, Legal, And Regulatory Framework Market Survey, Mapping and Capacity Assessment Study of the Oil and Gas Sector.

Total Due
(in words): USD ONE-HUNDRED AND THIRTY-FIVE THOUSAND
USD 135,000

Strategic Natural Resources Management and Consultants Inc. (SNRM)

Our Banker's details for remitting funds:
Bank Name: Trust African Bank
Current A/c No: 800-461
Beneficiary: SNRM Inc.

Please quote our Invoice Number when remitting funds.
Please remit full invoice amount. Any bank charges relating to the payment are to your account.


Authorized


Figure 2: authorization for payment by Ministry of Petroleum and Mineral Resources

Amnawiyadda Federaalka Soomaalida
Wasaaradda Birmadaha & Madaxda

جماهيرية الصومال الفدرالية
وزارة البترول والمعادن

Federal Republic of Somalia
Ministry of Petroleum & Mineral Resources

Taxfile No: 30/08/2013

The ref: WPM/XW/00506/001/60/2016


Ko: Baaqiga Dhaqan ee Soomaaliga

UJEEDDO: FASAX WAREJIN LACAG SHEEKADDA STRATEGIC NATIONAL RESOURCES AND MANAGEMENT AND CONSULTANTS INC. (SNRM)

Wasaaradda Birmadaha iyo Madaxda wasiirka ka codsadayas Baaqiga Dhaqan iyo a wasiiriyayn shirkadda magacda la yimid Strategic Natural Resources Management and Consultants Inc. (SNRM) laag ugaadasho ay dhan tahay \$135,000 (Bogart saddex iyo shan kun dollar kalyay).

Fadhigaalinta aqoonsiga laag warijlayo.
Bank Details: Trust African Bank
Currency A/c No: \$105-838
Beneficiary: SNRM Inc.

Wada shaqayso waan



Mohamed Madiyar Ibrahim
Wasiirka Wasaaradda Birmadaha & Madaxda

Taxfile No: 30/08/2013

Wada shaqayso waan

F.O.No: 119 Mogadishu - Somalia

Annex 6.1: The Abdikarim Salah Mohamed a.k.a. Aw Koombe network and the hijacking of the *Aris 13* (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 7.1: Puntland arms smuggling networks

1. In its 2016 report (S/2016/919, annex 8.10) the Monitoring Group detailed a network of Puntland-based arms smugglers and illegal fishing agents, many of whom belong to what the Group has referred to as the Qandala-Hafun network. During the present mandate, the SEMG has confirmed that many of these individuals remain active; a list of these individuals is presented below.
2. Active members of the Qandala-Hafun network referred to in S/2016/919:
 - (a) Mahad Isse Aden “Laboballe” (Majeerteen/Ali Salebaan)
 - (b) Said Gul Ismail (Majeerteen/Ali Salebaan)
 - (c) Isse Mohamoud Yusuf “Yullux” (Majeerteen/Ali Salebaan)
 - (d) Mohamed Mire Ali Yusuf “Soodareeri” (Majeerteen/Ali Salebaan)
 - (e) Abdirisak Ali Said Hussein “Shahdon” a.k.a. Shahdon Ali Yare (Majeerteen/Ali Salebaan)
 - (f) Mohamed Abdi Muse (Majeerteen/Osman Mohamud)
 - (g) Abdimalik Mohamed Abdi Muse
 - (h) Abdilatif Yusuf Barre (Deshishe)
 - (i) Abdifatah Hayir (Majeerteen/Ali Salebaan)
 - (j) Hussein Said Yusuf
 - (k) Liban Yusuf Mohamed a.k.a. Liban Dheere (Majeerteen/Ali Salebaan)
 - (l) Mohamed Hussein Said Yusuf
 - (m) Faiso Said Hasan Ismail
3. Individuals identified during the current mandate:
 - (a) Abdi Mohamed Omar “Dhofaye”: Associate of Mahad Isse Aden “Laboballe” and a known arms supplier to the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) faction in Puntland’s Bari region;
 - (b) Buruj Mohamed Ali Farah (Majeerteen/Ali Salebaan/Ismail Ali): skiff operator, associate of Abdi Mohamed Omar “Dhofaye” and Mahad Isse Aden “Laboballe” and known ISIL arms supplier;
 - (c) Mohamud Mohamed Ali a.k.a. “Gaagale” (Majeerteen/Isse Mohamud): a police officer and arms broker based in Garowe; owner of Gaagale Company;
 - (d) Abshir Mohamed Barre (Darod/Jambeel): arms supplier on for the Puntland administration; affiliated with Bosaso-based auto parts dealer Bahaya Spare Parts;
 - (e) Ahmed Isse Yusuf Mahamud (Majeerteen/Ali Salebaan): son of Isse Mohamoud Yusuf “Yullux”.

112/184



¹ The Monitoring Group is grateful to the Center for Advanced Defence Studies (C4ADS) in Washington DC for its assistance in conducting network analysis on Puntland arms smugglers.

Abshir Mohamed Barre and Bahaya Spare Parts

4. The SEMG is aware of multiple small arms shipments from Yemen brokered by Abshir Mohamed Barre in October and November 2016 on behalf of the Puntland administration, in partnership with Ahmed Yasin Salah, the former Puntland Deputy Minister of Finance.² The reason for the surge of arms shipments at that time was to replenish stocks depleted during the fighting between Puntland and Galmudug forces in Galkayo, which reached its highest intensity from 7 October to 1 November 2016 (see annex 3.1). One of these shipments took place on 25 October, and Barre met with senior Puntland officials in Bosaso to organize delivery and receive payment.³

5. On the night of 29 November — when members of the SEMG were on mission in Bosaso — Barre was arrested in Marero, an illicit smuggling point roughly 15 km east of Bosaso, in connection with a small shipment of ammunition and PKMs that had arrived the same night. However, Puntland authorities released Barre shortly thereafter, apparently because they discovered that shipment was destined for the Puntland government.⁴ An SEMG request to Bosaso port police to inspect the seized weapons shipment was denied on the grounds that the investigation was ongoing.

6. Barre's mobile phone activity corroborates his involvement in arms smuggling over this period. Between late October and mid-November 2016, Barre exchanged 179 calls with a phone number belonging to a Yemeni arms dealer, who is also an associate of prominent Puntland arms smuggler Abdi Mohamed Omar "Dhofaye" (see "Case study: the *Fatah Al Khayr* and ISIL arms procurement", below).

Bahaya Spare Parts

7. Barre is affiliated with the company Bahaya Spare Parts, a major supplier of automotive spare parts in Puntland, with at least three locations in Bosaso and additional branches in Garowe and Galkayo (see figure 4, below, for a photograph of the flagship store in Bosaso). Bahaya is owned by a parent company based in Dubai, Bahaya General Trading Co. LLC, of which Barre's father and brother, Ahmed Mohamed Barre and Mahamoud Mohamed Barre, are part owners (see figure 5).

8. Figure 3, below, displays the mobile phone activity for Abshir Mohamed Barre from December 2016 to June 2017. Over that period, Barre had numerous contacts with his arms trafficking partner, Ahmed Yasin Salah, the former Puntland deputy minister of finance. Barre's link chart also shows contacts with other known arms smugglers, including Buruj Mohamed Ali Farah and Said Yusuf Timowayne Mohamed a.k.a. Said Atto (see "Case study: the *Fatah Al Khayr* and ISIL arms procurement", below), as well as another reputed arms dealer, Mohamed Bayre (Darod/Harti/Deshishe). Barre also shows contacts with three members of the Qandala-Hafun arms smuggling network: Abdilatif Yusuf Barre, Said Gul Ismail, and Abdifatah Hayir (see [S/2016/919](#), annex 8.10).

² Salah served as the Deputy Minister of Finance from February 2014 until May 2017, when he was removed from his post by Puntland president Abdiweli Mohamed Ali "Gass".

³ Interviews with Puntland intelligence officer, a former Puntland minister, and a UN security source, 28-30 November 2016.

⁴ Information provided by a Puntland intelligence officer, a former Puntland minister, and two UN security sources, 29 and 30 November 2016.

Figure 3: Phone network analysis of Abshir Mohamed Barre, December 2016-June 2017.

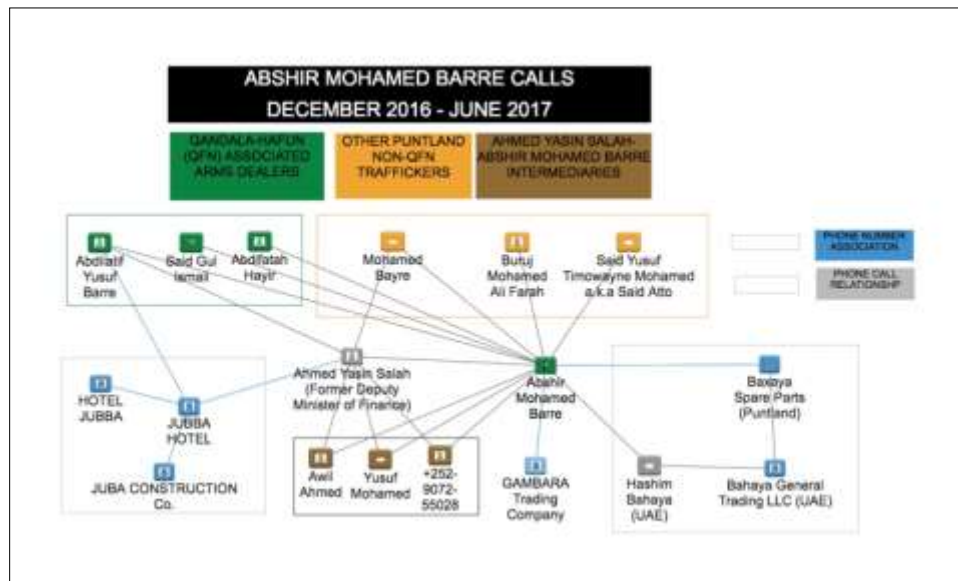


Figure 4: Bahaya Spare Parts flagship store in Bosaso, 8 March 2017.



Figure 5: Ownership of Bahaya General Trading, Dubai, the parent company of Bahaya Spare Parts.

Company Credit Report		24 May 2017 17:48
BAHAYA GENERAL TRADING (DO) P.L.C. [CRS No: ACP4482300]		
SHAREHOLDERS		
Name	Mr. Ahmed Mohammed Barry [CRS No: ACP4482300]	%
Nationality	Somali	15.00 %
Name	Mr. Mahmoud Mohammed Bani [CRS No: ACP4482300]	
Nationality	Ethiopian	20.00 %
Name	Mr. Abdullahi Mahmoud Abdullahi Mohammed Marroq [CRS No: ACP4482300]	
Nationality	UAE National	51.00 %
Name	Mr. Hashim Mahmoud Mohammed [CRS No: ACP4482300]	
Nationality	Ethiopian	14.00 %
Total:		100.00%
OPERATION		
Activities Details		
General Trading		
Standard	UK SIC 2003	
Activity	[31.1] - General dealer (wholesale) (Primary)	
UNITED ARAB EMIRATES (THE) COUNTRY REPORT SOCIO ECONOMIC AND POLITICAL OVERVIEW		
The United Arab Emirates (UAE) is a federation of seven emirates (Ajman, Dubai, Fujairah, Ras al-Khaimah, Sharjah, and Umm al-Qaywayn) and one free zone (Ajman Free Zone). The UAE is a member of the Arab League, the Organisation of Islamic Cooperation (OIC), the Gulf Cooperation Council (GCC), and the United Arab Emirates National Council (UAE NC).		
Cedar Rose Int. Services Ltd. P.O. Box 80791, 3609 Limassol, Cyprus		3 / 3

Case study: the *Fatah Al Khayr* and ISIL arms procurement

9. On 28 April 2017, the Somali-registered general cargo dhow *Fatah Al Khayr* arrived at Bosaso port from Mukalla, Yemen, carrying a cargo of illicit pistols. Prior to arriving at port, the vessel had been interdicted at position 11 26N, 049 32E — approximately 1 km from the Somali coast — by the USS *Hué City*, which subsequently conducted a routine flag verification boarding. However, no contraband was discovered (see figure 8, below).⁵

10. On 30 April, the intended recipient of the arms shipment, Abdi Hassan Ali, arrived to collect it, leading the Puntland port police to initiate a full search of the vessel.⁶ Police subsequently discovered 16 illicit pistols and 2,030 rounds of 7.62x25 mm pistol ammunition concealed in cartons of dates and bags of rice.⁷

11. A subsequent investigation by the SEMG found that the material discovered at Bosaso port was only one part of a larger arms shipment that had been loaded by skiffs in Shabwa Governorate, Yemen, and subsequently transported to the towns of Mudiye and Habo on Puntland's north-east coast. A component of that shipment — which included AK-pattern rifles and PK machine guns — was subsequently delivered to the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) faction near the town of Unuun in Bari region sometime between 1 and 3 May 2017.

12. The arms shipment was supplied by Yemeni national Khaled Ahmed Ahmed Al-Sand (see figure 6, below, for Ahmed's passport image) and his partner Farah Ismail Ali, a Somali national living in Yemen. On the Somalia side, the shipment was brokered by known arms dealers belonging to the Qandala-Hafun network: Abdi Mohamed Omar "Dhofaye" (Majeerteen/Ali Salebaan/Ismail Ali) and Mahad Isse Aden "Laboballe" (Majeerteen/Ali Salebaan).⁸ Buruj Mohamed Ali Farah (Majeerteen/Ali Salebaan/Ismail Ali), a subordinate of "Dhofaye", subsequently transported the shipment by skiff from Mukalla to the Puntland coast.

⁵ Details of the boarding were provided to the SEMG by the Combined Maritime Forces (CMF) on 29 August 2017. Additionally, Abdimajid Samatar, Director General of the Puntland Ministry of Ports and Marine Transport, reported that Puntland authorities had been tipped off about the potential arms shipment by information provided by US naval forces. Interview with Abdimajid Samatar in Bosaso, 5 June 2017.

⁶ Interview with a senior port police officer in Bosaso, 6 June 2017.

⁷ Ibid.

⁸ See S/2016/919 annex 8.10 for a description of the Qandala-Hafun network and its prominent members.

Figure 1: Certificate of registration for the dhow Fatah Al Khayr.



Approximate timeline of the *Fatah Al Khayr* shipment

1-7 April: The *Fatah Al Khayr* arrives in Mukalla port, Yemen. It offloads a cargo of livestock and takes on foodstuffs for the return journey to Somalia.

7-9 April: A skiff piloted by Buruj Mohamed Ali Farah travels from Shabwa governorate at Mukalla with a cargo of pistols supplied by Yemen-based Somali arms dealer Farah Ismail Ali. Buruj Farah subsequently rendezvouses with the *Fatah Al Khayr* and transfers the pistols. Farah then returns to Yemen to load heavier weapons, including AK-pattern rifles and PKMs, destined for the ISIL faction, along with a second skiff piloted by an unknown individual.

21 April: The skiff piloted by Buruj Farah arrives in Mudiye, while the second skiff arrives at Habo.

28 April: The *Fatah Al Khayr* is boarded and searched by the USS *Hué City* while en route from Yemen to Somalia, but no contraband is discovered. The same day, the *Fatah Al Khayr* docks in Bosaso port with a legitimate cargo of foodstuffs plus 16 illicit pistols and 2,030 rounds of pistol ammunition destined for sale on the Bosaso black market.

30 April: Abdi Hassan Ali attempts to retrieve the consignment of pistols from the *Fatah Al Khayr* but is arrested by Puntland port police and subsequently transferred to Bosaso Central Prison.

1-3 May: From Mudiye, the bulk of the arms consignment is transported inland to the village of Unuun (11°10'40", 50°25'58"), approximately 50 km south, where it is received by ISIL militants.

13. The *Fatah Al Khayr* presents an illustrative case study of the modalities of a typical arms smuggling operation from Yemen to northern Somalia, which tend to involve small shipments but occur frequently, perhaps as often as several times per month. Phone record analysis of the relevant subjects indicate that the two components of the shipment — the 16 pistols seized at Bosaso port and the ISIL consignment — were brokered by distinct smuggling networks; consequently, the two cases are treated as distinct below.

The Bosaso pistol shipment

14. When the SEMG requested to inspect the captured weaponry on 6 June 2017 in Bosaso, the port police informed the Group that the material had been transferred to Garowe and was therefore unavailable.

15. Abdi Hassan Ali, who was arrested attempting to retrieve the shipment, claimed to represent a consortium of livestock traders who had agreed to exchange their livestock transported aboard the *Fatah Al Khayr* (at a value of approximately \$22,000) for pistols in Yemen.⁹ According to Ali, the pistols were intended to be sold at an illicit market in Bosaso operated by Said Yusuf Timowayne Mohamed a.k.a. Said Atto, a claim corroborated by an analysis of phone records (see figure 7, below). Bosaso port police reported that they had captured 16 pistols; however, Ali told the SEMG that the consignment had originally consisted of 22 pistols. Ali's account is consistent with the \$22,000 he claimed the consortium had paid for the pistols.¹⁰

16. The *Fatah Al Khayr* is owned by Bosaso-based businessman Dahir Mohamed Hassan and captained by Mohamed Hassan Isaq Osman. Dahir Hassan claimed to have had no knowledge of the smuggling activities of his vessel or captain.¹¹ However, phone records show that preceding and during the smuggling run Hassan was in frequent contact with Abdi Mohamed Omar "Dhofaye", one of two brokers of the ISIL component of the *Fatah Al Khayr* arms shipment. Notwithstanding, the SEMG does not currently assess that Hassan was directly involved in procuring the ISIL shipment.

Figure 2: Pistols, packaged in plastic, seized by Puntland port police from the Fatah Al Khayr on 30 April 2017.



⁹ Interview with Abdi Hassan Ali in Bosaso Central Prison, 6 June 2017.

¹⁰ The pistols would have sold for approximately \$1,500 each on the Puntland black market, meaning that the consortium and its partners could have expected to earn a profit of roughly \$11,000 on the deal.

¹¹ Interview with Dahir Mohamed Hassan in Bosaso, 7 June 2017.

17. The pistol seizure consisted of what appear to be 14 NP-42 pistols, as well as two Type 59 copies of the Russian-model Makarov pistols, which can be identified by their brown handgrips. The NP-42s sell for approximately \$1,400 in the illicit arms markets in Bosaso; the Makarovs copies, between \$1,200 and \$1,300.¹² On 3 July 2017, the SEMG sent a tracing request to the relevant Member State for one of the Type 59 pistols seized from the *Fatah Al Khayr* (serial number D07741), but did not receive a reply.

18. Bosaso port police also claimed they seized 29 cardboard boxes of pistol ammunition, containing a total of 2,030 rounds of 7.62x25 mm ammunition.¹³ The Monitoring Group identified the markings on the ammunition boxes as Pobjeda Gorazde ammunition plant in Bosnia and Herzegovina, the former Yugoslavia, produced in 1957.

*Figure 3: 1 of the 29 ammunition boxes seized off the Fatah Al Khayr by Bosaso port police on 30 April 2017.*¹⁴



Figure 4: 7.62x25 mm round manufactured at Kilmovsk – 711 factory in the former Soviet Union.



¹² Interview with a senior port police official in Bosaso, 6 June 2017, and a journalist with access to arms markets in Puntland, 8 August 2017.

¹³ Interview with a senior port police official in Bosaso, 6 June 2017.

¹⁴ The SEMG photographed sample rounds of ammunition from both boxes, and established that they were manufactured in the former Soviet Union.

Figure 5: 7.62x25 mm round manufactured at Kouskovo – 304 factory in the former Soviet Union.



19. However, the fact that this the ammunition contained in the boxes did not match the packaging, as well as the considerable age of the ammunition, make these munitions particularly difficult to trace.

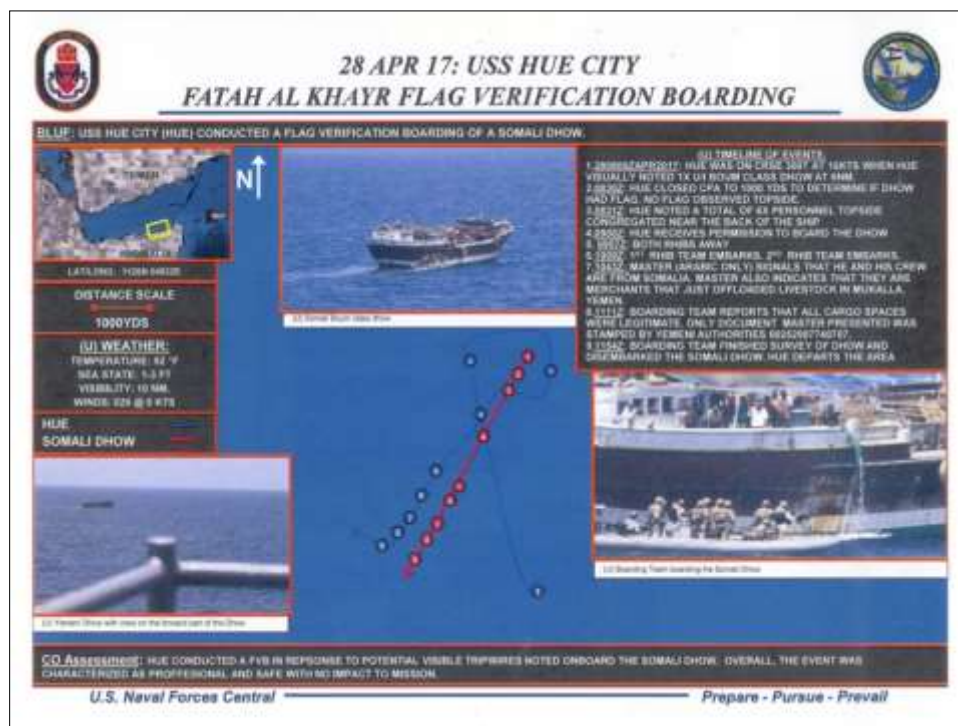
The ISIL arms shipment

20. Following the delivery of pistols to the *Fatah Al Khayr*, Buruj Farah returned to Shabwa with his skiff and loaded additional arms, predominantly consisting of AK-pattern rifles and PKMs supplied by Yemeni national Khaled Ahmed Ahmed Al-Sand (see figure 6, below, for a redacted copy of Ahmed's passport) and his Somali partner Farah Ismail Ali.¹⁵ On 21 April, Farah arrived with the shipment at Mudiye on Puntland's north-east coast; a second skiff, piloted by an unknown individual, proceeded to Habo with an additional consignment of arms. From 1-3 May, part of the consignment was transported inland from Mudiye to the village of Unuun, where ISIL militants took possession. The remainder of the consignment was brought to Bosaso, to the storehouse of Mahad Isse Aden "Laboballe" a prominent Bosaso-based arms dealer who was named in the SEMG's 2016 report as one of two brokers responsible for a shipment into the Qandala area on 2 May 2016 (see [S/2016/919](#), annex 8.10).

21. Phone network analysis and cell tower location data corroborate the involvement of the triad of "Laboballe", Abdi Mohamed Omar "Dhofaye" and Buruj Farah in the shipment. For instance, cell phone activity for Buruj Farah ceases from 9 to 14 April and again from 16 to 30 April, consistent with him being at sea for prolonged periods during the month.

¹⁵ Information on the *Fatah Al Khayr* consignment was provided by a former Puntland intelligence officer, 9 May 2017, and corroborated by the SEMG through phone network analysis.

¹⁷ The Monitoring Group is grateful to the Center for Advanced Defence Studies (C4ADS) in Washington DC for its assistance in conducting network analysis on the *Fatah Al Khayr* smuggling operation.

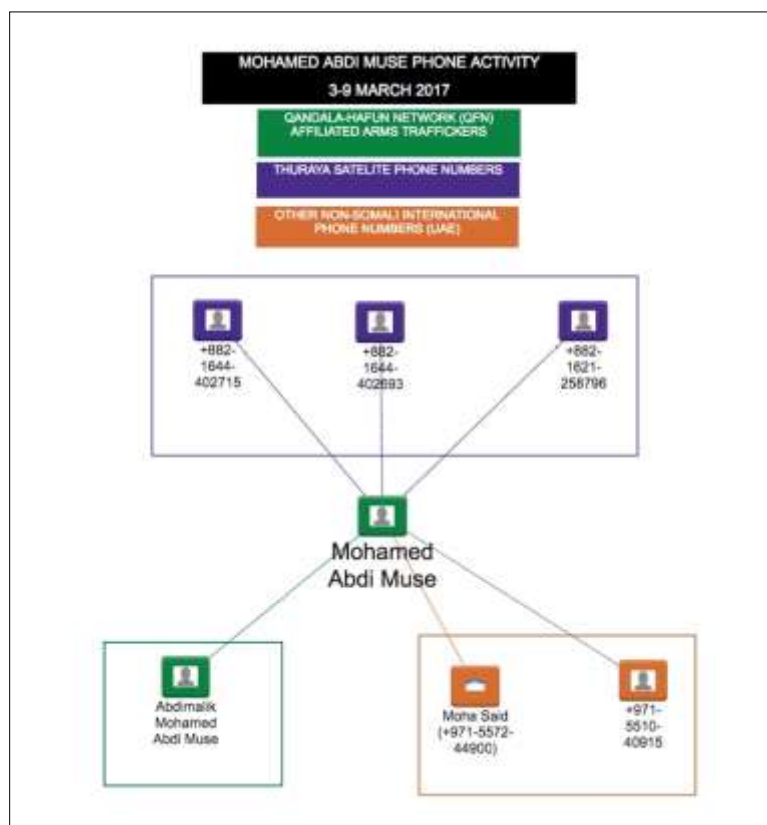


¹⁷ The Monitoring Group is grateful to the Center for Advanced Defence Studies (C4ADS) in Washington DC for its assistance in conducting network analysis on the *Fatah Al Khayr* smuggling operation.

March 2017 Alula arms shipment

25. Figure 1, below, displays Mohamed Abdi Muse's relevant mobile phone activity from 3 to 9 March 2017, the time leading up to the Alula shipment. During this window, Muse made a total of 16 calls to three distinct Thuraya satellite devices, which the SEMG believes were on board the three dhows of Iranian origin delivering the shipment. Muse also shows phone contacts with a member of the Qandala-Hafun arms smuggling network, Abdimalik Mohamed Abdi Muse. Abdimalik Muse, like Mohamed Abdi Muse, had previously been in telephone contact with arms smugglers on board the Iran-registered dhow *Nasir*, which was interdicted en route to Somalia by the Australian naval vessel HMAS *Melbourne* on 24 September 2015 while carrying a cargo primarily comprised of 75 anti-tank missiles (see S/2016/919, annex 8.10). The above strongly suggests that Abdimalik Muse remains part of a network based in the Alula/Habo area with connections to arms smugglers in Iran.

Figure 1: Mohamed Abdi Muse's relevant mobile phone communications, 3-9 March 2017.¹⁸



¹⁸ The Monitoring Group is grateful to the Center for Advanced Defence Studies (C4ADS) in Washington DC for its assistance in conducting network analysis on Mohamed Abdi Muse's phone records.

Annex 7.1.1: Puntland interdiction of arms from Yemen

Figure 1: Skiff carrying arms en route from Yemen to Somalia, 22 September 2017, navigated by Buruj Mohamed Ali Farah.



Figure 2: Position of the skiff at 15:30 UTC +3 on 22 September 2017.



Figure 3: Arms seized by Puntland forces near Bosaso, 23 September 2017.



Annex 7.2: Maritime seizure of arms in March 2016 by *La Provence*

1. On 20 March 2016, the French naval vessel *La Provence*, operating as part of the Combined Task Force 150 of the Combined Maritime Forces, stopped and boarded a stateless dhow (tilly plate: 4/3972) approximately 150 km north-east of Alula, Puntland, which was heading toward Somalia. The dhow bore the markings of the shipping company “Al Mansoor CO SA”, and of “Konarak Iran” as home port. The captain was identified as “Sajed Arjamand” (see figure 1, below). A subsequent search of the vessel revealed a cargo of assault and sniper rifles, machine guns and anti-tank missiles.

2. Between 7 and 9 March 2017, the SEMG was granted access to weapons storages in France in order to conduct a thorough inspection. The SEMG has established the following facts with respect to this arms seizure:

Assault rifles

3. The 2,000 assault rifles had characteristics consistent with Iranian-produced KLS 7.62 mm assault rifles, though no factory markings were observed. Their appearance suggested that they were newly manufactured. Many serial numbers among the 2,000 appear in sequential order, which raises the possibility that the rifles originated from state weapon storage (see figure 2, below).

Sniper rifles

4. The 64 sniper rifles documented in the seizure had characteristics consistent with Iranian-produced SVD sniper rifles (Hoshdar-M), though no factory markings were observed.¹⁹ Their appearance suggested that they were newly manufactured. Most of the serial numbers appear in sequential order, which raises the possibility that the originated from state weapon storage (see figure 3, below).

Anti-tank guided missiles

5. The nine anti-tank guided missiles documented in the seizure had characteristics consistent with Russian-produced 9M133-1 Kornets, manufactured in 2008 and assembled by the Konstruktorskoe Buro Priborostroeniya (KBP Instrument Design Bureau) in Tula, Russian Federation (see figure 4, below). On 1 June 2017, the SEMG sent a letter to the Russian Federation seeking additional information about the missiles, including copies of end user certificates.²⁰ The SEMG’s letter included box, missile, and assembled box serial numbers for each of the nine missiles, as well as 16 photographs of missile components. On 30 August 2017, the SEMG received a response indicating that “the information and documents provided by the SEMG do not unfortunately allow to identify the aforementioned missiles and answer the questions”.²¹

Machine guns

6. The six light machine guns have characteristics consistent with Type 73 light machine guns designed and manufactured in the Democratic People’s Republic of Korea

¹⁹ Hoshdar-M sniper rifles manufactured by the Defence Industries Organization in Iran could also appear under the name “Nakhjir sniper rifles”.

²⁰ S/AC.29/2017/SEMG/OC.73.

²¹ Email from the Permanent Mission of the Russian Federation to the UN, 1 June 2017.

(DPRK). According to a defence analysis publication, the Islamic Republic of Iran appears as the only country to have an army equipped with the Type 73, apart from the DPRK.²² According to the intelligence consultancy Armament Research Services (ARES), “Iran received the Type 73 GPMG [general purpose machine gun] from North Korea, likely during the late 1970s to mid-1980s, and employed these weapons during the 1980-88 Iran-Iraq War. Iran has continued to employ the Type 73 GPMG in a reserve role in recent years”.²³

7. On 3 May 2017, the SEMG sent a letter to the Democratic People's Republic of Korea to obtain information about the possible export of Type 73 machine guns.²⁴ No response had been received as of this writing.

8. For photographs of the Type 73 machine guns, see figure 5, below.

Optical sights

9. The optical sights discovered in the same seizure were intended to be used with the SVD sniper rifles. The SEMG has obtained evidence that they were manufactured between 2014 and 2015 and were subsequently exported to an Iran-based company (see annex 7.2.1 (strictly confidential)).

10. During an SEMG mission to the Islamic Republic of Iran from 18-21 September, Iranian authorities assured the Group that they would investigate the case.

SEMG mission to the Islamic Republic of Iran

11. During an SEMG mission to the Islamic Republic of Iran from 18-21 September, Iranian authorities strongly denied any state involvement in the shipment of weapons to Somalia, adding that Iran had no strategic interests in Somalia. The authorities informed the Group that the owner of the company associated with the dhow that was boarded, Al Mansoor CO SA, had previously fled Iran owing approximately \$750,000 in unpaid taxes. They added that most Al Mansoor manufactured dhows had been resold to private individuals, with many sold to Pakistani nationals.

12. Iranian authorities also questioned the Group's assessment that the assault rifles seized were Iranian-manufactured KLS-7.62 mm rifles, and asked whether a Member State would make the mistake of including weapons with sequential serial numbers if it were involved in the smuggling of such weapons. They indicated that certain Member States were seeking to attribute the shipment to Iran.

13. Finally, the Iranian authorities assured the Monitoring Group that it would investigate the Iran-based company associated with the optical sights seized from the dhow.

²² IHS Jane's, “Iran-Army”. Available from <https://janes.ihs.com/Janes/Display/1767012> (accessed 18 September 2017; subscription required).

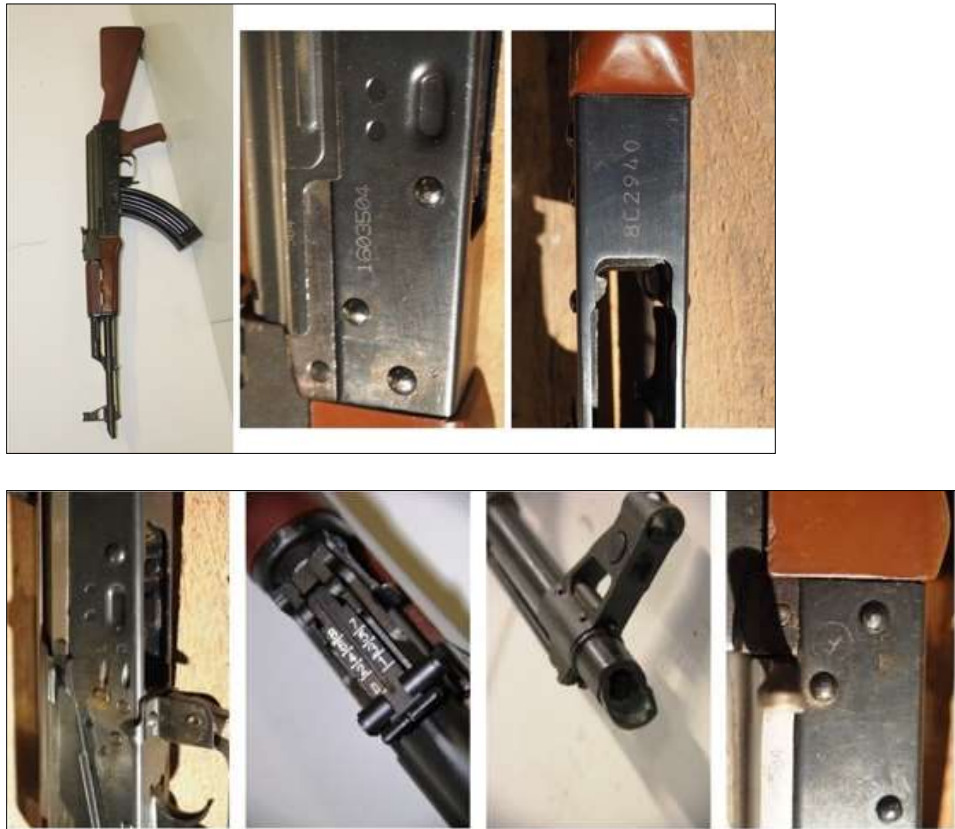
²³ Armament Research Services (ARES), “North Korean Type 73 GPMGs in Iraq, Syria & Yemen”, available from <http://armamentresearch.com/north-korean-type-73-gpmgs-in-iraq-syria-yemen> (accessed 18 September 2017).

²⁴ S/AC.29/2017/SEMG/OC.59.

Figure 1: Redacted copy of identity document belonging to Captain Sajed Arjamand of the stateless dhow boarded by La Provence on 20 March 2016.



Figures 2: KLS 7 assault rifles seized by La Provence.²⁵



²⁵ Serial numbers of the assault rifles are on file with the Secretariat.

Figure 3: SVD sniper rifles (Hoshdar-M) seized by La Provence.²⁶



²⁶ Serial numbers of the sniper rifles are on file with the Secretariat.

Figure 4: Photographs of anti-tank guided missiles (9M133-1 Kornet) seized by La Provence.²⁷



Figure 5: General-purpose machine guns (Type-73) seized by La Provence.²⁸



²⁷ Box generic serials, missile serials and assembled box serials are on file with the Secretariat.

²⁸ Serial numbers are on file with the Secretariat.

Annex 7.2.1: Belarus sights (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 8.1: Halane Central Armoury inspections, 26 April and 29 August 2017

26 April 2017 inspection

1. On 26 April 2017, the SEMG was given access to the Halane Central Armoury (Halane) located within the greater airport complex in Mogadishu. The SEMG surveyed all weapons and ammunition in the facility, as well as other non-lethal military equipment stored at the site.

2. The SEMG identified the following weapons and ammunition from a delivery of military equipment from the Arab Republic of Egypt in July 2016:²⁹

- 6 Tokarev 9 mm pistols;
- 58 AK-47-type assault rifles;
- 3 M91 sniper rifles;³⁰
- 4 signal pistols (with 320 red and white 26.5 mm flares);
- 3 RPD machine guns;
- 7.62x54 mm ammunition;³¹
- 7,200 rounds of 7.62x39 mm ammunition.

3. Most of the weapons notified to the Committee had been recorded as marked and registered in the logbooks by the SNA. Nevertheless, the SEMG noted several discrepancies:

4. First, although 61 AK-47s had been notified as due for delivery, only 58 had been registered at Halane.³² Second, the shipment had been notified to the Committee as including 113,200 rounds of 7.62x39 mm ammunition. There was, however, no registration of ammunition from the shipment in the logbooks. The SEMG conducted its own count of this calibre of ammunition in the facility and noted 7,200 rounds. It was unclear therefore what quantity of ammunition had arrived at the facility, or had been distributed.

5. In addition to the materiel from the July 2016 Egypt shipment, the SEMG identified other materiel from previous consignments notified to the Committee:

- 9 mm ammunition identified as part of a previous notified shipment;³³
- 7.62x25 mm ammunition for Tokarev pistols;³⁴

²⁹ Advance delivery notification sent on 17 May 2016, reference: S/AC.29/2016/NOTE.30, and post-delivery confirmation sent on 22 July 2016, reference: S/AC.29/2015/NOTE.38.

³⁰ Officials at Halane informed the SEMG that they were unable to mark these weapons as there was no space to do so.

³¹ The SEMG was unable to distinguish between the quantities of 7.62x54 mm ammunition in Halane originating in the 2016 Egypt consignment and that which formed part of a previous 2014 Egypt consignment.

³² It remained unclear whether these weapons had either not arrived with the consignment, or had already been distributed without registration or documentation.

³³ UAE shipment notified in 2014, S/AC.29/2014/NOTE.48 and a second UAE shipment notified in 2015, S/AC.29/2015/NOTE.29.

- 7.62x54 mm ammunition;³⁵
- 23 optical sights for Type 77 12.7 mm anti-aircraft machine guns;³⁶

6. The SEMG also identified some obsolete material and ammunition already documented by the Group in 2011 and 2012 as materiel received from AMISOM and the former Transitional Federal Government (TFG):³⁷

- 25 obsolete 60 mm mortar launchers;
- 29 obsolete RPG-7 launchers manufactured in 2010;
- 25 obsolete RPG-2 launchers;
- Obsolete 81 mm mortar launchers;
- Obsolete B-10 recoilless rifles;
- 14.5x114 mm ammunition;³⁸ and
- 12.7x108 mm ammunition.

29 August 2017 inspection

7. The SEMG accessed Halane again on 29 August 2017 and conducted a second limited survey of weapons and ammunition, as well as non-lethal military equipment, stored on site.

8. The last notified shipment of military equipment recorded in the Halane weapons and ammunition logbooks was from Djibouti, which had arrived in June.³⁹ By the time of the SEMG's visit, most of the consignment had already been distributed. The SEMG documented approximately 30 boxes of AK-47 ammunition in white wheat bags, which were still in Halane.

9. The majority of the weapons and ammunition in Halane observed during the visit were from a consignment — according to correspondence sent by the FGS to the Committee⁴⁰ — from the People's Republic of China, which had arrived in Mogadishu on 7 August 2017. Officials at Halane informed the SEMG that they were in the process of marking and registering the weapons from the shipment. While the Group was unable to undertake a full inventory of the items due to time constraints, and the fact that the boxes were sealed, it was able to document and photograph the following items:

- DShK / Type 85 12.7 mm anti-aircraft weapons, including mounts;
- Type 67-2 heavy machine guns;
- AK-47s pattern assault rifles;

³⁴ Egypt shipment notified in 2014, S/AC.29/2014/NOTE.67.

³⁵ Ibid.

³⁶ Ibid.

³⁷ S/2013/413, annex 6.1, paras. 52 to 55. Colonel Ahmed Moalim suggested to the SEMG that some of this stock might have been transferred by AMISOM to the facility during the TFG period, before the partial lift of the arms embargo.

³⁸ Material subject to Committee approval further to paragraph 7 of resolution 2111 (2013).

³⁹ Advance delivery notification S/AC.29/2017/NOTE.24.

⁴⁰ Letter from the FGS to the Committee, SOM/MSS /177/17, 21 August 2017.

- 38 mm automatic anti-riot grenade launchers;
- 38 mm tear gas cartridges;
- 7.62x39 mm ammunition;
- 12.7 mm ammunition;
- Type 69 40 mm HEAT projectiles (rocket-propelled grenades); and
- a large quantity of PKM machine gun ammunition rounds.

10. The SEMG noted with concern that, on the day of the visit, there was only one officer engaged in marking the materiel which had arrived from China. General Ahmed Ibrahim Mohamed explained that the marking team had been reduced from 12 to five personnel which had affected the pace of the marking and registration process.

Annex 8.2: Registration and distribution procedures at Halane

1. Distribution of weapons and ammunition is authorized by the Chief of Defence Force (CDF) of the Somali National Army (SNA). If the CDF is not available, the second in command may authorize distribution. The key documents generated during the process are:

- (a) Distribution order: the CDF issues a signed distribution order that includes the type, quantity, purpose, and receiving unit of the weapons and ammunition to be distributed. A copy of the distribution order must be kept at Office the CDF, another at Halane armoury, and a third with the Office of the National Security Advisor (ONSA).
- (b) Distribution voucher: vouchers are issued and signed by the Commander of Halane armoury or his deputy, based on receipt of a distribution order. A copy is kept at Halane, one is sent to the CDF, and a third to the receiving unit.
- (c) Logbook: the logbook template was designed by the Joint Verification Team (JVT) to allow for entry and exit of an item to be recorded on the same line for ease of tracking. There are two separate logbooks for weapons and ammunition, which are signed by the officer-in-charge.

Figure 1: Logbook template designed by the Joint Verification Team (JVT).

Ammunition distribution procedures

2. During its visit to Halane on 26 April 2017, the SEMG observed that the correct procedure was generally being implemented with respect to distribution of ammunition. An example of a correctly implemented distribution procedure is provided below, though the distribution order lacked specification to the unit level.

Figure 2: Distribution order dated 14 August 2016, authorizing Halane to deliver 8,640 rounds of AK-47 ammunition, 4,000 rounds of PKM ammunition and 640 rounds of DShK ammunition to SNA Sector 12.

Taliska Ciidanka Xoogga
 Dalka Soomaaliyeed
 C/r.Xabbat/XDS/94/16
 Taariikh: 14/08/16

(القيادة العامة للقوات المسلحة)
 (القوات المسلحة)
 رقم:
 تاريخ:

DEPUTY COMMANDER OF SNA FOR LOGISTICS AND
 ADMINISTRATION
 Office of the Deputy Commander

KU-HOOGAANKA HUBKA IYO RASAASTA X.D.S - MUQDISHO=

Ujeeddo: - Bixinta Rasaas
 Hogganka Hubka iyo Rasaasta waxaa lafarayaa in uu siiyo Taliyaha
 Qeybta 12 APRIL Rasaasta hoos ku qoran:

NO	Nooca Rasaasta	Tirada Sanduuqa	8640 adeed kun lix boqol iyo afar kun xabaddood	4000 afar kun xabaddood	640 lix boqol iyo afar kun xabaddood
1	Rasaasta AK47				
2	Rasaasta PKM				
3	Rasaasta DSHK				

S/Gaalo
 Kusimaha Taliyaha X.D.S ahna Abbaadulaha Ar. Taakuleynta iyo
 Maamulka X.D.S
 Cabdulqadir Macalim Nuur

Tel: 25226038 30302009302024
 Email: sdna@igmail.com

Figure 3: Completed distribution voucher signed by the Halane commander.

TALISKA CIIDANKA XOOGGA DALKA SOOMAALIYEED
 HOGGAANKA HUBKA IYO RASAASTA
 Taariikh: 16/8/16

No 051 A

Boonada Amar Bixinta Rasaasta
 Magaasiinka Dhexe: HALANE waxaa lafarayaa in aad Urarto Colka Qb. 12 April
 Hubka Hoos ku Qoran:

T/T	Tariikh	Nooca	Tirada	Culeyska	Fiira gaar ah
1.	16/08/2016	AK-47	8,640//		
2.		PKM	4,000//		
3.		D.S.H.K	640//		
4.					
5.					
6.					
7.					

Saxiixa Qaataha
 G/Abdulkari

Saxiixa Madaxa H.Hubka & Rasaasta
 G/Sare Axmed Macalim

Figure 4: Logbook updated accordingly.

Receiving officer rank and name	Date received	Issuing officer rank and name	CDF order reference number	Issue voucher number	ISSUE			
					Date issued	Receiving officer rank and name	Receiving unit	Receiving unit location
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	X/ABO/CXS 124/16	053	27/8/2016	COL Ahmed M. Maxamed	DARRO	BMA/TEZARA
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	X/ABO/CXS 428/16	052	02/9/2016	COL Ahmed M. Maxamed	sector 12 APR	SECTOR HQ'S
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 0414/16	056	08/08/2016	Lieutenant Colonel Cagay	9-12 APR	G-1aad
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 0416	051	14/08/2016	Lieutenant Colonel Cagay	9-12 APR	9-12 APR
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 112/16	054	06/09/2016	Lieutenant Colonel Cagay	SH/Phere	SH/Phere
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 113/16	057	16/09/2016	Pharmaceutical Officer Cagay	Urr-Bonuka	BD.
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 116/16	055	15/9/2016	Lieutenant Colonel Cagay	9-21aad	9-21aad
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 1452/16	058	17/9/2016	Lieutenant Colonel Cagay	9-12 APR	Urr-2aad
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 1164/16	059	20/9/2016	Lieutenant Colonel Cagay	Wajir D - Maraykay	Urr-2aad
COL Ahmed M. Maxamed		COL Ahmed M. Maxamed	LV: X/ABO/CXS 465/16	060	20/9/2016	Lieutenant Colonel Cagay	Calcad	Calcad

3. The SEMG identified two areas where the procedure could be improved:
 - (a) Indication of the precise amount of ammunition required: Many distribution orders noted only the number of boxes (*sanduuq* in Somali) instead of the exact number of rounds (*xabo* in Somali) distributed. To better monitor the distribution of ammunition, the exact amount of ammunition should be indicated on the distribution documents.
 - (b) Accurate completion of the logbook: In some cases, distributed ammunition was not indicated on the same line of the logbook that had recorded its receipt.

Figure 5: Weapon logbook with inadequately completed fields for distribution of PKM ammunition.

PKM-

Serial Number	Quantity	Unit	Location	Date	Remarks
1	1	1	1	1	1
2	1	1	1	1	1
3	1	1	1	1	1
4	1	1	1	1	1
5	1	1	1	1	1
6	1	1	1	1	1
7	1	1	1	1	1
8	1	1	1	1	1
9	1	1	1	1	1
10	1	1	1	1	1
11	1	1	1	1	1
12	1	1	1	1	1
13	1	1	1	1	1
14	1	1	1	1	1
15	1	1	1	1	1
16	1	1	1	1	1
17	1	1	1	1	1
18	1	1	1	1	1
19	1	1	1	1	1
20	1	1	1	1	1
21	1	1	1	1	1
22	1	1	1	1	1
23	1	1	1	1	1
24	1	1	1	1	1
25	1	1	1	1	1
26	1	1	1	1	1
27	1	1	1	1	1
28	1	1	1	1	1
29	1	1	1	1	1
30	1	1	1	1	1
31	1	1	1	1	1
32	1	1	1	1	1
33	1	1	1	1	1
34	1	1	1	1	1
35	1	1	1	1	1
36	1	1	1	1	1
37	1	1	1	1	1
38	1	1	1	1	1
39	1	1	1	1	1
40	1	1	1	1	1
41	1	1	1	1	1
42	1	1	1	1	1
43	1	1	1	1	1
44	1	1	1	1	1
45	1	1	1	1	1
46	1	1	1	1	1
47	1	1	1	1	1
48	1	1	1	1	1
49	1	1	1	1	1
50	1	1	1	1	1
51	1	1	1	1	1
52	1	1	1	1	1
53	1	1	1	1	1
54	1	1	1	1	1
55	1	1	1	1	1
56	1	1	1	1	1
57	1	1	1	1	1
58	1	1	1	1	1
59	1	1	1	1	1
60	1	1	1	1	1
61	1	1	1	1	1
62	1	1	1	1	1
63	1	1	1	1	1
64	1	1	1	1	1
65	1	1	1	1	1
66	1	1	1	1	1
67	1	1	1	1	1
68	1	1	1	1	1
69	1	1	1	1	1
70	1	1	1	1	1
71	1	1	1	1	1
72	1	1	1	1	1
73	1	1	1	1	1
74	1	1	1	1	1
75	1	1	1	1	1
76	1	1	1	1	1
77	1	1	1	1	1
78	1	1	1	1	1
79	1	1	1	1	1
80	1	1	1	1	1
81	1	1	1	1	1
82	1	1	1	1	1
83	1	1	1	1	1
84	1	1	1	1	1
85	1	1	1	1	1
86	1	1	1	1	1
87	1	1	1	1	1
88	1	1	1	1	1
89	1	1	1	1	1
90	1	1	1	1	1
91	1	1	1	1	1
92	1	1	1	1	1
93	1	1	1	1	1
94	1	1	1	1	1
95	1	1	1	1	1
96	1	1	1	1	1
97	1	1	1	1	1
98	1	1	1	1	1
99	1	1	1	1	1
100	1	1	1	1	1

Weapons distribution procedures

4. The Group was given access to the weapons logbooks which included records of the receipt of weapons supplied by the Arab Republic of Egypt in August 2016.⁴¹ The logbooks showed accurate registration of all six 9 mm Tokarev pistols and 58 AK-47s received in the shipment. However, three AK-47s listed in the advance delivery notification⁴² not been registered in the logbook.

5. The SEMG also reviewed a logbook dedicated to RPG-7s, containing only two entries. Key fields had been left unfilled in the two entries, such as the date of arrival, the shipment of origin, the CDF distribution order reference, the original serial number, and the SNA marking numbers.

Figure 6: RPG logbook entries.

RECEIPT

WEAPON NAME											
Log entry number	Date of entry	CDF order reference number	Supplier country	Weapon model	Weapon serial number	Pack / stock number	SNA marking database number	Receiving officer rank and name	Date received	Issuing officer rank and name	CDF order reference number
1	22-6-2016	195/17		RPG-7		36					
2											

ISSUE

WEAPON NAME									
SNA marking database number	Receiving officer rank and name	Date received	Issuing officer rank and name	CDF order reference number	Issue voucher number	Date issued	Receiving officer rank and name	Receiving unit	Receiving unit location
			Ed Ahmed	195/17	051	02/01/2017	9116-201	9116-201	9116-201
			Ed Ahmed	195/17	052	17/01/2017	9116-201	9116-201	9116-201

⁴¹ Advance delivery notification was sent to the Committee on 22 July 2016 (S/AC.29/2016/NOTE.38). No post-delivery confirmation was sent to the Committee.

**Annex 8.3: Review of paperwork related to ammunition distribution from
Halane (STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 8.4: Review of paperwork related to a shipment of weapons and ammunition from Djibouti (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 8.5: Diversion

1. In paragraph 8 of resolution [2182 \(2014\)](#), the Security Council prohibited the sale, transfer or use of weapons sold or supplied for the development of the security forces of the FGS to or by any individual or entity not in the service of the FGS security forces. Since the partial lifting of the arms embargo, the Monitoring Group has documented diversion of weapons and ammunition from Government stockpiles, in its 2014 and 2015 reports.⁴²
2. During the current mandate, the SEMG again documented cases of weapons from FGS stockpiles found in possession of individuals or illicit arms dealers in Mogadishu.

FGS weapons in the possession of arms dealers in Mogadishu

3. The SEMG documented seven weapons found in possession of arms dealers in Bakara market and near KM5 roundabout, both in Mogadishu, between November 2015 and April 2017 (see sample images below). The weapons — assault rifles and pistols — bore the markings of the Somali Police Force (SPF), the National Intelligence and Security Agency (NISA), private security companies (PSC) and Government officials.
4. The SEMG requested information from the FGS on the initial distribution of these weapons, including logbook extracts demonstrating the origin of each weapon, and to which individuals and security agency — and where appropriate, brigade and battalion — or private security company to which the weapons were assigned, as well as the dates of distribution. A first informal request was made on 11 July 2017 to the Office of the FGS National Security Advisor. On 7 August 2017, the SEMG received a reply stating that the Ministry of Internal Security (MoIS) had in turn requested the information from PSC, SPF and NISA.⁴³ On 22 August 2017, the SEMG sent official correspondence to the FGS, but had not received a reply as of this writing.⁴⁴

Figure 1: AKM-PM md. 63, 7.62x39 mm with FGS marking SOPSC16/6385 seized during FGS stabilization operations in June 2017.



⁴² See, for example, [S/2014/726](#), annex 6.2, and [S/2015/801](#), annex 7.1.

⁴³ Email from the FGS Office of the National Security Advisor, 7 August 2017.

⁴⁴ S/AC.29/2017/SEMG/OC.114.

Figure 2: Type 56-1, 7.62x39 mm with FGS marking SOPSC16/7529 seized during FGS stabilization operations in June 2017.



FGS weapons captured during Mogadishu stabilization operation

5. The SEMG documented seven other FGS-issued weapons during its visit to the SNA headquarters at Villa Gashandiga on 11 July 2017 to investigate weapons seized during the Mogadishu stabilization operations led by joint Somali security forces (see sample images below). Seven assault rifles among the 45 total weapons seized bore the markings of the FGS: five with PSC markings, and two with SPF markings. The SEMG was informed that these rifles had been seized from individuals in Mogadishu, without further explanation.

6. The SEMG noted positively that most of the captured weapons had been registered in a dedicated logbook. The SNA subsequently proceeded to distribute 16 weapons to SNA units, however, without marking. The SEMG also found discrepancies between the logbook and the weapons the SEMG inspected. Four of the 45 captured weapons had not been registered in the logbook, while another weapon which had been registered — with SNA markings — was not among the weapons on site. The FGS explained these discrepancies by the fact that the Gashandiga armoury team had yet to receive any training on the logging procedures, with training pending.⁴⁵

Figure 3: Type 56, 7.62x39 mm with FGS marking SONISA0178 found in possession of an arms dealer near Bakara Market, Mogadishu, in February 2016.



Figure 4: AKM, PM md. 63, 7.62x39 mm with FGS marking SO-CBS-0510-16 found in possession of an arms dealer near KM5, Mogadishu, in May 2016.



⁴⁵ Email from the FGS Office of the National Security Advisor, 7 August 2017.

Annex 9.1: Establishment of a United Arab Emirates military base in Berbera

Figure 1: Satellite imagery of coast north of Berbera Airport, 23 December 2016.



Figure 2: Satellite imagery of coast north of Berbera Airport, 21 September 2017.



Annex 10.1: Marginalized communities and humanitarian access¹

1. As a result of social, political and economic exclusion, marginalized communities were less able to cope with the impact of the famine in 2011-2012. Their status affected ability to access external lifelines, such as diaspora remittances, but also humanitarian assistance.² As beneficiary populations, marginalized groups often have little power to negotiate effectively for their needs.³ Members of marginalized groups are also generally missing from the architecture of humanitarian response, including control and staffing of UN humanitarian entities and international and local non-governmental organizations (NGOs).

2. It is too early to assess the humanitarian response to the 2016-2017 drought and its impact on marginalized communities and exclusion. In the interim, the SEMG compiled snapshots of three marginalized communities. Each experience of humanitarian obstruction reflects a different facet of marginalization in Somalia, and a different approach to challenging it.

Displaced Shiidle communities in Jowhar, Middle Shabelle⁴

3. The Shiidle, who farm in the riverine areas around Jowhar and Balad, are a Jareer clan indigenous to the region. Their rivals for power are the primarily pastoralist Abgaal who have traditionally held sway in government and security positions, both at the district and regional level.⁵ In terms of control of humanitarian operations, in 2017, for example, the position of humanitarian coordinator was moved from under the authority of the District Commissioner — usually Shiidle — to the Regional Governor — Abgaal — reaffirming the dominant interest. Almost all the humanitarian entities operating in the area, whether local or international, are staffed at senior level on the ground by Abgaal, although there are some exceptions. The Abgaal are also the dominant clan in the Somali National Army (SNA) contingents based around Jowhar and Balad, monopolizing the instruments of Government force.

¹ The SEMG defines marginalized communities as groups — defined by clan, culture (pastoralist vs farmer), physical appearance, or perceived ethnicity or caste — which are excluded from power and resources either on the basis of identity, or because the group is a minority in a particular geographic area.

² A recent study conducted for the World Bank confirmed that remittances were concentrated within certain lineages. The most vulnerable communities — Rahanweyn and Bantu — had relatively few members in the diaspora, or in urban and business sectors. See, Nisar Majid, with Khalif Abdirahman and Shamsa Hassan, *Remittances and Vulnerability in Somalia, Assessing sources, uses and delivery mechanisms* (Rift Valley Institute, May 2017). See also Daniel Maxwell and Nisar Majid, *Famine in Somalia, Competing Imperatives, Collective Failures, 2011-12* (Hurst, 2016).

³ Humanitarian inputs are rarely simply offered but are negotiated with the beneficiary community, including the percentage split of profits from the engagement.

⁴ This account is based on a series of interviews with elders from the Shiidle community, internally displaced persons (IDPs), and farmers, some conducted on behalf of the SEMG, and discussions with NGO and UN humanitarian workers and African Union Mission in Somalia (AMISOM) officials between February and August 2017.

⁵ Despite some attempt to share administrative power — the position of District Commissioner, for example, is usually held by a Jareer — the Deputy will be Abgaal and wield considerable power alongside the Governor (also Abgaal).

4. The struggle for control of land and power between the Shiidle and the Abgaal has frequently spilled over into armed conflict. As reported by the SEMG in S/2014/726, annex 8.2 (strictly confidential), in November 2013 over 5,000 members of Shiidle/Walamoy communities from 20 villages north-east of Jowhar were displaced by attacks by the SNA — primarily comprised of Abgaal personnel — and Abgaal militia forces. Most of those who found their way to Jowhar for safety were still displaced during the current mandate, afraid to go home in the absence of any final resolution of the dispute over farmland which had sparked the attacks.⁶ Again, in April 2017, over 5,000 Jareer/Shiidle/Bare were displaced from three villages near Balad further to Abgaal militia attacks, supported by elements of the SNA.⁷

5. In 2013, assistance to the displaced persons was initially provided by AMISOM and the humanitarian community, but by 2015, the local authorities began to actively prevent provision of assistance to the group settled at Bula Rahma near the AMISOM camp.⁸ In April 2015, for example, one NGO assessed community needs and prepared nutrition supplies for delivery; ultimately, however, the organization was informed by the local administration that they could not return to Jowhar to provide the assistance. As a result of this obstruction, until mid-2017 the camp did not receive support from the formal humanitarian sector, surviving with the assistance of the diaspora and the host Shiidle community, even as its population grew: as of July 2017, there were 2,733 Shiidle families at the camp, hosting not just the original group, but Shiidle displaced from the drought and the April 2017 attacks.

6. In May, an internal UN report seen by the SEMG noted that AMISOM was concerned that 16,600 people at its forward operating base at Bula Rahma — also sometimes called Towfiq — were in desperate need of protection and assistance as the local administration had been actively blocking anyone who tried to assist them. The change of governorship of the HirShabelle Interim Administration (HIA) in February 2017 facilitated some relaxation of the *de facto* ban on assistance: in mid 2017, for example, the community reported that a humanitarian agency had registered 700 families for a cash input and remitted one payment of \$200 to 300 families in July 2017.⁹

7. More broadly, due to their lack of representation in the humanitarian structures, the Shiidle were generally less able to negotiate with humanitarian agencies to ensure that aid reached the ground, and to challenge diversion. Nevertheless, in mid-2017, elders in four Shiidle villages refused to participate in a cash for work scheme, as the organization involved was offering only \$1.5 per metre of water channel dug as opposed to the \$3 which was paid to other communities.

⁶ A small number of Shiidle farmers did return home. The SEMG confirmed that in one village — name on file with the Secretariat — in mid 2017, farmers were receiving part of a mixed cash and foodstuffs input, due to an agreement between the NGO and traders.

⁷ See annex 11.1.

⁸ SEMG interviews with IDP representatives and AMISOM officials present at the time in Jowhar, August 2017.

⁹ The agency confirmed the registration and single payment — but to just over 500 families.

Dir/Surre/Fiqi Mohamed and Jareer/Gabaweyne communities in Bohol Garas and Qoney, Gedo¹⁰

8. In S/2016/919, annexes 7.8 and 7.8.1 (strictly confidential), the SEMG documented how the Interim Jubba Administration (IJA) minister for security, Abdirashid Hassan Abdinur (Darod/Marehan) controlled humanitarian operations in Dolow, Gedo region. Operating directly, and through proxies, he diverted and manipulated the direction of humanitarian assistance in the district, and to a lesser extent in Belet Hawo and parts of Luq.¹¹ One outcome documented during this mandate was consistent attempts to deny humanitarian access to non-Marehan communities on the east bank of the Juba river, comprising parts of Dolow and Luq districts.¹²

9. Among the historically marginalized communities living on the east side of Dolow across the river are the Dir/Surre/Fiqi Mohamed and Jareer/Gabaweyne.¹³ The Surre are a minority due to geography, as they are a Dir sub-clan in a Darod/Marehan dominated area. The Gabaweyne are marginalized due to their exclusion from the lineages of the four dominant clans. The Surre have had some access to external support through diaspora and business ties, but the Gabaweyne have few links to power and resources. The latter have also been the continuous target of land-grabbing and displacement since the 1990s from the riverine areas where they once formed the majority population.

10. The local administration and NGOs with an interest in denying or manipulating humanitarian inputs, restricted access to the area through a variety of means: denial of travel permission on security grounds; arrest of humanitarian workers who sought to present proposals relating to provision to the area; classification of sub-villages — resided in by the minority but dominant clan — as the main village, in order to attract services and support; and control of NGOs to manipulate humanitarian access and restrict monitoring.¹⁴ At the same time, where access was permitted, local communities found themselves in a weak negotiating position, unable to demand effective project delivery and prevent diversion.

11. During early 2017, local efforts to negotiate access to the flows of aid coming to Gedo under the drought response got underway, supported by international partners. External humanitarian experts provided support to local Members of Parliament (MPs) to

¹⁰ This account was compiled further to interviews with national and international staff of local and international NGOs operating in Dolow in 2017 or in previous years, and with UN staff and humanitarian and human rights experts between January 2017 and August 2017.

¹¹ See S/2016/919, annex 7.8 and strictly confidential annex 7.8.1. See also annex 11.3 and 11.3.1 (strictly confidential) for an update on investigations into Abdinur's responsibility for violations of international law involving targeting of civilians and obstruction of humanitarian assistance.

¹² In 2012, there was an effort to re-create the districts of Bohol Garas and Qooney, which had existed under the Siad Barre regime, to allow for both greater control by, and power-sharing between, the two communities. The revived district arrangement was, however, not been recognized at the federal level, and the area continues to come under the control of the Dolow and Luq authorities.

¹³ Other clan families present in the area were the Gassaregude, the Hawiye/Shekal, the Jejele, the Leysan and the Mirifle/Ashraf.

¹⁴ Specific cases of such obstructions were documented and verified by the SEMG but not provided here for reasons of security of interlocutors. There were also physical barriers to access such as few river crossing points and a lack of infrastructure, including as a result of the persistent underdevelopment of the area.

develop proposals to break the impasse around humanitarian access. The MPs later met with the IJA minister of security Abdinur and other representatives of the regional and local administration in Dolow, but no specific undertakings were made.

12. Meanwhile, in early September 2017 the UN reported that General Acute Malnutrition (GAM) rates during June/July for both riverine and pastoralist communities in northern Gedo were between 15.7 and 17.5; rates of above 15 are considered critical.¹⁵

SEMG assessment of humanitarian inputs

13. The SEMG conducted a brief assessment of the main humanitarian inputs received by communities living in, and in villages surrounding, the towns of Bohol-Garas and Qooney — approximately 7,000 households — between late 2015 and July 2017.¹⁶ Information was gathered from local communities on the projects purportedly run by five different organizations in order to better understand the forms of denial of access and diversion faced.

- (a) **NGOs without connections to the IJA/Dolow administration:** Where permitted to operate, this category of NGO was only able to conduct modest activities, such as distribution of water, sanitation and hygiene supply (WASH) kits, vaccines, acute watery diarrhea (AWD) treatment, provision of primary health care in two facilities, or engagement in hygiene promotion.
- (b) **NGOs connected with the IJA/Dolow administration:** These organizations were permitted to seek and receive funding from external partners, including the UN, for potentially significant infrastructure and other projects in the area. Their activities generally had minimal impact, with scant implementation on the ground, indicating likely diversion of funds. Even following the implementation of a water and sanitation project in Bohol Garas in 2016, for example, the community still relied on water donkeys in 2017, with those who could not afford the service forced to fetch water from the river or shallow wells. In Qooney, an NGO was also funded to implement water and sanitation infrastructure improvements: water services were still not functioning in July 2017. During the 2017 drought response, however, a second administration-proxy NGO did manage to distribute child nutrition supplies sporadically to approximately 90 children from at least January to July 2017.
- (c) **International NGOs or internationally supported local NGOs:** During the mandate, some international entities began to more effectively challenge obstruction from the local administration, including in partnership with local NGOs. Despite sometimes serious consequences for staff, these efforts did have modest success. One local community reported, for example, that a cash for work project in 2017 reached over 300 beneficiaries, albeit with half the salary amount promised. Another direct food relief input — pulses, starches and oil — in mid-2017 was accessed by over 1,000 beneficiaries. Finally, a food voucher

¹⁵ See Famine Early Warning Systems Network, *2017 Somalia Post Gu Seasonal Food Security and Nutrition Assessment: Key Findings*, 5 September 2017.

¹⁶ Details of these projects are on file with the Secretariat, but key identifiers are suppressed for reasons of security. There are 44 sub-villages connected with Bohol Garas and Qooney.

program supported over 489 families, with relatively small rates of diversion compared to those usually experienced in the area.

The Madiban community in Galkayo¹⁷

14. The Madiban community is one of Somalia's minority clans.¹⁸ They are found throughout Somalia, but particularly in the north, and suffer severe discrimination on grounds of caste exclusion.¹⁹ There are no statistics available on the population of Madiban in Somalia: in Galkayo and its surrounding villages, Madiban claim that they make up as many as 35 per cent of the area's residents.²⁰

15. With most humanitarian entities are controlled by dominant clans in Galkayo — almost exclusively Darod/Majeerteen in north Galkayo — the community had always found itself both sidelined from access to humanitarian assistance, and discriminated against in the main camps. As the drought created pressure on all communities in late 2016 Madiban IDPs arriving into the town began to be simply turned away by those in control of the settlements. With the support of a few members in diaspora, the Madiban host community in Galkayo organized and managed to purchase a plot of land on which to settle the arriving IDPs. Danwadaag camp was founded in October 2016, and by August 2017, over 700 families were living there. The camp had one hand-dug well with no pump, no medical facilities and rudimentary shelter with dwellings constructed of branches, cardboard, rags and plastic bags.²¹ Of all the Galkayo IDP camps, however, Danwadaag camp residents were the only ones who held a lease to their land.²²

16. Although no agency conducted formal nutrition assessments, the level of need, however, was assumed to be very high.: in June/July 2017 GAM rates in Galkayo IDP camps were assessed at 21.6 — critical — although Danwadaag camp was not included in the data set. Local elders told that SEMG that 19 children and five adults from the Madiban IDP community died from malnutrition related causes in Danwadaag camp between January and July 2017, but this could not be confirmed.

17. By early September 2017, the camp had managed to secure aid from three humanitarian NGOs which provided weekly child malnutrition support, basic medical

¹⁷ This account was compiled based on the SEMG's visit to Galkayo between 2 and 7 July 2017, interviews with members of the Madiban community, experts in diaspora, and engagements with humanitarian agencies.

¹⁸ The name is often used to englobe other occupational minorities such as the Tumul and the Yibro under a common banner. See, Martin Hill, *No redress: Somalia's forgotten minorities* (Minority Rights Group, 2010), available from <http://minorityrights.org/wp-content/uploads/old-site-downloads/download-912-Click-here-to-download-full-report.pdf> (accessed on 22 September 2017).

¹⁹ Even in exile strict divides are maintained: in 2016, the SEMG interviewed Madiban community leaders from Kakuma refugee camp who described how their children were not allowed to sit near children of other clans in refugee schools. Even school materials unintentionally touched by Madiban children would be thrown away.

²⁰ Areas around Galkayo which were described to the SEMG by the community as almost exclusively Madiban include: Xero Jaale; Dabridka; and Waniiqle. Others with a significant population include: Bacaaadweyn; Buursaalax; Buuryoqab; Deyro; and Goldogob.

²¹ The community built a two-room school of iron sheets: the children sit outside due to the heat.

²² In August 2017, the Tumul community, another occupational minority, decided to follow the lead of the Madiban and set up their own camp along the same lines.

supplies, and cash inputs for three months for around 250 families. These inputs were shared out between the whole community.

18. The SEMG also documented how critical nutrition inputs in Galkayo — plumpy nut provided by the World Food Program and intended for malnourished children, and grains/pulses, oil, etc. — were being sold openly in the market (see figures 1 and 2).

Figure 1: Plumpy nut (child malnutrition supply) being sold in the market in Galkayo, photograph taken on 10 September 2017 on behalf of the SEMG.



Figure 2: Grains, oil and dried food being sold in the market in Galkayo. Photograph taken on 10 September on behalf of the SEMG.



Measures to challenge exclusion

19. In comparison to the 2011/2012 famine, during the mandate, donors and humanitarian organizations demonstrated a greater awareness of the challenge of access to marginalized communities, including achieving small successes, as noted in the cases above. Devising strategies to effectively tackle the deep roots of the phenomenon was difficult. In early 2017, the United Kingdom's Department for International Development (DFID) commissioned the Centre for Humanitarian Change to work with its humanitarian partners to infuse awareness of exclusion of marginalized populations in programming during the drought. The project included pilot activities where advisors worked with partners and local communities to challenge specific experiences of exclusion. Within the UN, the Deputy Humanitarian Coordinator made the issue a theme of his initiatives and the SRSG convened a round table discussion on exclusion which is intended to lead to a permanent discussion forum. More broadly, the FGS convened discussion around the development of a National Inclusion Action Plan and the setting up of a National Council for the Development of Somalia Minorities, but these initiatives are in their early stages.

20. At the programme level, however, there is a need for greater awareness of the specific experience of marginalized communities to be explicitly integrated in project design and monitoring. Risk assessments might include an analysis of clan and other potential markers of exclusion, both with respect to the identity and perception of the organization providing the inputs, and the beneficiary community. As a condition of funding, organizations could potentially be asked about the specific strategies which would mitigate these risks.

21. In terms of challenging the balance of power within the humanitarian community itself, the UN Country Team could consider how to encourage marginalized communities to participate in the formal structures of humanitarian response, including with respect to UN staffing.²³ Another option is the operation of small grants schemes targeted at assisting new organizations to build capacity to join the system.²⁴

²³ Inclusion of the voice of marginalized groups in national fora on accountability and reconciliation is a much larger issue, including in terms of addressing inequalities in access and control of livelihoods, assets and land.

²⁴ In addition to facing threats from those who dominate the humanitarian business, marginalized communities often find it difficult to generate the initial investment required to become part of the system — whether to pay for registration, succeed in capacity assessments, or be approved within the grant cycle.

**Annex 10.2: Involvement of a Lower Shabelle NGO in inter-clan conflict
(STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 11.1: Destruction of Shiidle villages near Balad, Middle Shabelle¹

1. On 4 April 2017, and for three days after, the villages of Jameeco-Misra, Kulmis-Yarrow and Maqdas were the site of armed conflict between Hawyie/Abgaal/Wacbudan/Eli and Jareer/Shiidle/Bare militia, augmented by elements of the Somali National Army (SNA). The battle resulted in the displacement of almost all the inhabitants of the villages and the burning of homes and assets. As of 10 September, most of the community were still displaced.

2. This case study highlights three challenges: the continued use of SNA power, personnel and assets to progress clan business; the need for genuine inter-clan reconciliation and power sharing at regional and district levels; and the importance of reform of the security sector to remove individuals committing repeated abuses and to build a force more reflective of the population.

Background to the conflict

3. The conflict was triggered when cattle belonging to the Abgaal/Eli community entered onto Shiidle/Bare community farms and the Bare demanded compensation for the damage done their crops. Further to return of the livestock, Eli militia returned to the land at the centre of the dispute and killed two of the owners.² Although the movement of cattle onto the farming land was the overt cause of the conflict, the SEMG identified additional exacerbating factors including an interest in taking control of the cannabis crop which Shiidle sub-clans in some areas had increasingly begun to farm.³

4. Shiidle/Bare militia and Abgaal/Eli militia were the main participants in the fighting. Most of those claimed, however, that alongside the Abgaal/Eli militia, Abgaal elements of the SNA, and SNA assets were deployed in support of the attack. In particular, they pointed to the presence of the SNA Captain Saney Abdulle Nur (Abgaal/Owbakar Gabane).⁴ A number of people stated that they had recognized two vehicles being used during the attack as belonging to Captain Saney.⁵ An internal UN report seen by the SEMG noted “the active participation of security forces in the attacks”.

5. Some of those interviewed also claimed that at least one new technical and weapons had been “sent from Mogadishu” by Hassan Mohamed Hussein “Mungab” (Abgaal/Eli) the former Mayor of Mogadishu and Governor of Benadir region, to assist with the takeover. The SEMG could not confirm this report. They also claimed that the

¹ This account was prepared by assessing the testimony of Shiidle elders and community members displaced to Mogadishu and consultation with Shiidle and Rer Shabelle diaspora in Kenya. The SEMG also arranged for interviews to be conducted people displaced from the conflict in Jowhar and Balad. Information was corroborated with UN officials, staff of local and international NGOs, local security actors and AMISOM.

² An internal UN report seen by the SEMG confirmed the killing of two Bantu men near Balad on 5 April 2017, Maxamuud Axmed Qaali, 40, and Abuukar Cumurey, 23.

³ Trade in hashish is allegedly on the rise, not just for use by Somali security forces but also as an export trade to countries in the Middle East.

⁴ Captain Saney was attached to Battalion 23 in Middle Shabelle. He is currently based near the AMISOM camp at Jowhar.

⁵ They also noted that Captain Saney was known to have control of four technicals, one of which had been burned during an attack on Towfiq village earlier in the year.

Middle Shabelle Governor Ahmed Meyre Makaran bore responsibility for supporting the military elements which augmented local militia.

6. As testified by women displaced from the attack to Jowhar, also joining the Abgaal attacking force was Jelani Mohamud Sheikh “Jelani”. Jelani is a Shiidle/Bare militia leader who frequently operates with Captain Saney. Prior to the conflict in the three villages, Jelani participated in an attack launched by Captain Saney on the village of Towfiq, another Shiidle village. Heavy weaponry was used in an attack against the family home of General Mohamud Haji Ahmed Ali “Shegow” (Jareer/Rer Shabelle).⁶

7. The attack came as part of a longer running dispute between the two men. The tensions related to the General’s role in an SNA military campaign to disrupt illegal checkpoints run by rogue SNA units in Lower Shabelle in 2015, including those run by Saney.⁷ In January 2017, in Middle Shabelle, Captain Saney and his men had erected an illegal checkpoint on the Mogadishu Jowhar road at Khalimow village near Balad for two weeks until the FGS ordered him to withdraw.⁸ It is not clear whether General Shegow was part of the operation to disrupt the latter checkpoint but Captain Saney’s attack on the village of Towfiq occurred shortly afterwards. Eventually General Shegow had to request AMISOM to evacuate him from his position as he was unable to rely on support of the Abgaal-dominated SNA in Middle Shabelle to safely withdraw from the area.

8. The Abgaal force was heavily armed including with RPGs and DShKs, supported by technicals. Witnesses alleged that some of the attackers wore military uniform while others were in civilian dress.⁹ Grenades were used to set on fire homes and other structures.¹⁰ The Shiidle were mostly armed with AK-pattern rifles.¹¹

Impact of the conflict

9. The centre of the villages of Jameeco-Misra, Kulmis-Yarrow and Maqdas were almost completely destroyed by fire. One humanitarian worker who interviewed those displaced to Jowhar described how she was told that wells and water pumps were targeted for destruction and looting and that “an ice factory” in one village had been vandalized.¹²

10. A report provided to the SEMG by Shiidle elders in the diaspora claimed that 10 civilians from the Shiidle community had been killed during the fighting, including a 10-

⁶ General Shegow is a former member of Al-Shabaab who defected to the government in 2012, joined the SNA and was awarded the rank of Brigadier General.

⁷ Conversation conducted on behalf of the SEMG with General Sheegow and transmitted by email, 30 July 2017. The SEMG also interviewed a humanitarian worker based in Nairobi with knowledge of the area who confirmed that an attack on Towfiq occurred targeting the home of General Shegow. Interview with a humanitarian worker, 17 July 2017, Nairobi. The SEMG also received a report from an NGO staff member with knowledge of the security context in Middle Shabelle, that on 20 January an SNA soldier under the command of General Sheegow had killed a male civilian in Jowhar, accusing him of spying for Jeylani.

⁸ Interview with local journalist from Jowhar, 12 August 2017.

⁹ Interview with elders displaced to Mogadishu from Jameeco, Mogadishu, 2 May 2017.

¹⁰ See figures 1 and 2, below, for photographs of the aftermath of the attack.

¹¹ The Shiidle militia in the Balad area are reported to have 10 PKMs but it is not known if these were deployed. SEMG Skype interview with journalist in Jowhar, 21 August 2017.

¹² Interview with humanitarian worker, Nairobi, 12 June 2017.

year-old boy. In an interview with the SEMG, an elder from Jameeco displaced to Mogadishu also described how Eli militia “burned the houses and killed the children”.¹³ There were no reports, however, of female casualties, indicating that the fighting occurred primarily between armed actors: between militia, SNA personnel and those defending their homes. The SEMG was unable to confirm the deaths of civilians beyond the two farmers whose killing sparked the attacks, and the young boy.¹⁴

11. Most of the inhabitants of the three villages fled the area. A humanitarian worker told the SEMG that approximately 1,200 households were displaced from Jameco-Misra; 280 from Maqdas; and 272 from Kulmis-Yarrow.¹⁵ Some sought safety in the surrounding villages of Baqdaad, Basra, Mukidheere, Maandhere, Bacaadley, Boodaale, Xawaadley, Shamlo, and Dhagaxow.¹⁶ The AMISOM Sector 5 camp at Balad received many of those displaced: between 700 families or 5,700 individuals. A smaller number fled to Jowhar.¹⁷ A Bantu Member of Parliament approached AMISOM shortly afterwards requesting support for 5,400 IDPs camped around Balad, reporting that 753 homes had been destroyed by fire.¹⁸

12. Others fled to Mogadishu. On 24 April, an internal UN report noted that an NGO had visited two IDP camps — Alcadaa and Gunspre — and identified 95 households newly arrived from Jameco-Misra, displaced by clan conflict”.¹⁹ Shiidle elders informed the SEMG that up to 550 households had been displaced from the three villages to Bura-ko/Mashala in Mogadishu, although it is not clear if all had arrived further to the attacks.²⁰

Aftermath

13. With the authority of the HirShabelle Interim Administration (HIA) still in formation at district level and unable to project power to resolve the crisis, the conflict continued sporadically, primarily between militia defending their positions on the ground around the villages.²¹ On 29 April, for example, there were clashes at Jameco-Misra when Shiidle/Bare militia attacked the Abgaal/Eli militia who were occupying the area. Somali media reported that three fighters had died in an encounter that involved the use of “automatic weapons, heavy machine guns and rocket-propelled grenades”: NGO reports received by the SEMG, however, indicated one dead and two wounded.²²

14. Civilians were also attacked due to the unresolved conflict:

¹³ SEMG interview with elders displaced to Mogadishu from Jameeco, Mogadishu, 2 May 2017.

¹⁴ An NGO with knowledge of the security situation in Jowhar confirmed the killing of two Shiidle civilians in the attacks. Email NGO staff member, 5 April 2017. The SEMG confirmed the name of the boy as Abukar Omar Abdirahman.

¹⁵ SEMG interview with humanitarian worker, Nairobi, 12 June 2017.

¹⁶ On 16 April, for example, a local NGO reported that the displaced communities who had fled to Mandhere village were facing “dire conditions”. Email from NGO staff member, 16 April 2017.

¹⁷ See discussion of the humanitarian response to those who fled to Jowhar in annex 10.1.

¹⁸ Internal confidential UN report reviewed by the SEMG.

¹⁹ Internal confidential UN report; email from humanitarian worker, 18 July 2017.

²⁰ SEMG interview with elders displaced to Mogadishu from Jameeco, Mogadishu, 2 May 2017.

²¹ Pictures taken on behalf of the SEMG in Maqdas, for example, show the presence of a Shiidle militiaman. See figure 3, below.

²² See, “Clan Clashes Claim Three Lives In Middle Shabelle”, Goobjoog News, 30 April 2017, available from <http://goobjoog.com/english/clan-clashes-claim-three-lives-middle-shabelle/>.

- On 7 June, a group of five Shiidle men — including both Isse and Bare sub-clans — were executed near Hawadley village, taken from a vehicle in which they were transporting vegetables to Mogadishu and shot.²³ Two accounts collected by the SEMG from local journalists attributed the killings to Gaaljal militia, as revenge for the killing of a Gaaljal man.²⁴ Shiidle elders claimed, however, that Abgaal militia were behind the murders and that it related to the April conflict: UN sources also received similar information. There was no investigation by the local administration into the incident. The SEMG was unable to make a determination.
- On 19 July, a Shiidle/Bare man was shot and killed by an Abgaal militiaman near Xawaadley village.²⁵ Displaced to Mogadishu by the 4 April conflict, he had returned home to check on his land.

15. The April attacks occurred against the background of long-running tensions between Abgaal and Shiidle communities in Middle Shabelle which have regularly erupted into violence. These have been characterized by the use of Government forces and assets in support of Abgaal objectives. In 2014, for example, the SEMG investigated a series of attacks in November 2013 on 20 villages inhabited by the Shiidle/Wallamoy community north-east of Jowhar town during which at least 60 civilians were killed, homes burned, and assets looted. Most of the inhabitants of the villages were forced to flee.²⁶ The attacks were launched by Abgaal/Mohamed Muse militia, bolstered by federal forces — 1st Brigade with the assistance of the 3rd Brigade (60th Battalion).

16. The involvement of state forces on these occasions complicated the response to the conflict, including as the local administration was perceived as being unable to act as an honest broker in inter-clan dialogue. The Governor of Middle Shabelle, Ahmed Meyere Makaran and the Vice President of the HIA — and former Governor — Ali Gudlawe Hussein, for example, were considered complicit as their respective sub-clans participated in, or supported, the attacks. In May 2017, a delegation led by the State Minister of Internal Affairs and Reconciliation, together with regional officials, travelled to the three villages and met with local elders promising support for reconciliation. In early August, a new Balad district administration was appointed which included greater representation of local communities. Bolstered by their new legitimacy on the ground, officials immediately called together the Bare and Eli elders and warned that if even “one bullet” flew in further conflict, all would be arrested. Although the situation has since remained calm, by 1 September talks about the return of the community to their homes and the question of compensation, had not yet commenced.²⁷

²³ The SEMG has identified the six Shiidle men as: Ciiley (Ismail) Maxamed Daa’uud, 20 (Iise); Xintir Maxamed, 27 (Bare); Maaji Maxamed, 20 (Bare); Yuusuf Xabad, 25 (Bare); and Meyle Cabdikariin, 21 (Bare).

²⁴ Email from NGO staff member, 8 June 2017. Interview with a Middle Shabelle-based journalist, 25 July 2017.

²⁵ Email from NGO staff member, 20 July 2017.

²⁶ S/2014/726, annex 8.2 (strictly confidential).

²⁷ Talks have however begun in Jowhar around resolution of the inter-Abgaal conflict in Adale in Middle Shabelle.

Figure 1: Photograph of Jameeco-Misra village after the attacks taken by an SEMG source four days after the fighting.



Figure 2: Photograph of Kulmis-Yarrow after the attacks taken by an SEMG source four days after the fighting.



Figure 3: Photograph of Maqdas village after the attacks taken by an SEMG source four days after the fighting — note the presence of a Shiidle militiaman.



Annex 11.2: Child recruitment and use

Harakaat al-Shabaab al-Mujaahidiin²⁸

1. In its final report on Somalia of 2016 (S/2016/919, annex 7.2), the SEMG recorded a spike in Al-Shabaab recruitment — in particular of young children — a few months prior to major operations by the militant group in Puntland in March 2016. Nevertheless, during the mandate, despite an increase in anti-Al-Shabaab operations, overall reported instances of child recruitment fell between September 2016 and June 2017.

2. In the Juba Valley, for example, preparations for Operation Safari Hunter got underway in earnest towards the end of 2016. Although in late 2016 Al-Shabaab continued to target children in rural areas, by the first half of 2017 there was a significant fall-off in efforts to recruit. An Al-Shabaab-affiliated source assessed that child recruitment in early 2017 had reduced to as little as a third of previous levels.²⁹

3. The fact that military operations by anti-Al-Shabaab forces had restricted the movement of fighters, coupled with the desire not to antagonize local community relations as a major confrontation approached, likely affected the recruitment campaign. Further, large numbers of children were already embedded in Al-Shabaab's madrasa system, a ready-made recruitment channel for the group (see below). The greater emphasis placed in 2017 in Middle Juba on the training of East African foreign fighters may also have impacted the pattern of local recruitment.³⁰

4. By July 2017, however, the trend was reversing. In June 2017, in Hiran, Galgaduud and Mudug regions, Al-Shabaab began a new round of aggressive child recruitment, accompanied by a campaign of threats and violence against local communities. On 7 August, the District Commissioner of Adale in Middle Shabelle region announced that over 500 children had arrived into the town having fled forced recruitment in Galgaduud, Hiran, and Middle Shabelle.³¹ It was too early to assess in September 2017 whether these large-scale recruitment efforts were being undertaken by Al-Shabaab in anticipation of planned anti-Al-Shabaab offensives in the Juba valley: it is possible that Al-Shabaab

²⁸ This section was compiled based on interviews with: community elders in Baidoa, Kismayo, Mogadishu, and in the diaspora; staff of national and international NGOs; officials of UN agencies, district and regional authority and security officials; and interviews conducted on behalf of the SEMG with individuals currently and formerly associated with Al-Shabaab, between November 2016 and August 2017. References in the text to "UN protection monitors" are to staff members of UN agencies involved in child protection activities and to contributors to the UNICEF-facilitated Monitoring and Reporting Mechanism for Grave Violations of Child Rights (MRM in Somalia).

²⁹ Interview conducted on behalf of the SEMG with Al-Shabaab mid-rank fighter, location redacted, 28 July 2017.

³⁰ The SEMG received single source but credible information that an increasing number of young male recruits arrived from East Africa into Middle Juba during early 2017 and received short training programs. Al-Shabaab assigned specific responsibility for external recruitment and transportation of these individuals, reflecting the apparent importance of the strategy.

³¹ See, "Somali Children Flee Al-Shabaab Recruitment", VOA, 7 August 2017. Available from <https://www.voanews.com/a/somali-children-seek-refuge-al-shabab-coastal-town-adale/3975825.html>.

intended to avoid alienating families on whom it relied for support during operations, and reduce desertion,³² by planning to deploy children from other areas in those encounters.

Impact of the drought

5. The arrival of the drought in 2016 created a fertile environment for child recruitment in Al-Shabaab areas. In districts around Hudur, for example, local officials described how families were forced to leave children behind when they fled to government-held areas for humanitarian assistance. When supplies dwindled, children were turned to Al-Shabaab for help: in Tiye glow district, for example, several boys who had defected from Al-Shabaab in early 2017 were forced to re-join the group.

6. As an inducement to recruitment, Al-Shabaab in parts of Bay region promised children that they would receive food, clothes, education — including IT training and driving skills — and health services. For older boys, Al-Shabaab undertook to pay dowry when the time came for them to marry. In some cases, boys were told that they would not have to fight.

7. Pressure was also brought to bear collectively on communities. In three locations in Al-Shabaab's Bay heartland — Rama Cadeey, Bullo Fulay and Bush Madine — the group called a meeting at the height of the drought and demanded that 300 children be sent to its madrasa. Families who initially refused were fined \$50 per child when they were eventually forced to attend.³³

Education as a recruitment strategy

8. Building on trends observed by the SEMG since 2015, in 2017 Al-Shabaab intensified its involvement in education — both for children and adults — as a strategy for early indoctrination and training, and for encouraging allegiance by specific sub-clans in areas of oscillating influence.

9. In April 2017, Al-Shabaab announced that it had developed a new school curriculum which it would launch in July 2017. Over the following months, the group rolled out a series of activities — many constituting violations of international law — intended to ensure that schools both within and beyond its areas of control were prepared to implement its edict. These involved:

- (a) forced closure of schools to facilitate re-training of teachers;
- (b) prevention of teachers' freedom of movement;³⁴
- (c) summoning teachers living in government-controlled areas to travel to Al-Shabaab strongholds and be schooled in the new curriculum;³⁵

³² It is noteworthy that Al-Shabaab fighters from communities in Middle Juba — in particular, Mai Mai-speaking Bantu — were defecting in significant numbers from their bases in different parts of the country during this period. The SEMG documented one group of 29 defectors from this community, for example, who had arrived in Kismayo between May and July 2017 and connected them with UN agencies.

³³ Interview with individual with knowledge of Al-Shabaab's recruitment practices in Bay, 14 May 2017 and a follow up email, 13 June 2017.

³⁴ In areas around El Adde in Gedo in June, for example, Al-Shabaab ordered schools following the Somali curriculum to close and announced a period of teacher re-training. Some teachers left the area, while others were prevented from fleeing.

(d) occupation of schools;³⁶ and,

(e) abduction of children who participated in FGS approved government examinations.³⁷

10. These measures were part of an increasingly aggressive strategy to force children into Al-Shabaab-controlled madrasas (see below).

11. In areas where Al-Shabaab came under direct military pressure, recruitment efforts waned, as did emphasis on control of the education sector. In July 2017, in one rural village in Middle Juba, for example, the community was permitted — for a fee of \$1,200 — to open its own school and follow its own curriculum, including the teaching of English.³⁸

12. In Bakool, Lower Shabelle, and Middle Juba regions, Al-Shabaab reinforced its child recruitment education strategy by providing clan elders with specialized religious and ideological training. Reflecting Al-Shabaab's increasing use of clan as a vehicle for tracking and ensuring allegiance, in Awdheegle in July, Al-Shabaab issued identity cards with a clan marker to elders who had received training.³⁹ Elders were subsequently instructed to ensure each community obeyed the group's stipulations on recruitment: one to three boys, proportional to the number of children in each family — although guns could be provided *in lieu*.

Al-Shabaab's madrasa system

13. Since 2015, Al-Shabaab has been instituting a long-term strategy to build a cadre of deeply ideologically committed fighters, in which the madrasa system is a key component.⁴⁰ One of the first acts of Al-Shabaab, for example, when it retook control of Tiyeeglow, Bakool region, was to call elders and parents and order attendance of all boys and girls at the two new madrasas that they had opened.

³⁵ On 11 July 2017, seven teachers in Middle Shabelle were arrested in Jowhar and accused of collaboration with Al-Shahab further to their return from Al-Shabaab-controlled Gambole village, where they had been called to discuss the new curriculum. Email from UN staff member, 12 July 2017.

³⁶ On 6 July, for example, Al-Shabaab occupied five schools in El Bur district in Galgaduud, in Elqoxle, Elgaras, Hindhere and Digdher villages. In parallel Al-Shabaab abducted tens of elders from around El Bur town in order to force the community to provide 150 children for training.

³⁷ In mid-July 2017, 25 children — between 10 and 16 years old — were detained by Al-Shabaab in Moqkoo village, Hiran region, reportedly for having taken part in FGS-approved school examinations. Email from UN staff member, 23 July 2017. Although the children were eventually released on 26 July, they were taken out of the area for safety. Other families also chose to leave. Email from UN staff member, 28 July 2017.

³⁸ The SEMG reviewed videos of the school operating: that filming was permitted was unusual.

³⁹ Al-Shabaab also began providing information on the clan lineage of its “martyrs” during the mandate and targeted certain clans with education programs to encourage or cement their loyalty. See, for example, “Daawo Sawirro: Arday Beesha Jiidde oo loosoo Xiray Machad Ay Ku Barten Cilmiga Sharciga Ah”, *Somalimemo*, (“The Jidou clan students completed their study of sharia”, informal translation by the SEMG), 6 February 2017, available from <http://somalimemo.net/articles/6443/Daawo-Sawirro-Arday-Beesha-Jiidde-oo-loosoo-Xiray-Mach>. Jidou clan militia had been supporting AMISOM in the Qoryoley area in late 2016 and early 2017.

⁴⁰ In Bakool, one expert claimed that the madrasa system was also a way of identifying girls for marriage.

14. The madrasa system in Middle Juba, Al-Shabaab's core stronghold, provides an example of the scale of the effort. During the mandate seven madrasas operated in Jilib, each with approximately 600 students between the age of 15 and 20 years old attending the facilities. In Sakow there were six madrasas, with the same number of students per facility, with many under the age of 15.

15. Attached to the madrasa was a second level of elite facilities to which children demonstrating potential were transferred for more intense, specialized training. 41 individuals identified for grooming as suicide operatives, for example, received special treatment to reinforce their commitment.⁴²

Forced recruitment of children

16. As noted above, since 2014 the SEMG has reported on the use by Al-Shabaab of detention, physical violence and threats of death of family members to force child recruitment. A new phenomenon which emerged during the current mandate, however, was the use of violence to collectively punish members of a community resisting child recruitment, either by refusing to hand over children or sending them out of the area.⁴³

17. A series of incidents in El Bur in Galgaduud in June and July provide a snapshot of the intense nature of these practices. El Bur has been highly contested between Al-Shabaab and anti-Al-Shabaab forces: Ethiopian National Defence Forces (ENDF) withdrew in March 2017. In May, it was reported that 70 families had fled the area to protect their children from forced recruitment. On 21 June, Al-Shabaab ordered local elders to prepare 150 children between 9 and 17 years old to be handed over to the group for training after Ramadan. When the children were not delivered as demanded, 45 elders were rounded up by Al-Shabaab. They were later released on condition that the community provide 150 children for the group. Between 26 and 30 July, Al-Shabaab abducted 300 children between 6 and 17 years- old from Elqoxle, Hamarjadid, Gondey, Goni and Hindhere villages and took them to the Ali'Jimale centre madrasa.⁴⁴

18. Alongside this new phenomenon of abductions of community and family members, the rate of direct abduction of children by armed actors in Somalia more than tripled. Al-Shabaab alone accounted for 364 such cases recorded by UN protection monitors in the second quarter of 2017. As reported in 2016, many of these abductions took place in schools.

Training of children under 15 in Bay and Bakool

19. In [S/2016/919](#), annex 7.2, the SEMG documented a shift in focus by Al-Shabaab towards the recruitment of young children: this trend was consolidated during 2017,

⁴¹ Within the Bu'ale masjid system for example, young men who had been brought from refugee camps in Kenya were used as teachers to reinforce messages relating to the value of the cause: they had gone abroad and yet had returned.

⁴² One SEMG source in Middle Juba with knowledge of these training programs claimed that in the past some of these children had been sent to Afghanistan, India and Yemen for training. There had, however, been a pause in external training in 2017.

⁴³ Prior to 2016, violence and threat of violence to induce compliance with child recruitment measures was mostly used against individual families. Middle Juba was the exception, however, where local communities had little power in the local hierarchy and could be collectively intimidated.

⁴⁴ A month before Al-Shabaab had occupied schools in two of these villages.

including through the group's aggressive madrasa campaign described above. During the mandate the SEMG received information on the specialized training programs put in place for this population.

20. In September 2016 Al-Shabaab made a concerted effort to recruit 300 children under 15 — including 50 girls — for a specialized round of training. According to a 14-year old former Al-Shabaab trainee interviewed by the SEMG, the children were initially taken to the Kunyabarrow training camp, Lower Shabelle region, and then to Bulo Fulay, Bay region.⁴⁵ He described how he received religious training in the morning and military training — including “explosions training” — in the afternoon.

21. In Bakool the training program for boys under 15 was similar, with religious and ideological schooling in the morning and military training in the afternoon.⁴⁶ In Sigle — one of the principal child training facilities in Bakool — military training comprised weapons handling and repair, defence and offense tactics, the assembly of IEDs and information gathering.⁴⁷

22. Girls at Bulo Fulay and Sigle were housed and taught separately and only received religious and ideological training.

Role of girls in Al-Shabaab

23. The role of women and girls in Al-Shabaab became an increasing focus of international actors during the mandate. A study conducted on behalf of UN Women identified that “women's recruitment and self-radicalising levels [we]re increasing” with young women from the Horn of Africa attracted into becoming ‘Jihadi brides’ in Somalia.⁴⁸ At the same time the practice of forced marriage of local Somali women and girls continued, with one source in Bakool describing how Al-Shabaab viewed its madrasa system as a channel for identifying wives for its fighters.

24. There was also an evolution of the role of women in Al-Shabaab towards more operational tasks. Security sources in Mogadishu and Baidoa, for example, noted that women — and occasionally girls — frequently transported weapons in and out of operation areas.⁴⁹ In Bay and Bakool informants were adamant, however, that girls were not given weapons training but were instructed in security and intelligence gathering, including target surveillance.

⁴⁵ Interview conducted on 16 May 2017. In Bay training of children takes place primarily in Bulo Fulay, Bush Madiine, Duur and Rama Caddey, with Bulo Fulay as the main training facility.

⁴⁶ Interviews conducted on behalf of the SEMG with an Al-Shabaab defector, a member of Al-Shabaab's recruitment unit, and a child of 15 still associated with the group, June 2017.

⁴⁷ Training centres in Bakool included: Sigle; Ceel-Garas; Ceel-Bon; Buur-Dhuxunle; and Labatan Jarow.

⁴⁸ Babatunde Taiwo, “Background Note: Women and Violent Extremism and the Horn of Africa”, *UN Women in Somalia*, 2017, on file with the Secretariat.

⁴⁹ A number of girls were found guilty of membership of Al-Shabaab during the mandate. In May 2017, for example, a 17-year-old girl was sentenced to a term of imprisonment by an Ahlu Suna wal Jama'a (ASWJ) court in Guriel town.

25. The SEMG was unable to verify allegations which emerged in Kenyan and international media in June 2017 that Al-Shabaab engaged in a practice of abducting women and girls from Kenya and taking them to Somalia for purposes of sexual slavery.⁵⁰

Other armed actors

26. UN protection monitors did not report any instance of child recruitment by the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) faction in Somalia between September 2016 and June 2017. In April 2017 in Bosaso, the SEMG encountered a 17-year-old boy who had defected from ISIL to the Puntland authorities, and referred their case to the relevant protection body.⁵¹

27. There was a steady, but low, number of incidents of child recruitment and use by the SNA and regional forces verified by UN protection monitors throughout the mandate. In May 2017, the SEMG received information relating to, and photographs of, an eleven-year-old child on duty with the ISWA *Darawish* in Baidoa town. He was dressed in full army uniform, holding an AK-pattern rifle, and smoking a cigarette. In July two ISWA child soldiers, 16 and 17 years old, were captured and executed by Al-Shabaab in Ideedi village outside of Berdale town.⁵²

28. Clan militia were also implicated in child recruitment, intensifying during periods where they were deployed to participate in large-scale violence — including alongside federal and regional forces — particularly in Galkayo and Lower Shabelle towards the end of 2016.⁵³ After Al-Shabaab and the SNA, Ahlu Sunna wal Jama'a (ASWJ) was the entity with the highest number of child recruitment and use violations.

29. While the SEMG was unable to confirm that the practice had come to an end, UN protection monitors did not record any instances of recruitment and use of children by AMISOM or other international forces between September 2016 and June 2017.

⁵⁰ See, for example, Dominic Wabala, "Shabaab men turn Kenyan schoolgirls into sex slaves", Standard Digital, 10 June 2017. Available from <https://www.standardmedia.co.ke/article/2001242900/shabaab-men-turn-kenyan-schoolgirls-into-sex-slaves>.

⁵¹ He was subsequently released by the Puntland authorities.

⁵² Email from UN staff member, 19 July 2017.

⁵³ There were 69 incidents of recruitment and use by clan militia verified by UN protection monitors between September and December 2016, compared with nine the following quarter.

Annex 11.3: Update: Abdirashid Hassan Abdinur — obstruction of humanitarian assistance and targeting of civilians⁵⁴

1. In S/2016/919 the SEMG described how Abdirashid Hassan Abdinur, the Interim Jubba Administration (IJA) Minister of Security was responsible for targeting of civilians contrary to international law, as well as conduct constituting obstruction of humanitarian assistance, between 2014 and 2016.⁵⁵ During the mandate the SEMG continued to receive and analyse information on additional allegations relating to Abdinur's conduct between 2013 and 2017.

2. The IJA did not respond to the SEMG's official correspondence in September 2016 seeking information on the steps taken by the IJA authorities to investigate the allegations against Abdinur.⁵⁶ The SEMG again wrote to the IJA in September 2017 reiterating its request, including in relation to new allegations received, but had not received a reply as of time of writing.⁵⁷

Obstruction of humanitarian assistance

3. Notwithstanding his IJA-wide portfolio as Minister of Security, Abdinur returned from Kismayo to Dolow — a major humanitarian hub — and was almost continuously present during the height of the drought response⁵⁸ Directly and through the District Commissioner of Dolow, his former militia commander, Bashir Hassan Abdullahi, Abdinur oversaw the imposition of the same obstructive practices documented in S/2016/919, annex 7.8.⁵⁹ These included: harassment, unlawful arrest, and purported expulsion of humanitarian workers; regulation amounting to obstructive interference with humanitarian action; attempts to influence recruitment and amounts of staff salaries, including mandatory registration of all job applicants and representation at job interviews; control of contracting, vendors, and office premises and direct financial extortion of staff; control of surveys and contracting of enumerators, in addition to interference with beneficiary lists.⁶⁰ Organizations which refused to accede to demands faced great difficulty in operating and staff were sometimes forced to leave the district.

⁵⁴ This account was based on interviews with former and current humanitarian workers in Dolow and the surrounding districts, UN staff members, former local government officials, members of the security forces, and humanitarian experts, between October 2016 and August 2017. Against a background of acute humanitarian imperative and high levels of fear in the humanitarian community, it was difficult to safely document individual, evidenced, instances of humanitarian obstruction. Incidents have been genericized to avoid identifying markers.

⁵⁵ See S/2016/919, annex 7.8 and strictly confidential annex 7.8.1.

⁵⁶ See AC.29/2016/SEMG/OC.95. When challenged during the mandate, IJA President Ahmed Mohamed Islam "Madobe" expressed little capacity or willingness to rein in Abdinur's abuse of power.

⁵⁷ See AC.29/2017/SEMG/OC.129.

⁵⁸ On 20 February 2014, IJA President "Madobe" appointed Abdinur as Deputy Minister of Interior and Security. He was reappointed on 18 May 2016 as Minister of Security.

⁵⁹ Bashir Hassan Abdullahi "Idley Abaaley" (Rer Ahmed/Rer Samatar) was appointed District Commissioner (DC) in September 2016. The former DC, Aadan Bare, became his deputy, and Mohamed Hussein Abdi took over the position of Humanitarian Coordinator.

⁶⁰ See, inter alia, Letter from [the-then] Deputy Minister for Interior and Security, Abdinur, to all humanitarian organizations in Dolow, 6 July 2014, setting out a framework of "new rules and regulations set up for the recruitment process, staff selection, workshops and survey participation, due to so many circumstances regarding security and safety", on file with the Secretariat.

4. Individuals and organizations were actively targeted by the administration to dissuade them from activities in certain areas, choice of project structures, or selection of government or NGO partners.⁶¹ Abdinur continued to control at least three Dolow-based NGOs, notwithstanding their formal board and management structures, and made it difficult for humanitarian agencies to operate with other partners. These activities resulted in denial of humanitarian access, while ensuring that Dolow functioned as a locus for capture of humanitarian assets.⁶²

5. Notwithstanding the absence of the Somali National Army (SNA) or African Union Mission in Somalia (AMISOM) forces in Dolow, Abdinur maintained a high level of security in the town, effectively protecting humanitarian operations from external threats.⁶³ Despite the ostensible ease of access, however, and large humanitarian aid flows, humanitarian indicators in and around Dolow remained extremely poor. In mid 2015, for example, Dolow internally displaced persons (IDP) communities recorded the highest Global Acute Malnutrition (GAM) rate in all Somalia, at 26.4.⁶⁴ UN entities and partners at that time identified one of the major contributing factors to the deteriorating nutrition situation as obstruction by Abdinur and the Dolow administration, including of a critical water, sanitation and health project.⁶⁵ The situation has little improved. In early September 2017, Dolow IDPs were still classified in Integrated Food Security Phase Classification (IPC) 4 — the emergency phase — with GAM rates of 17.5.⁶⁶ In the context of the scale of humanitarian inputs which have consistently been directed at IDP communities in Dolow and the size of the population, these persistently critical rates of malnutrition, suggest systematic mismanagement or diversion of humanitarian inputs or manipulation of data.

Violations of international law involving targeting of civilians⁶⁷

6. During the mandate the SEMG collected additional evidence of Abdinur's responsibility for violations of international law involving the targeting of civilians be-

⁶¹ For a discussion of the impact of these policies on humanitarian access by and to communities on the east side of the river, see annex 10.1.

⁶² Abdinur was supported by a militia force and managed commercial interests, such as vehicle hire companies which contracted with humanitarian agencies. The Minister also dominated a significant part of the broader commercial sector in Dolow, having the capacity to shut down companies which operated counter to his interest.

⁶³ Ethiopian security and military officials worked closely with the administration.

⁶⁴ Food Security and Nutrition Analysis Unit (FSNAU), "Nutrition update May-June 2015", available from <http://www.fsnau.org/downloads/fsnau-nutrition-update-may-june-2015> (accessed 22 September 2017).

⁶⁵ Internal UN nutrition cluster document, July 2015, on file with the Secretariat; interviews with local and international humanitarian NGOs operating in Dolow, November 2016-August 2017.

⁶⁶ See Famine Early Warning Systems Network, "2017 Somalia Post Gu Seasonal Food Security and Nutrition Assessment: Key Findings", 5 September 2017, on file with the Secretariat. The SEMG received testimony during the mandate of the arrest and detention in Dolow police station of eleven IDPs in late 2014, after they objected to the diversion of aid intended for their communities. Interview with former humanitarian worker, Nairobi, 11 December 2016.

⁶⁷ The SEMG conducted interviews with victims of these violations; individuals detained alongside the primary victims; former UN and NGO — national and international — staff members; current UN staff members and local government and security officials, between November 2016 and August 2017.

tween 2014 and 2017, both in relating to allegations received during the 2015-2016 mandate, and new allegations in relation to killings in 2013 and 2017.⁶⁸

7. In late 2016, the SEMG conducted interviews with individuals who had been arrested, tortured, detained, and some unlawfully transferred to Ethiopian custody during 2014 and 2015. Some of these individuals had been identified as the subjects of credible allegations relating to violations by Abdinur in S/2016/919 but had been unavailable for interview at the time.⁶⁹ Others were only willing to come forward and provide testimony during the current mandate on new allegations relating to conduct in 2014 and 2015.

8. Further to detailed interviews with direct victims, and individuals present during the commission of these violations, corroborated by testimony of others working in government and in humanitarian organizations at the time in Dolow, the SEMG identified that on the balance of probabilities Abdinur is responsible for murder, acts of torture and inhuman and degrading treatment — including dragging bound prisoners behind vehicles, on one occasion resulting in death; mock executions and threats of death; mutilation, severe beatings; and binding in stress positions — unlawful detention, and unlawful rendition of individuals out of Somalia during 2014 and 2015, constituting conduct described as a basis for the imposition of measures in paragraph 43 (e) of resolution 2093 (2013).⁷⁰

9. Members of Abdinur's militia were responsible for direct commission of some of these violations, under Abdinur's command and control. In some cases, Abdinur gave specific directions as to the treatment of detainees by phone or in person.⁷¹

Incidents involving targeting of civilians during the mandate

10. The SEMG continued to monitor violations committed by Abdinur in the context of arrest and detention, including detention without charge, trial or review, and unlawful transfer out of Somalia, on multiple occasions during the mandate.⁷²

⁶⁸ Bashi Abdullahi Diirriye, an FGS finance official, and Ahmed Abdi Dhudi, a well-known local elder who were killed on 5 and 7 January 2013 respectively.

⁶⁹ One series of violations, for example, took place in October and November 2014 and related to six men accused by Abdinur of assisting Al-Shabaab to plan an attack on Dolow: Farah Garane Hashi, former commander of Dolow Police Station; Hussien Mohamed Kaahin "Carabey"; Jaamac Xasan Aadan; Mohamed Adan Jama; Mohamed Ma'alim Yusuf and Mohamed Iman Jama. Mohamed Iman Jama was tortured to death during his detention in Dolow Police Station. The other men were all transferred without lawful procedure to Ethiopia and subsequently released between 2015 and 2016. See S/2016/919, annex 7.8, para. 89.

⁷⁰ Due to the level of fear which exists in the local community and among former victims, details of these interviews and corroborating information have not been provided.

⁷¹ Names of the main militia involved in the key incidents are on file with the Secretariat.

⁷² For example, on 7 June four men were arrested in Belet Hawo and transferred to Dolow police station, and then onwards on 18 June to Kenyan security forces in Mandera. Further to pressure from the IJA Parliamentary Committee on Human Rights, however, the men were returned and finally tried. Three of the men were found not guilty by an IJA military court and released on 8 August 2017. Two other men arrested from the hotel in Belet Hawo where the four were staying when they were arrested — and who had been held in Belet Hawo police station without trial since 7 June — were also released. There were at least two individuals in un-reviewed detention in Dolow as of this writing: Abdi Abdullahi Abdiqadir, arrested in May 2016, and Mahad Mohamed Jama arrested in December 2016.

*Killing of four prisoners at Belet Hawo police station, 24 July 2017*⁷³

11. On 24 July, four men in the control of the security forces in Belet Hawo were taken from the Belet Hawo police station and killed, their bodies found outside the town at a place locally known as Ali Dhere mountain.⁷⁴ Two had been in custody since March 2017, accused of having attacked the home of a local elder and Al-Shabaab affiliate; one held for seven months on grounds of association with Al-Shabaab; and the fourth had been arrested the previous afternoon. None had been charged or tried for any crime.

12. The circumstances of the killing of the four men in Belet Hawo were similar to the killing of four civilians in custody in Dolow police station in July 2015 and investigated by the SEMG in S/2016/919, annexes 7.8 and 7.8.1 (strictly confidential). The cases involved: the same controlling authority; four prisoners accused of association with Al-Shabaab; an absence of judicial process; and killings conducted in a manner which appeared calculated to strike fear into the community.⁷⁵ All these factors raised questions about Abdinur's involvement.⁷⁶

13. As was the case after the 2015 killings, Abdinur conducted a radio interview later that day in which he referred to the prisoners as "Al-Shabaab" and justified the killings by saying that he would have wanted them to be killed, though "in principle" through a legal process.⁷⁷ When pressed as to how that determination could have been made in the case of Farah Khalif Abdi, who had only been arrested earlier that afternoon, Abdinur's response was that the evidence was sufficient as they had captured him in possession of explosives.⁷⁸ Later Abdinur allegedly stated at a public meeting in Belet Hawo that the killing of Farah was "a mistake".

14. Abdinur arrived in Belet Hawo from Luq on the day of the murders and ordered the arrest of the Belet Hawo District Commissioner, Mohamud Hayd Osman, the Director of Social Services Abdulkadir Hussein Ibrahim Ganey "Dhagajun", and the IJA-appointed Director of Intelligence Ali Hassan Deer. All three were transferred to custody at Dolow police station.

15. On 4 August, the IJA Military Court sitting in Dolow found the three men guilty of the four killings but ordered the payment of *diya* only to the families of two of the

⁷³ This account was compiled based on interviews with individuals with knowledge of the security situation, government officials, staff members of humanitarian organizations, and UN officials.

⁷⁴ The four murdered men were Mohamed Jeele Hassan, Diriye Sugow Salad, Gurey Mohamed Diriye and Dahir Farah Kahlif. One official told the SEMG that the order to execute the men had been made only in respect of the three long term detainees, but that the fourth, Farah, had been mistakenly added to the group.

⁷⁵ The bodies of the four men were found dumped outside the town, some with bones broken.

⁷⁶ For example, four days after the killings, Abdinur's convoy was attacked with an IED. Abdinur arrested the Luq District Police Commander — who had been part of the convoy — and held him at Dolow police station, until 8 August 2017, accusing him of involvement in the attack.

⁷⁷ See http://www.bbc.com/somali/bbc_somali_radio/p058zw8w (accessed 22 September 2017).

⁷⁸ Abdirahman Maxamed Hussien, Deputy Minister of Interior of the IJA, and Fatuma Khalif Abdi, sister of one of the murdered men, also gave interviews to the Voice of America. The Deputy Minister contradicted Abdinur, claiming that Farah had been detained a few days previous. Farah's sister clarified, however, that he had been detained on the morning of 23 July 2017 at a clinic where he was attending with a sick child. See <https://www.voasomali.com/a/xiisad-ka-dhalataya-maxaabiis-la-dilay-oo-ka-taagan-beledxaawo/3958073.html> (accessed 22 September 2017).

murdered men.⁷⁹ No *diya* payments were stipulated in respect of the other two murdered men, who had been arrested in connection with a grenade attack on the home of a local elder.⁸⁰ All three officials were released. Further to an announcement at a public meeting called by Abdinur in Belet Hawo, the three men returned to their former positions of authority in the town. Abudllahi Somo, the Belet Hawo Police Commissioner, subsequently resigned and moved to a position in the IJA regional forces.

Deteriorating security situation in Gedo⁸¹

16. During the mandate the SEMG received allegations from a variety of security and government sources that Abdinur manipulated the security environment and Gedo armed actors — from local militia to SNA and Al-Shabaab — to further his ability to maintain power in the area, in a manner which impacted the short and long term security situation in the area.⁸²

17. On 11 September 2017, there was a major attack on Belet Hawo by Al-Shabaab. The attack involved a large number of fighters east of the town using a vehicle-borne improvised explosive device (VBIED) to assault an IJA forces base under the command of Abdinur's militia leader, Jamal Hassan.⁸³ The local administration and soldiers fled towards Kenya and Al-Shabaab took over the town, burning administration offices, carrying out a number of assassinations, and releasing prisoners at Belet Hawo police station. The fighting and flight of the forces and administration across the border and the arrival of Al-Shabaab into the town prompted shelling from the Kenyan Defence Forces. At least three civilians were killed and over eight injured as a result of the military activity.

18. The circumstances of the attack on Belet Hawo by Al-Shabaab on 11 September 2017 indicated that local support for Al-Shabaab had increased. Members of the local community with whom the SEMG spoke partly attributed this evolution to Abdinur's treatment of the population under his control, suggesting that Al-Shabaab had exploited this frustration. After the attack on the forces military base on 11 September, for example, local Marehan/Hawrarsame militia — which had been the focus of attacks by Abdinur's forces in August 2016 — were invited by Al-Shabaab to loot the camp.⁸⁴ Eight of the 13 prisoners released from the Belet Hawo police station were Marehan/Ali Dhere, the majority clan in Belet Hawo. One of those who gave a speech to the population during the brief Al-Shabaab takeover, was a man who had previously been detained without charge for a year at Belet Hawo police station, and reportedly tortured. He had been released after protracted negotiations with his family and subsequently re-joined Al-Shabaab.

⁷⁹ As of 1 September 2017, no *diya* payment had been made. The SEMG received information from FGS security officials that two of the men, Mohamud Hayd Osman and Ali Hassan Deer — who were later found responsible for the incident — were physically present at the killings and gave direct orders to the militia.

⁸⁰ The SEMG understands that the local elder, Abdi Adan, did not believe the two men accused were responsible for the attack on his home.

⁸¹ This section was compiled further to interviews with current and former security and government officials engaged in operations in Gedo, staff of NGO and UN entities, and members of the local community.

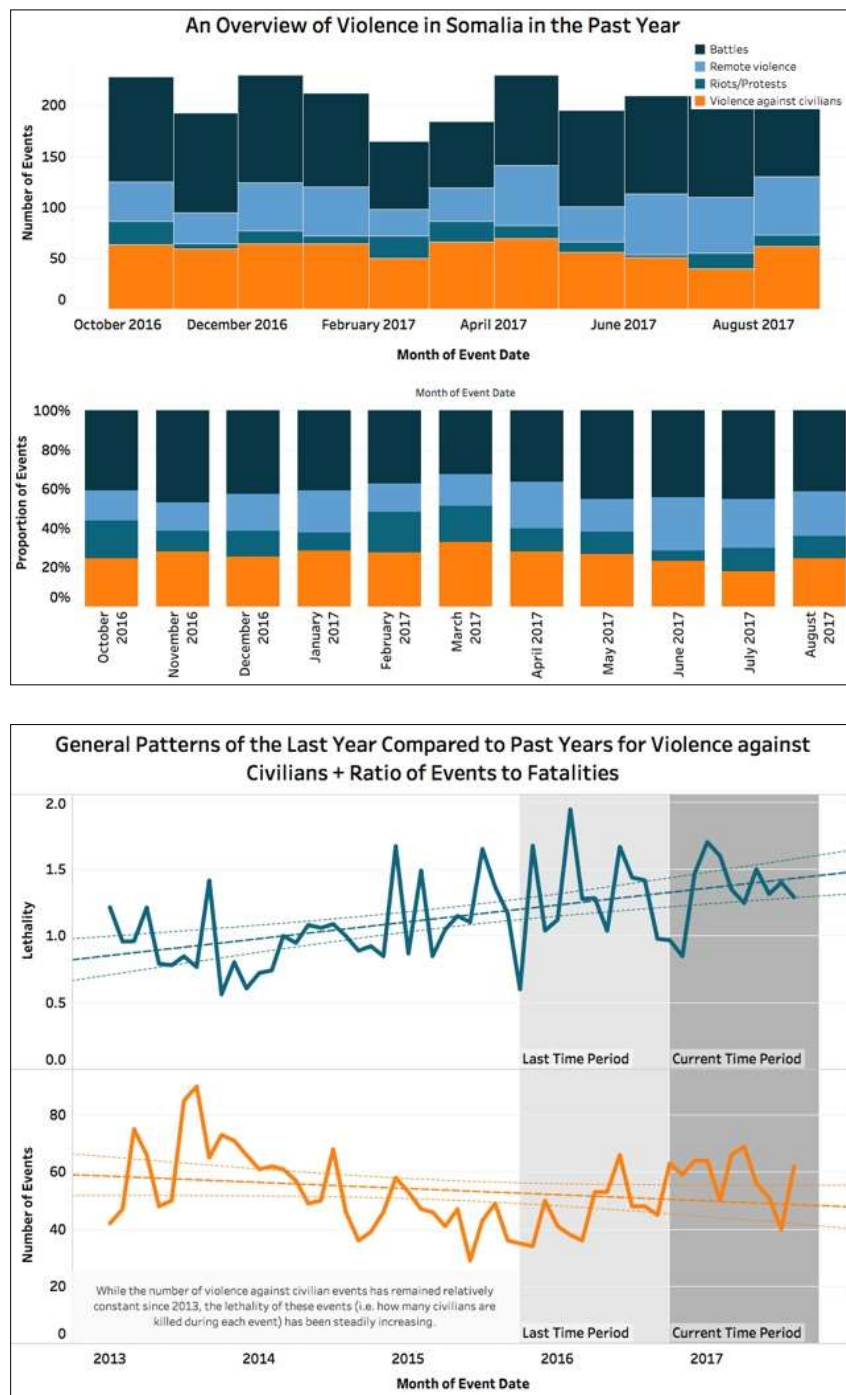
⁸² See annex 11.3.1 (strictly confidential).

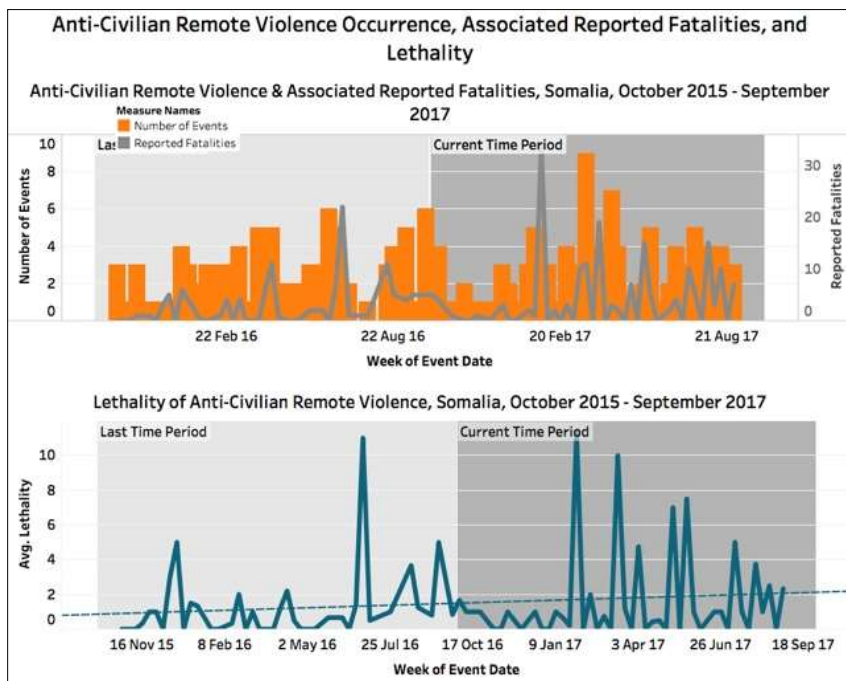
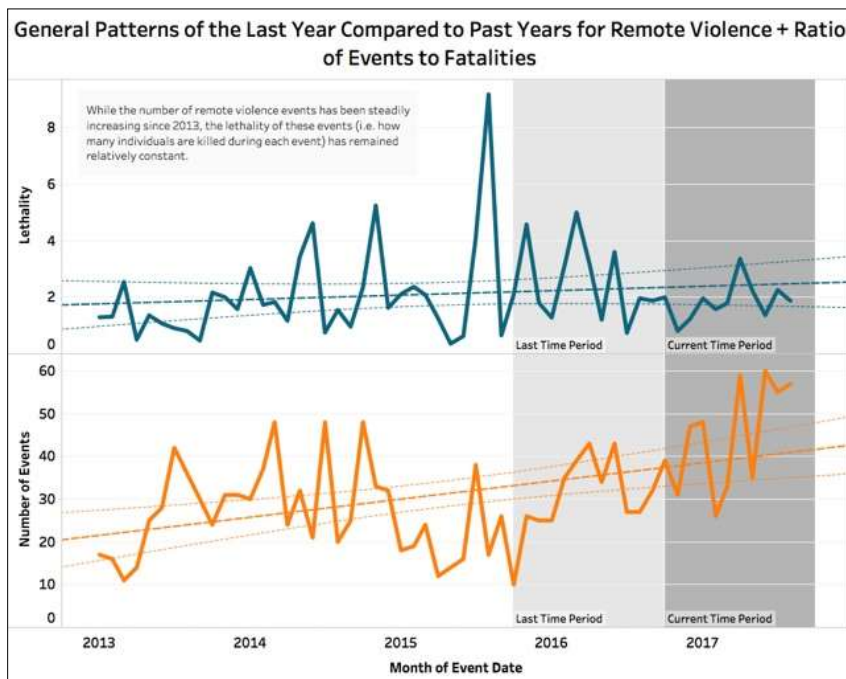
⁸³ One security source told the SEMG that Jamal had been warned about the attack by his son, Mohamed, who was among the Al-Shabaab attacking force.

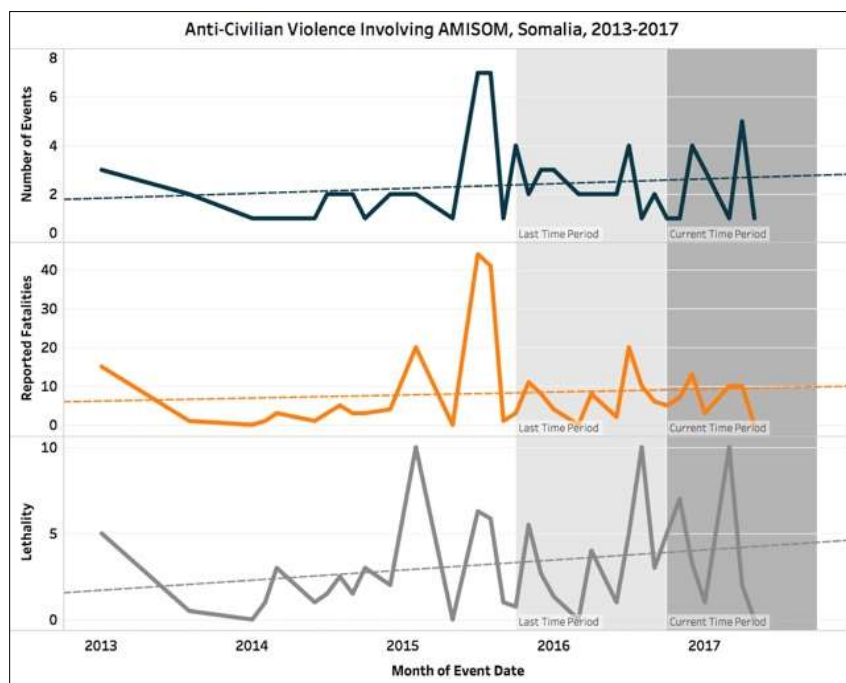
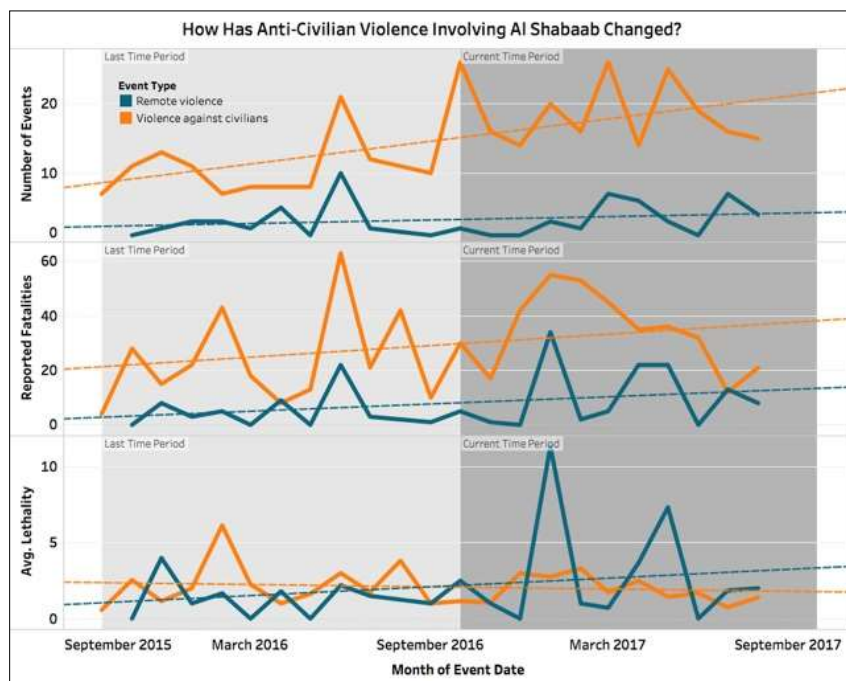
⁸⁴ See annex 11.3.1 (strictly confidential).

Annex 11.3.1: Update: Abdirashid Hassan Abdinur (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 11.4: ACLED statistics







Annex 12.1: Charcoal stockpiles

Figure 1: Satellite imagery of Charcoal stockpiles at Buur Gaabo, 9 July 2017.



Figures 2 and 3: Satellite imagery of northern and southern Kismayo charcoal stockpiles, 24 June 2017.



Annex 12.2.1: Selected cases of sanctions implementation — Bahrain (November 2016)

1. On 22 November 2016, two members of the Monitoring Group, who were in Bahrain for meetings with Combined Maritime Forces (CMF), observed trucks departing Khalifa Bin Salman Port with cargoes of what appeared to be green bags of Somali charcoal (see figure 1). This was consistent with information received from an SEMG source that dhows had been unloading cargoes of Somali charcoal onto trucks for transshipment to Saudi Arabia (see figure 2). It also matched information communicated to the Bahrain authorities in letters from the SEMG dated 24 October 2016, 1 November 2016, and 15 November 2016 regarding the impending arrival of three dhows with a total cargo of 76,000 bags of charcoal loaded in Kismayo and another dhow with a cargo of 30,000 bags of charcoal loaded in Buur Gaabo.
2. On 23 November, two members of the SEMG met with representatives of the General Directorate of Security and Follow Up, Customs Affairs at the Ministry of Interior, Kingdom of Bahrain. The Monitoring Group shared photos taken the previous day of trucks departing Khalifa Bin Salman Port with cargoes of what appeared to be green bags of Somali charcoal. Customs Affairs agreed to provide the SEMG access to Khalifa Bin Salman Port, where a dhow, *Al Hussain*, claiming to be Sri Lankan-flagged with registration 91909, was unloading a cargo of 30,000 bags of suspected Somali charcoal.
3. *Al Hussain* had submitted paperwork claiming the port of departure had been Moroni, Comoros, while the available evidence indicated that *Al Hussain* was most likely an Indian-flagged dhow identified in a 15 November letter from the SEMG, *Al Faizul Barkat*, MNV 1967, which had loaded its cargo of 30,000 bags of charcoal from Buur Gaabo in mid-October (see figure 4).¹ Customs Affairs stopped the unloading of *Al Hussain* and confiscated the remaining cargo of 15,000 bags of charcoal (see figure 3). Customs documentation and dockworker testimony confirmed the other three dhows previously identified by the SEMG's letters to the Bahrain authorities had already docked and unloaded their cargo of Somali charcoal.

Figure 1: Truck departing Khalifa bin Salman Port.



Figure 2: Saudi Arabia charcoal bag on board *Al Hussain*.

¹Subsequent investigation during 2017 confirmed *Al Hussain*'s Sri Lankan ship registration had been forged.



Figure 3: Crane loading confiscated charcoal cargo.



Figure 4: False Comoros certificate of origin.



Annex 12.2.2: Selected cases of sanctions implementation — United Arab Emirates and Djibouti (November 2016 – March 2017)

1. On 29 November 2016, the SEMG wrote to the United Arab Emirates (UAE) regarding a dhow, *Naji*, which had loaded 27,000 bags of charcoal in Buur Gaabo in early November, recently docked at Port Al Hamriya, and was likely to submit a false Djibouti certificate of origin. The UAE replied on 1 December 2016, noting it had partially confiscated the cargo of *Naji*, and providing the SEMG with a copy of a Djibouti certificate of origin (see figure 1). The Monitoring Group wrote to the UAE on 16 December 2016, stating that CMF had provided aerial photos of *Naji* taken near UAE territorial waters on 20 November 2016. The photos matched the description of the dhow and its cargo of distinctive green charcoal bags that had departed Buur Gaabo on 2 November and docked at Port Al Hamriya on 27 November. The SEMG also noted that the consignee, Mohd Ali Shaheen General Trading Co. (L.L.C.), had been previously identified as trafficking in illicit Somali charcoal earlier that year (see [S/2016/919](#), annex 9.4.a).

2. The UAE replied on 5 January 2017, stating that it had received a letter from the Embassy of the Republic of Djibouti to the UAE attesting to the authenticity of *Naji*'s paperwork. The SEMG wrote to the UAE on 20 January, acknowledging it had received confirmation from the Djibouti Chamber of Commerce that it had issued the certificate of origin, but that the Monitoring Group remained concerned that this paperwork had been fraudulently obtained. The UAE replied on 3 February 2017, asserting that in the absence of another letter from the SEMG it would release the remaining cargo of *Naji* on 14 February 2017.

3. The SEMG undertook an official mission to the Republic of Djibouti from 20-24 February 2017. Following meetings with senior representatives of the Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, the Djibouti Ports and Free Zone Authority, Customs, and the Chamber of Commerce, the Monitoring Group confirmed that Djibouti had not exported any charcoal during 2016 and 2017 (and fewer than 3,000 bags during 2014 and 2015). The Harbour Master at the Djibouti Ports and Free Zone Authority further confirmed that no dhows with charcoal cargoes, including *Naji*, had arrived at or departed from Djibouti (see figure 2). On 4 November 2016, the Chamber of Commerce had issued to a local company, Abet Enterprise SARL, one certificate of origin for the export of 27,000 bags of charcoal to the UAE (as well as other certificates of origin for the export of charcoal to the Kingdom of Saudi Arabia). However, following the official mission of the Monitoring Group, the Djiboutian authorities have since concluded that these certificates were fraudulently obtained and have suspended the license of the front company, Abet Enterprise SARL (see figure 3).

4. In a letter to the UAE dated 2 March 2017, the SEMG summarized the evidence obtained during its official mission to Djibouti. The SEMG then met with the UAE authorities in Dubai on 23 March 2017, where it presented this evidence proving Djibouti certificates of origin to be false. In response to a request by the SEMG, the UAE authorities provided copies of Djibouti charcoal certificates of origin for 15 dhows that it had already accepted, with a combined cargo of 435,000 bags of charcoal weighing more than 10,000 metric tons. The Djibouti certificates of origin had been attested to by Ambassador Osman M. Darar at the Embassy of the Republic of Djibouti in Abu Dhabi between 4 November 2016 and 7 February 2017, and then submitted to UAE customs for processing. The UAE authorities agreed to cease accepting Djibouti certificates of origin on

an interim basis, pending the outcome of their own investigation, including a meeting with Ambassador Darar.

5. The previous day, 22 March 2017, the Monitoring Group had met with Ambassador Darar at his office in Abu Dhabi. The SEMG presented evidence collected from Djibouti authorities during the official mission 20-24 February indicating that Djibouti had not exported any bulk cargoes of charcoal going back to at least 2014, and that the Djibouti certificates of origin from the Chamber of Commerce had been fraudulently obtained. When asked why he had attested to false paperwork, how many certificates of origin he had attested to, and who had brought him the false paperwork, Ambassador Darar directed the SEMG to address its queries through official channels. Accordingly, the Monitoring Group sent a letter to Djibouti on 28 March 2017, requesting information regarding attestation of charcoal certificates of origin by its embassy in Abu Dhabi. This included not only 435,500 bags weighing more than 10,000 metric tons from November 2016 to February 2017, but also charcoal cargoes of more than 2 million bags weighing more than 50,000 metric tons during 2014 and 2015. As of this writing, Djibouti had not replied.

6. SEMG investigations have identified Basheer Khalif Moosa, a Djiboutian national residing in Dubai, as the most likely source of the false Djibouti charcoal paperwork. Previous reporting by the Monitoring Group in 2013 and 2014 had identified Moosa as the primary source of false Djibouti paperwork for Dubai-based charcoal traffickers.² A corporate registration document issued in 2015 by the Djibouti Office of Industrial and Commercial Property links Bashir Khalif Musse (a.k.a. Basheer Khalif Moosa) to Abet – Shir Enterprise SARL (a.k.a. Abet Enterprise SARL), the front company whose license was suspended in February 2017 by the Djibouti Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation for fraudulently obtaining certificates of origin from the Djibouti Chamber of Commerce (see figure 4). In letters to the UAE dated 28 March and 2 June 2017, the SEMG requested an update on any investigation by the UAE authorities into the criminal network responsible for false Djibouti certificates of origin. As of this writing, the UAE had not replied to this request.

7. In the letter to the UAE dated 2 June, the SEMG also reiterated an observation it had initially made at the meeting with the UAE authorities on 23 March: the consignee for 9 out of the 15 dhows with Djibouti charcoal certificates of origin was listed as “Mohd Ali Shaheen Gen Trdg LLC”. Mohd Ali Shaheen General Trading Co. (L.L.C.) was previously identified as the consignee for a dhow possessing false Comoros paperwork, *Raj Milan*, whose cargo of Somali charcoal was seized and sold at public auction by the UAE authorities in 2015.³ Mohd Ali Shaheen General Trading Co. (L.L.C.) was also identified in last year’s report as the consignee for three dhows with false Comoros paperwork for cargoes of Somali charcoal, *Al Zuber*, *Shree Nausad* and *Yasin*.⁴ The cargoes of the latter two dhows were also confiscated and sold at public auction in May 2016. However, despite an evident pattern of sanctions violations, the

Monitoring Group remains unaware of any investigation by the UAE authorities into Mohd Ali Shaheen General Trading Co. (L.L.C.).

² S/2013/413, annex 9.2; and 26, annex 9.4.

³ S/2015/801, annex 8.3.

⁴ S/2016/919, annex 9.4.a.

Figure 1: False Djibouti certificate of origin.



Figure 2: Letter from Djibouti Ports and Free Zone Authority.



Figure 3: Letter from Djibouti Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation.

UNITÉ - ÉGALITÉ - PAIX
MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET
DE LA COOPÉRATION INTERNATIONALE
LE MINISTRE
FORTE-PAROLE DU GOUVERNEMENT
N° 1.6.14.24/MIHDM/2017/MAECI
DJBOUTI LE 23 FÉV 2017

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
الوزير
الناطق الرسمي باسم الحكومة
نام
تاريخ

A
Monsieur le Coordinateur du Groupe de Contrôle sur la Somalie et l'Erythrée

Monsieur le Coordinateur,
Dans le cadre de la visite à Djibouti du 20 au 23 Février 2017 des experts du Groupe de Contrôle sur la Somalie et l'Erythrée, en application du paragraphe 38 de la résolution 2317 (2016) du Conseil de Sécurité de l'ONU et, suite aux différentes consultations avec les Autorités des Ports et des Zones Franches, la Chambre de Commerce de Djibouti et la Direction Générale de la Douane sur l'exportation du charbon de bois en provenance de la Somalie vers les Pays du Golfe par la Société Abet Entreprise Sarl, j'ai l'honneur de vous informer que le Gouvernement de la République de Djibouti a décidé de suspendre temporairement les activités de cette Société pour utilisation de faux documents.

Je vous d'agréer, Monsieur le Coordinateur, l'assurance de ma considération distinguée.

Mahmoud Ali Yousseuf

REPUBLICUE DE DJIBOUTI
Ministère des Affaires Étrangères et de la Coopération Internationale
Fort-Paole du Gouvernement

(2017) 1.6.14.24/MIHDM/2017/MAECI
DJBOUTI LE 23 FÉV 2017

Figure 4: Document from Djibouti Office of Industrial and Commercial Property.

L'Office Djiboutien de La Propriété Industrielle et Commerciale (ODPIC)
Avis d'immatriculation et de modification aux registres du commerce et des sociétés (RCS) et des Marques.

Acte rectificatif : Dissolution anticipée
Suite au procès-verbal de l'Assemblée Générale Extraordinaire de la société « ABET – SHIR ENTREPRISE » SARL en date du 11/05/2015, dressé et authentifié par Me DIHAD SAID ALI, les associés de ladite société se sont réunis et ont décidé à l'unanimité :
- la dissolution anticipée de ladite société.
- la nomination de Monsieur BASHIR KHALIF MUSSE en qualité de liquidateur pour une durée de six (6) mois à compter de ce jour.

Acte rectificatif : CESSIION DE PARTS SOCIALES/EXTENSION DE L'OBJET
Suite à l'avenant aux statuts de la société « GENIUS CONSULTING » SARL du 19/05/2015 authentifié par Me AHMED ABDOURAHMAN CHEIK, il a été décidé les modifications suivantes :
CESSION DE PARTS SOCIALES :
M. WARSAMA ALI OUMARAR cède et transporte sous les garanties ordinaires et de droits, à M. AMIN ALI ABDI qui accepte 50 PARTS lui appartenant dans ladite société soit 5 000 FDI.
• Conséquences sur la répartition des apports et du capital (Article six et sept nouveaux) :
M. WARSAMA ALI OUMARAR.....5 000 FDI soit 50 PARTS
M. AMIN ALI ABDI.....5 000 FDI soit 50 PARTS
EXTENSION DE L'OBJET :
« Le développement territorial, l'urbanisme, l'architecture, l'ingénierie, les recherches, les études, les conseils, les enquêtes, les expertises, la cartographie, les levés topographiques, le géomarketing, le I.T, la formation, la conception
L'exécution et le suivi des travaux ou des recherches commandités dans les domaines de l'aménagement et de l'habitat.
De conseiller les entreprises sur la qualité des états financiers, la viabilité de l'entreprise et l'égalité de traitement accordée aux actionnaires.
L'expertise comptable, l'audit, la comptabilité générale, la liquidation, la formation, les conseils divers et les études. Le transport logistique et activités connexes, les travaux publics et privés, le commerce, l'hôtellerie tourisme et restauration, les matériels électroniques électriques bureautiques télécommunications et autres, activités artisanales, automobile et activités connexes, mode tissu et parfumerie, activités immobilières et industrie ».

Aux termes d'un acte authentique, établi par Me. DIHAD SAID ALI reçu par l'Office Djiboutien de la Propriété Industrielle et Commerciale (ODPIC), le 31/05/2015 il a été immatriculé sous le N°11765/B/SARL au RCS, une société dont les principales caractéristiques sont les suivantes :
Dénomination sociale : « ABET ENTREPRISE » SARL
Nom commercial : « ABET ENTREPRISE »
Siège social : Djibouti Durée : 99 ans
Capital : 1 000 000 FDI
Selon la nomenclature provisoire des activités établie par l'ODPIC pour le Registre de Commerce ;
Objet : 13[Commerce]
Gérant : M. MOHAMED RIFLE AHMED

Aux termes d'un acte sous-seing privé, déposé par Me. FATOUMA MAHAMOUD HASSAN reçu par l'Office Djiboutien de la Propriété Industrielle et Commerciale (ODPIC), le 30/05/2015 il a été immatriculé sous le N°11764/B/SAS au RCS, une société dont les principales caractéristiques sont les suivantes :
Dénomination sociale : « AIR DJIBOUTI » SAS
Nom commercial : « AIR DJIBOUTI »
Siège social : Djibouti Durée : 99 ans
Capital : 178 000 000 FDI
Selon la nomenclature provisoire des activités établie par l'ODPIC pour le Registre de Commerce ;
Objet : 9[Transport, logistique et activités connexes]
Président du conseil d'administration : M. ABOUBAKER OMAR HADI

N° de dépôt : 140/15 Date : 16/04/2015
Titulaire : DOCTOR'S ASSOCIATES INC.
Adresse : 325 Bic Drive, Milford, Ct. 06461 U.S.A.
Mandataire : Cabinet d'Avocat WABAT DAOUD
Marque Mixte :

Classe Désignées : 43

OFFICE DJIBOUTIEN DE LA PROPRIÉTÉ INDUSTRIELLE ET COMMERCIALE
Rue Mohamed Elileta, Plateau de Serpent, Commune de Ras-Dika, Djibouti.
BP: 2017
Tel: 00 253 21 35 60 11
Fax: 00253 35 60 92
Site web: www.odpic.info

Annex 12.2.3: Selected cases of sanctions implementation — Kuwait (April 2017-May 2017)

1. On 29 and 30 April 2017, the CMF contacted the Monitoring Group regarding two dhows with cargoes of charcoal that were being held by the Kuwait Coast Guard in Al Doha Port under suspicion of having violated the Somali charcoal ban. The dhows, *Al Sahil* and *Haruni*, possessed paperwork indicating that their charcoal cargo had originated in Djibouti. After reviewing the paperwork, the SEMG advised the CMF and the Kuwait Coast Guard that the certificates of origin were not authentic and that the two dhows were most likely part of a group of twelve dhows that had loaded in Buur Gaabo and Kismayo from late February to early March 2017, and had since been anchored near Port Al Hamriya. This was consistent with information that had been received from a confidential source on 25 April that two dhows with cargoes of Somali charcoal were departing Port Al Hamriya anchorage bound for Kuwait.
2. Subsequent investigation by the Monitoring Group has revealed that the dhows' respective Sri Lankan ship registration documents had also been forged (see figure 1). During an official mission to Sri Lanka, 4-6 May, the Director General of Merchant Shipping for Sri Lanka provided evidence to the Monitoring Group indicating that the Sri Lankan ship registrations for *Al Sahil* and *Haruni* are forgeries. *Al Sahil* and *Haruni* do not appear within the official Sri Lankan ship registry, nor did their ship registration forms and accompanying stamps match originals provided by the Sri Lanka authorities.
3. The SEMG travelled to Kuwait on official mission 22-26 May. The SEMG had several meetings with the Kuwait authorities, including the coast guard and customs, inspected *Al Sahil* and *Haruni* and their cargoes of Somali charcoal, and interviewed the captains of the dhows (see figure 2). The Monitoring Group would like to acknowledge the excellent cooperation of the Kuwait authorities as well as the facilitation of information sharing by Combined Task Force 152 at CMF.
4. Interviews with the dhows' captains indicated *Al Sahil* had been loaded with 28,500 Djibouti-marked bags of charcoal in Buur Gaabo in mid-March 2017 and *Haruni* had been loaded with 17,350 Djibouti-marked bags of charcoal in Kismayo in early March. Both dhows proceeded to Port Al Hamriya anchorage, where they remained for several weeks until receiving false Djibouti paperwork delivered by a contact person, who also gave instructions for the dhows to proceed to Kuwait, where they arrived at Al Doha Port on 29 and 30 April. The SEMG corroborated the captains' testimony regarding the course of each dhow through referencing the data on the dhows' GPS devices. Upon arrival, the Kuwait authorities soon thereafter seized the dhows and their cargo and detained the crews. The loading of Djibouti-marked charcoal bags in Buur Gaabo and Kismayo (see figures 3 and 4) and the provision of false Djibouti paperwork while the dhows were anchored near Dubai suggest a vertically integrated criminal network with accomplices within both Somalia and the UAE.
5. On 13 August, at the CMF headquarters in Bahrain, a representative of the Kuwait Coast Guard updated the Monitoring Group. The charcoal cargoes of *Al Sahil* and *Haruni* have been confiscated by Customs and stored at a warehouse at the port. The dhows are in the custody of the Kuwait authorities and the captains have been charged and released on bail, pending completion of a criminal prosecution under Kuwaiti domestic law. The Monitoring Group would like to highlight the proactive stance toward sanc-

tions implementation taken by the Kuwait authorities, setting a useful precedent for the region.

Figure 1: False Sri Lanka ship registration.

[illegible]

Figure 2: Al Sahil at Doha Port.



Figure 3: Djibouti charcoal bag from Al Sahil.



Figure 4: Djibouti charcoal bag from Haruni.



Annex 12.2.4: Selected cases of sanctions implementation — United Arab Emirates (June 2017-August 2017)

1. On 27 June 2017, the SEMG contacted the CMF regarding four dhows departing from Kismayo with a total cargo of 101,000 bags that had been loaded in Kismayo on 23 and 24 June. On 30 June, SEMG contacted the CMF regarding a fifth dhow that had loaded 40,000 bags in Buur Gaabo on 28 June. SEMG estimated the location of the first four dhows to be on the Somalia coastline somewhere between Hobyo and Eyl, with their course set through the Strait of Socotra and onward to Port Al Hamriya. The SEMG also noted that based on a recent official mission to Kismayo and Buur Gaabo, where the charcoal stockpiles had been observed, the dhow cargoes would be comprised of typically green charcoal bags. The CMF was also informed that should there be an opportunity for maritime interdiction, the dhows may possess a false ship registration but likely no paperwork regarding their illicit cargo, as this would be received from charcoal traffickers at Port Al Hamriya anchorage. On 1 July, the CMF informed the SEMG that “contacts of interest” matching the description of the dhows with charcoal cargoes had been identified and were being tracked.

2. On 6 July, the Monitoring Group wrote to the UAE regarding the impending arrival of five dhows with a total cargo of 141,000 bags of charcoal from Somalia. The SEMG noted that checkpoint taxation in Somalia by Al-Shabaab at a rate of \$2.50 per bag likely generated at least \$350,000 in income for the armed group. The UAE was informed that the CMF was tracking the five dhows and their anticipated destination was Port Al Hamriya anchorage. The letter further explained that the names and registrations of the dhows would be altered, so the best way to identify them would be through reference to the size of their cargo and the type of charcoal bags coming from Kismayo and Buur Gaabo — a distinctive green colour with possible markings of “Bay and Bakool” or the image of a palm tree (see figure 1). The Monitoring Group also noted that the dhows may attempt to dock with false Côte d’Ivoire paperwork and requested copies of all Côte d’Ivoire certificates of origin submitted since April 2017 — when the UAE stopped taking false Djibouti certificates of origin.

3. The CMF subsequently located at Port Al Hamriya anchorage — within the territorial waters of the UAE — the five dhows it had tracked *en route* from Somalia, through the Strait of Socotra, and along the Yemen and Oman coastlines (see annex 12.2.5, strictly confidential). On more than a dozen distinct occasions between 14 July and 22 August, detailed information was communicated from the CMF to the UAE authorities regarding these dhows in anticipation that they would take sanctions enforcement action.⁵ The lines of communication to the UAE authorities included via the US Naval Forces Central Command (NAVCENT), the US Naval Criminal Investigative Service (NCIS), and the US Defence Attaché to the UAE. The UAE authorities that were regularly notified regarding these dhows included the UAE Coast Guard, UAE Navy, UAE Federal Customs Authority, and the Dubai Police. Initially, the information shared included descriptions of the dhows and their cargoes, plus their precise geographic locations; subsequently, this was expanded to sharing more detailed reports, including imagery and analysis.

4. Meanwhile, events at Port Al Hamriya anchorage seemed to indicate that the charcoal traffickers had become aware that the UAE authorities had been notified and

⁵ Email from a senior officer at CMF, 22 August 2017.

that the CMF was tracking the dhows, as had been indicated in the SEMG's confidential letter dated 6 July. On 6 August, the UAE replied to the SEMG's letter of 6 July, stating the relevant customs authorities had been informed and requesting the registrations of the five dhows, despite the Monitoring Group already having indicated that the charcoal traffickers would utilize fake names and registrations for the dhows. That same day, the CMF aerial surveillance documented dhows which had been tracked from near the Somalia coastline transferring their cargo of charcoal onto other dhows while anchored within UAE territorial waters (see annex 12.2.5, strictly confidential). Despite having received detailed real-time information from the CMF on more than a dozen occasions, the UAE Coast Guard, which had the jurisdiction to take enforcement action, failed to board and inspect the dhows at Port Al Hamriya anchorage.

5. On 25 August 2017, the UAE wrote to the Monitoring Group regarding two dhows, *Maha* (registration SL301240) and *Ola* (registration 9330112), suspected of violating the Somali charcoal ban. Their respective cargoes consisted of 10,320 bags and 26,470 bags. The UAE provided copies of Ghana certificates of origin, invoices, packing lists, and supporting documents from Ghana authorities in Accra and at the Ghana Consulate General in Dubai (see figure 2). On 29 August, the Monitoring Group replied to the UAE, noting the following points:

- the shipping company identified on the paperwork, "Sea Shore Marine Services Limited", is not listed on the registry of licensed charcoal exporters from Ghana;
- the consignee, Salim Al Khattal Group Marine Contracting & Trading LLC, has previously traded in illicit Somali charcoal using false Ghana paperwork (see [S/2016/919](#), annex 9.4.b);
- the stamp of the notary public which appears on the certificates of origin and legal declarations is the same stamp previously used on false Ghana paperwork during 2016 ([S/2016/919](#), annex 9.7.c); and
- the SEMG believes that the charcoal aboard *Maha* and *Ola* was transported to Port Al Hamriya anchorage aboard one of the dhows identified in its letter of 6 July before being transferred to these dhows in an attempt at sanctions evasion.

6. The Monitoring Group recommended that the cargoes of *Maha* and *Ola* not be released to the consignee and that the UAE authorities consider confiscation of the total cargo of 36,790 bags of charcoal. At the time of writing, a reply from the UAE remains pending.

Figure 1: Green bags of charcoal with palm tree logo at Kismayo stockpile.



Figure 2: False Ghana certificate of origin.

Goods consigned from (Exporter's business name, address, country) SHORE MARINE SERVICES LIMITED (GHANA)		Reference No: 104642		GENERALISED SYSTEM OF PREFERENCES OF PREFERENCE OF ORIGIN (Combined declaration and certificate) FORM A	
Goods consigned to (Consignee's name, address, country) ABU AL KHATTAL GROUP MARINE COMMERCE TRADING (DOE) AF NEW TRADING (GHANA)		Issued in: GHANA (Country)			
Means of transport and route (as far as known) BY SEA, "OLA" (9330112)		4. For official use		See Notes overleaf	
6. Marks and numbers of packages	7. Number and kind of packages, description of goods 26470 BAGS OF CHARCOAL	8. Origin criterion (see Notes overleaf) "p"	9. Gross weight or other quantity 661750 KGS	10. Number and date of invoices B/L NO SS4S2098	
11. Certification It is hereby certified, on the basis of control carried out, that the declaration by the exporter is correct.		12. Declaration by the exporter The undersigned hereby declares that the above details and statements are correct; that all the goods were produced in GHANA (Country) and that they comply with the origin requirements specified for those goods in the Generalised System of Preferences for goods exported to UAE (Importing Country)		Place and date, signature of authorised signatory TEMA: 13/07/17 TEMA: 13/07/17	

**Annex 12.2.5: Charcoal dhows at Port Al Hamriya anchorage, Dubai,
UAE (STRICTLY CONFIDENTIAL)***
